عزت السيد أحمد

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد

بسم الله الرحمن الرحيم

عزت السيد أحمد

النظام الاقتصادي العالمي الجديد

من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد

* الكتاب : النظام الاقتصادي العالمي الجديد

* المؤلف : عزت السيد أحمد

* الطبعة الأولى - ١٩٩٣

* توزيع : مكتبة دار الفتح

دمشق - الحجاز - مقابل البريد المركزي

* م٠ ٢٢٥٨٢ تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الإهداء

الشعب معصوب العيون مقيد ... والبهم لاهية على الأعشاب

فقدت أسباب الحياة مرارة ... ولذائذ الخيرات للأغراب

والبؤس والإعنات بعض نعاته ... فيما أشاده المجد للنجاب

إلى أرباب الترات الذين حرموا أهليهم وذويهم من حقوقهم ليجعلوا منه أعدائهم ولياً عليهم، وآمراً ووصياً، وقاضياً وجلاداً.

المؤلف

الباب الأول
الأبعاد والآفاق والأقطاب

الفصل الأول

النظام الإقتصادي العالمي الجديد

أبعاده آفاقه

نشر هذا الفصل على قسمين في صحيفة البيان - دبي - العددين ٤٨١٠ يوم الخميس ١٩ آب/اغسطس ١٩٩٣ و٤٨١٣ يوم الأحد ٢٢ آب/اغسطس ١٩٩٣ .

لم تكد تضع حرب الأعصاب الباردة أوزارها حتى راجت بين جميع الأوساط والفئات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية... طائفة من التعابير المشتقة من مدلول واحد يتمثل فيما دعي «النظام العالمي الجديد» فصرنا نسمع: النظام الاقتصادي الجديد والنظام الاعلامي الجديد والنظام السياسي العالمي الجديد، وهلم جرًا من هذه التعابير، أي نعوت الجدّة التي طفق النقاد بترويجها وإطلاقها على مختلف حقول النشاط الإنساني، دون حساب، فما مدى صدق هذه التعابير؟

الحق وإن كنا لانعزم على خوض غمار تفاصيل هذه الإشكالية. فإننا ملزمون بالوقوف أمام نقطتين لايمكن تجاوزهما، أولاهما أن هذا الاتجاه نحو العلمنة والجدجدة[*] لمختلف نظم النشاط الانساني ليس بالجديد، وإنما هو نهاية موجة بدأت في أواسط السبعينات من هذا القرن، ولكنها لم تلق الصدى المناسب حينها لعدم وجود التربة الملائمة لها، ومع انهيار الاتحاد السوفياتي وقبله المنظومة الاشتراكية، وتفرد الولايات المتحدة في الزعامة العالمية أثيرت هذه الاصطلاحات من جديد، وتزايد استخدامها بوتائر متسارعة تتناسب مع خطورة أحداث ومتغيرات المرحلة المعاصرة، حتى ظنّ الكثيرون أن هذه الفكرة «فكرة النظام العالمي الجديد» وليدة التطورات الأخيرة التي هزّت العالم بعنف خطورتها وجسامتها.

* : العلمنة : تعني إضفاء صفة العالمية على الشيوع، وكذلك الجدجدة تفيد إضفاء صفة الجدّة.

والنقطة الثانية هي أن إغداق هذه التعابير الطنّانة ليس إلا تسرُّعاً غير مدروس، ولا مسوغ له. لماذا؟ الجواب بكل بساطة: إن النظام العالمي لايتكون هكذا بغتة، بين عشية وضحاها، ولا يتحدد بمجرد انسحاب أو إنهزام أحد أطراف الصراع أو المعركة، ولاسيما إن كان في الصراع والتنافس أطراف أخرى على قدر من الكفاءة والقدرة اللازمتين للتصدي وهذا ماهو كائن فعلاً. كما أن هذا النظام العالمي ليس ذا بعد واحد، وإنما هو مجموعة نظم متكاملة، متداخلة متشابكة، لايجوز الفصل بينها إلا من قبيل التقسيم النظري، وإذا مانظرنا نظرة عجلى إلى هذه النظم المختلفة: الاقتصادية والسياسية والعسكرية... لوجدنا أن موازين القوى فيها متنافرة متباعدة، يمسك كل واحد فيها طرفاً من الأطراف، والتي يحاول كل منها أن يسحب البساط من تحت أقدام الآخرين، وبالتالي ليس ثمة تمركزية محددة في مكنتها تحديد إطار النظام العالمي الجديد بمختلف أبعاده.

إن المعطيات المعاصرة تشير وبكل قوة إلى أن النظام العالمي الجديد لم يبدأ بعد، وإنما نحن أمام إرهاصاته وممهداته الأولى بمعنى أنه سائر إلى التحدد والتبلور، والشكلة الحقة أن القرائن والتحركات المعاصرة، التي تدور في الخفاء والعلن، تجعل من الصعوبة بمكان التكهن بأبعاد هذا النظام العالمي الجديد، وأعني تحديداً إلى من ستؤول موازين القوى في المرحلة القادمة، لأن جوهر النظام العالمي القادم لن يختلف البتة عن سابقه، فالأقوى هو المسيطر المستبد، والضعيف هو المنتهك المخترق. ولأن العامل الاقتصادي من أشد المؤشرات دلالة على أبعاد النظام العالمي القادم، إلى جانب لعبة الدور الحاسم في تحديد هوية وملامح هذا النظام، ستحاول فيما يلي الوقوف على أبعاد هذا النظام وآفاقه.

إن الحديث عن النظام الاقتصادي العالمي المتصرم والحاضر والقادم، وفق المنظور الذي مهدنا به، يمكن أن يكون من وجهات نظر متباينة، اعتبارياً لا عقائدياً (إيديولوجياً) منها أولياتها، دلالاتها، اعتباراتها، تحفظاتها... فهل نؤطر مناقشاتنا بالنظريات الاقتصادية السائدة أو للتلي، أم نذهب إلى التوزع التقاني (التكنولوجي)

وآثاره في تحديد الهيكلية الاقتصادية العالمية وتركز رؤوس الأموال، أصولاً ونقداً، أم نتحدث عن القوى الاقتصادية العظمى وانعكاس علاقاتها وإشكالاتها على الاقتصاد العالمي، أم ترانا نتناول استغلال العالم المتقدم للعالم المتأخر، وحصاره تقانياً لكي لايحقق أي تقدم اقتصادي. أم ماذا؟... إن المشكلة كما يبدو ليست بسيطة ولا سهلة.

فشل دولنة[*] الاقتصاد :

ماكان للقلاع الاشتراكية المحصنة بأمنع الدروع العسكرية أن تنهار بين عشية وضحاها لولا أن دعائمها الاقتصادية كانت هشة، تقوم على كومة من الرماد. وهذا ما أقرّ به (ميخائيل جورباتشوف) ورجالات إعادة البناء (البيروسترويكا) عموماً، في غمرة سياسة النكتم التي مارستها الدول الاشتراكية على العموم. ثم لتتكشف هذه الحقيقة أمام العالم بصورة واضحة فاضحة، مازلنا مذهولين من هول صدمتها: إن الاتحاد السوفياتي على عظمته عاجز عن مجابهة أو معالجة أزمات اقتصادية قد تبدو في نظر كثير من دول العالم بسيطة أو عادية... بل كيف غدا فجأة بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية؟!! فبم كان يقوم إذن، وكيف كان يعيش مواطنوه؟

تتمحور مشكلة الاقتصاد الاشتراكي عموماً حول الفرضية الخاطئة التي بنى عليها (كارل ماركس) نظريته الاقتصادية كاملة، وأخذتها الثورة الاشتراكية عنه كأية مقدّسة وبنت عليها نظامها الاقتصادي وعلاقاتها الانتاجية. هذه الفرضية هي أن الإنسان لايميل بطبعه إلى التملك. وأن الملكية هي أساس كل الشرور والمفاسد.

إنطلاقاً من هذه الفكرة وما يترتب عليها من نتائج كان التوجه نحو تعميم الملكية تعميماً كاملاً، أو مايمكن أن نسميه دولنة الاقتصاد، الأمر الذي أدى، لا إلى إعاقة الوصول إلى الكفاية الانتاجية وحسب، بل إلى عرقلة العملية الانتاجية بشكل عام، بسبب نشأة جملة من الظروف والإرباكات، المتكاملة والمتداخلة، التي يمكن إجمالها

---

* : نقابل هنا مصطلح الدولنة بمصطلح الخصخصة، حيث يعني الثاني الاتجاه نحو إحلال القطاع الخاص في معظم أو كل أوجه النشاط الاقتصادي، بينما يعني الأول (الدولنة): هيمنة الدولة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي أو مايمكن أن نسميه بمعنى من المعاني إحلال القطاع العام بالنقيض، على القطاعات الاقتصادية الخاصة.

فيما يلي:

اولاً : سلبية العلاقات الانتاجية، بسبب الرتابة الادارية (الروتين) المملة والمعرقلة للخطط والعمليات الانتاجية، المتولدة اساساً من سيطرة الممارسات البيروقراطية التي تقتل الابداع وتحبط روح المبادرة.

ثانياً : الاتكالية وانعدام الحس بالمسؤولية: إن التعميم الكلي لوسائل وأدوات الانتاج وسيطرة البيروقراطية وغياب الرقابة الفعلية ادى بصورة مباشرة إلى غياب الرقابة الداخلية، رقابة الضمير، أو مانسميه انعدام الحس بالمسؤولية. ولا يفهم هذا الأمر بصورة واضحة إلا إذا أضفنا انتشار البطالة المقنعة وما أدت إليه من شعور مقيت لدى الشريحة الأوسع من الطبقة العاملة جرّاء المساواة الجارحة بين من يكدُّ ويكدح وبين فئة من المتطفلين الذين يُؤْجَرون من غير جهد يبذل.

لقد أرادت الاشتراكية – في إطار المسعى النبيل – أن تؤمن الفرص للتكافئة للجميع، ولكنها اخطأت المرمى بسوء توظيف الفكرة، فقادت الطبقة العاملة إلى الإتكالية واللامبالاة وانعدام الحس بالمسؤولية، وهذا أكبر خطر يتهدد أي عمل أو مشروع، ويضمن له قبل البدء الفشل وسوء العاقبة.

ثالثاً : عدم الكفاية الانتاجية: إن العاملين السابقين هما اللذان يفسران لنا وقوع معظم القطاعات الانتاجية في البلدان الاشتراكية بالعجز، عجز الكفاءة وعجز الكفاية، وهذا ماأظهرته تقارير اقتصادية كثيرة، وأقر به المسؤولون في ظل البيروسترويكا، وتتجلى نتائجه بشكل صريح الآن. وهذا مايمثل في حقيقة الأمر أحد العوامل الحاسمة في انهيار الاتحاد السوفياتي، قلعة الاشتراكية وحاميتها.

وللإنصاف والتاريخ لابد من الإشارة إلى مساعي الدولة الاشتراكية في حمل العبء عن المواطن وتكبد الخسائر الباهظة لتأمين الضروريات وإيصالها إلى المواطن

بما يتناسب مع دخله، وهذا مايدركه المواطنون الآن ويتحسرون عليه في معظم الدول الاشتراكية – سابقاً، وإن ثمة مايشبه ذلك في الدول الرأسمالية، وبالتحديد بعد نظرية التدخل التي وضعها (جون ماينردكينز) لتحصين الرأسمالية وحمايتها – على أنه لابد من الإشارة هنا إلى النهج الخاطئ الذي انتهجته الدول الاشتراكية وهو تأمين الكفاية الكمية على حساب الكيفية التي لم تكن مقبولة ولا مقنعة البتة، وهذا مازرع في نفوس المواطنين مشق البضائع الأجنبية حتى الهيام والوجد.

إن هذه العوامل بشكل خاص، وغيرها، كعدم توازن الأولويات. وترهل البنى الاقتصادية، كانت العربة التي قادت الاشتراكية إلى الهاوية، وليكون هذا الانهيار بمثابة إعلان صارخ عن فشل دولنة الاقتصاد وعدم جدوى التعميم الكلي لوسائل وأدوات الانتاج، وانتصار الاقتصاد الحر، فهل انتصرت النظرية الليبرالية فعلاً؟

انهيار الاقتصاد الحر :

لعل نظرية التدخل التي قدمها (كينز) في أوائل هذا القرن لحماية الاتجاه الليبرالي، وتحصين الرأسمالية من شبح الثورة الاشتراكية. هي أول معول يسهم في تصدع النظرية الليبرالية، نظرية الاقتصاد الحر، رغم أنها أسهمت إلى حد جدّ بعيد في تدعيم الأنظمة الرأسمالية وحماية السياسة الليبرالية، ذلك أنه استطاع أن يتبين بحذاقته استحالة تحرير الاقتصاد كلياً دون أن يقود ذلك إلى إشكالات وعقبات كثيرة. واليوم، ومع انتهاء حرب الأعصاب الباردة وزوال مبررات احتضان حامية الليبرالية، الولايات المتحدة الأمريكية للدول الصناعية الرأسمالية، ونزوع هذه الدول ولاسيما اليابان وألمانيا وفرنسا، والدول الأوروبية بعد وحدتها الاقتصادية، إلى الانعتاق من نير الهيمنة الأمريكية؛ بدأت تطفو على السطح النزاعات الاقتصادية بين الدول الصناعية، والتي تدور في جملتها حول القيود الجمركية على البضائع الأجنبية، حتى الولايات المتحدة، الأب الروحي للعاصر لليبرالية، اضطرت مؤخراً، بعد تسلُّم (بل كلينتون) زعامتها، إلى إعادة حساباتها من جديد، والتفكير جدياً بتقييد وارداتها. الأمر الذي وضعها رغماً عنها في دوامة النزاعات والإشكالات مع الدول الحليفة، حتى أقربها

إليها كندا، وقبلها مع دول المجموعة الأوروبية، وقريباً مع اليابان حسبما تشير الدلائل الحالية.

لقد اعتقد كثيرون أن انهيار المنظومة الاشتراكية هو التتويج الحقيقي لنظام الاقتصاد الحر، وهذا ماهو مخالف للواقع تماماً، ذلك أن طبيعة المرحلة المتصرمة بما حملته من توتر وقلق دائمين، فرضت على الدول الرأسمالية الرضوخ للأمر الواقع والقبول بأوامر ومتطلبات قائدة المعسكر الرأسمالي وترقيع ثغرات السياسة الليبرالية وأب صدوعها بين الفينة والأخرى، أما الآن فإن سياسة توازن المصالح ستقود إلى ضرب جديد من الصراع، هو صراع المصالح الاقتصادية بعدما كان صراع العقائديات (الايديولوجيات).

فكّف (كينز) واتباعه، ومنظّرو الاقتصاد الرأسمالي عموماً، إبان حرب الأعصاب الباردة، إلى إقصاء شبح انهيار الليبرالية من الداخل، فيما حاول أرباب السياسة حماية الليبرالية من الخارج، والمعضلة الآن تكمن في كيفية الوصول إلى توازن مصالح الدول الرأسمالية فيما بينها من جهة، وبينها وبين العوالم الأخرى من جهة ثانية، فما مدى النجاح في ذلك؟

إن إشكالات سياسة الاقتصاد الحر حالياً لاتفترق كثيراً عن إشكالات سياسة المدرسة التجارية التي وسمت القرن السابع عشر بميسمها. والتي أكد أربابها على ضرورة زيادة الصادرات ومنع الاستيراد لزيادة ثروة البلاد عن طريق السماح بدخول الذهب ومنع خروجه، الأمر الذي قاد البلاد التي انتهجت هذه السياسة (الدول الاستعمارية كلها في تلك الفترة) إلى أزمات عنيفة من التضخم وغلاء الأسعار الفاحش واللجوء إلى استيراد البضائع بطرائق غير مشروعة، وغير ذلك من المشكلات، وهذا مادى في حقيقة الأمر إلى ولادة بذور النظرية الليبرالية. التي قادت بدورها إلى أزمة جديدة، بالنسبة للدول الرأسمالية، هي إفساح المجال أمام الاقتصاد الأقوى لكي يفرض ذاته وإرادته - الاقتصادية - كاليابان مثلاً، وبروز قوى اقتصادية جديدة في ميدان المزاحمة كدول شرق آسيا، الصين والهند وكوريا وتايوان وغيرها.

والمشكلة المضللة هنا، تتمثل في ظهور النظرية الليبرالية على أنها عادلة من حيث تفسح المجال أمام الجميع، وهذا ماهو مخالف بل مناقض للواقع تماماً. ذلك أن سياسة احتكار العلم والتقانة (التكنولوجيا) وحظرهما على دول العالم الثالث، لاتحرمه من فرص النهوض والتقدم وحسب، بل تكرّس تخلفه وتبعيته وفق آليات مختلفة ومتعددة، وليظل المسيطر هو المسيطر، والآخر هو الآخر، وهذا مايقودنا إلى العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة - الأمر الذي سنعرض له بعد قليل - هذا من جهة، ومن جهة ثانيةوهذا بحد ذاته مايهدد السياسة الاقتصادية الحرة، فإن المبالغة في تحرير التجارة العالمية، في ظل الظروف الراهنة، يعني تهيئة الجو المناسب لفتح باب الصراعات الاقتصادية بين الدول العظمى، إذ أن الدول التي لاتستطيع المواجهة واختراق الدول الأخرى اقتصادياً ستكون حكماً في طريقها إلى الانهيار، وهذا مانشهده بوضوح في تداعي الاقتصاد الأمريكي وترهله إذا ماقورن باليابان وألمانيا أو أوروبا الموحدة اقتصادياً، أو حتى بمقارنته مع ذاته قبل قرابة عشر سنوات، وهذا مادعا الولايات المتحدة - كما أشرنا - إلى التفكير جدياً بإيجاد طوق من القيود الجمركية لتحمي ذاتها وإن أثّر ذلك سلباً في الدول الحليفة التي أبدت تذمرها من هذه الإجراءات وهددت باتخاذ إجراءات مماثلة.

الوضع الراهن وآفاقه[*] :

إن الذي قلب موازين السياسات الاقتصادية للمرة الأولى هو تداعي المعسكر الاشتراكي وانهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن المفاجئ في الأمر أن انقلاباً جديداً طرأ على هذه الموازين، قاد إليه تتويج الوحدة الاقتصادية الاوروبية من جهة، وفوز (بل كلينتون) في الانتخابات الأمريكية من جهة ثانية. فالوحدة الأوروبية مازالت في مهدها، وإن كانت ذات دعائم سابقة هي السوق الأوروبية المشتركة، وحتى الآن لم تتبلور سياستها الخارجية بشكل واضح محدد، فما زال مبعوثوها يتنقلون من بلد إلى بلد

---

* : نشر هذا القسم في العدد ٤٨١٣ من صحيفة البيان - دبي .

يستشفون أبعاد الموقف العالمي والإمكانات المتاحة وآفاق العلاقات المستقبلية، وهذا مازن يتحدد في القريب العاجل، أما فوز (كلينتون) الذي لم يكن مفاجئاً، بعدما أظهر نفسه منقذاً لتخلخل الاقتصاد الأمريكي وترهله، فقد جاء أيضاً بسياسة اقتصادية جديدة، بل مخالفة بشكل كبير لسياسة سلفه (جورج بوش) وحتى الآن لم تتحدد أبعاد وآفاق سياسته الاقتصادية، وإن لاحت بعض بوادرها.

وأمام هذه الوضعية السياسية – الاقتصادية العالمية المشخصة، لاتستطيع البت فيما إذا كان النظام الاقتصادي العالمي الجديد قد بدأ أم لا، بل تجدنا أميل إلى القول بأن الظروف الراهنة بما تحمله من غموض وكمون وحذر وشحنات توترية على الصعيد العالمي... لاتعدوا أن تكون مجرد إرهاصات لولادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بل القادم، والذي نستطيع تحديد ملامحه الرئيسية ضمن إطارين عامين، الإطار النظري والإطار الواقعي أو العملي:

أولاً : إذا انطلقنا من الصعيد النظري – النظرية الاقتصادية – سنجدنا أمام ثلاث اتجاهات متداخلة ومتكاملة تعبر في حقيقتها عن مبدأ واحد هو مبدأ النظرية الاقتصادية التي ستسود المرحلة القادمة وإن كان هذا الاتجاه المحصلة ليس بالجديد مضموناً ولا فعلاً فإن الاتجاهين اللذين قادا إليه هما الجديدان.

١ – إن النهج الاقتصادي الاشتراكي على النحو الشيوعي المنهار سيتلاشى ربحاً من الزمن غير قليل، كرد فعل مباشر على فشل هذه التجربة في أكثر من نصف أوروبا وتعثر أو تعذر تطبيقها في العالم الثالث، أعني بذلك تحديداً أن دولنة الاقتصاد بشكل كلي تجربة لن تتكرر أبداً، دون أن يعني ذلك عدم جدوى القطاع العام أو عدم ضرورته، بل إنه ضروري في بعض القطاعات رغم عدم تحقيقه الربحية المباشرة، وهذا ما لاتستطيع حتى الدول الرأسمالية تجاهله.

والمشكلة هنا أن رد الفعل كان فجاً ارتكاسياً شاملاً، أدى إلى نتائج سلبية وخطيرة على مختلف الصعد، منها فيما يخصنا التهافت على الانخراط في

اقتصاد السوق دون منهجية واضحة أو تخطيط مدروس، وهذا ماسيقود البلاد الاشتراكية سابقاً إلى التخلف والتقهقر لا إلى التقدم والتحضر، لتنتقل من الفعل إلى الانفعال ومن التأثير إلى التأثر، ولن تمضي سنوات قليلة حتى تكون معظم هذه الدول قد جُرِّدت من عناصر قوتها وألحقت بركب العالم الثالث، العالم التابع، وإن كان هذا استباق للحدث قد يبدو متعجلاً، إلا أن الأيام القادمة ستكشف عنه.

٢ – سنشهد تراجعاً عن كثير من مبادئ النظرية الليبرالية – نظرية الاقتصاد الحر – ذلك أن اعتناق هذه النظرية والعمل بموجبها على نحوها الشامل سيلحق الضرر بمصالح معظم الدول ويفسح المجال للبعض القليل، ويتعزز هذا الرأي أكثر إذا ماأخذنا بعين الاعتبار طبيعة المرحلة المعاصرة وما تتسم به من حساسية مفرطة وكمون حذر في العلاقات الاقتصادية والاقتصادية – السياسية بين دول العالم ولاسيما الصناعية الكبرى، وتأثيرات تحرير الاقتصاد أو التجارة في البنى الاقتصادية للدولة وفي مدى قوتها وضعفها وقدرتها على المواجهة والصمود... الخ.

٣ – بعد هذين الانحسارين نتساءل إلى أين ستتجه عربة النظرية الاقتصادية؟ طفق كثيرون يتحدثون عن تدويل رأس المال بوساطة الشركات متعددة أو متعدية الجنسيات (عابرة القومية) هذا الاتجاه الذي نحته الدول الرأسمالية لتجديد الرأسمالية وتدعيمها في مواجهة لا لد الاشتراكي وحسب، بل لمواجهة المشكلات الاقتصادية الداخلية من تضخم وبطالة وكساد... ولامتصاص فوائض بلدان العالم الثالث – التوابع الغنية – وتعزيز تبعية هذه البلدان، وقد نجحت الدول الرأسمالية في تحقيق ماتصبو إليه من هذه الشركات، والحق أن هذه التجربة كانت منبثقة من صلب النظرية الليبرالية، والسؤال الآن:

هل ستتحجم أدوار هذه الشركات مع انحسار مبادئ النظرية الليبرالية؟

وإن كان من الصعوبة بمكان استباق مثل هذا الحدث، إلا أن القرائن تشير إلى أن هذه الشركات ستشهد تراجعاً ملحوظاً، وبالتحديد بين الدول الرأسمالية الكبرى (دول المركز)، وذلك لطبيعة الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الذي يمكن وسمه بنظام الدوائر المغلقة من طرف واحد، أو على نحو أدق: النظام المخروطي الذي يمتص الداخل ويلفظ الفائض، ذلك أن العصر القادم هو عصر التجمعات أو التكتلات الاقتصادية، هذه الظاهرة التي طبعت السنوات الأخيرة المتصرمة بطابعها، ولعل التجربة الأوروبية أهم الحوافز التي قادت إلى هذا الاتجاه من التفكير فإلى جانب الوحدة الاقتصادية الأوروبية – امتداد السوق الأوروبية المشتركة – هناك تجمع أمريكا الشمالية الذي يضم الولايات المتحدة وكندا وثمة مسعى الآن لانضمام المكسيك إلى هذا التجمع. كما هناك رابطة جنوب شرق آسيا التي وقّع قادتها مؤخراً على اتفاق لإقامة سوق مشتركة، كذلك رابطة منطقة البحر الأسود والتي وضعت خطوطها منذ فترة قريبة، ولا ننسى التجمعات الاقتصادية العربية الأربع التي سقط بعضها قبل جفاف حبرها، وما زالت الباقيات مجرد مشاريع قلقة، يؤكد كل القادة العرب على أهميتها وضرورتها ويتحاشون تطبيقها، فهل سيكون مصيرها كمصير السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية؟ المشروعان اللذان اتفق عليهما منذ أواخر الخمسينات – من هذا القرن طبعاً – ولم ينفذ منهما إلا المحظور؟!!

إن الدافع الأساسي الذي يقف وراء هذا الاتجاه، لامجرد العدوى – وإن بدا الأمر كذلك – وإنما هو: إما لتعزيز التمركزات الرأسمالية وإسباغ طوابع جديدة على المراكز التي يرجح انقسامها على بعضها بولادة تحالفات ومحاور جديدة في المراحل القادمة، وإما للخروج من طوق الطرفية أو التبعية.

ثانياً : وإذا انطلقنا من الصعيد الواقعي – السياسة الاقتصادية – فسنجدنا أمام مسألتين هما من بعضهما بمثابة المقدمة والنتيجة:

١ – ذهب كثير من المفكرين، ولا سيما بعد رواج فكرة الوحدة الأوروبية والسعي الحثيث إلى تحقيقها إلى الاعتقاد بأن العالم على أعتاب نظام اقتصادي ثلاثي

الأقطاب، وهذه الأقطاب هي: اليابان وأوروبا الموحدة وتجمع أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا والمكسيك) وفيما بين هذه الأقطاب الثلاثة سيكون التنازع حول مركز الثقل العالمي «ومن ثم فإن القرارات الاقتصادية المهمة، سواء التجارية أو المالية أو المتعلقة بالخدمات، سوف يتم اتخاذها أكثر من أي وقت مضى... إما في أمريكا وأوروبا واليابان كل على حدة، أو بالاتفاق بين هذه التكتلات الثلاث» وهذا كلام لاغبار عليه على الأقل في إطار الأفق المرئي وإن كان لايحسب حساباً للدول الصناعية الآسيوية الناشئة، ولاسيما الصين الكامنة والقادمة بقوة وزخم، وهي التي قال فيها (نابليون): «الصين عملاق نائم فويلٌ للعالم إن استيقظ».

٢ - انطلاقاً من كل ماذكرنا نستطيع القول إننا على بوابة عصر جديد تتصدر المصالح الاقتصادية مشكلاته، وليحدث بالتالي تغير نوعي في مادة الصراع الذي تحول من صراع عقائدي (إيديولوجي) إلى صراع اقتصادي، وليتغير بالتالي ميدان الصراع وسلاحه وكأننا تماماً أمام صراع استعماري جديد، وهذا هو بالتحديد الجديد والقديم، الجديد بأسلوبه، والقديم بجوهره، فمهما اختلفت أو تصارعت دول الشمال / الغرب، فإن مشاكلها وخلافاتها ستظل تحل على حساب وكرامة الجنوب / الشرق.

في ١٥ / شباط «فبراير» / ١٩٩٣

الفصل الثاني

الولايات المتحدة على شفير الهاوية

نشر في مجلة جيش الشعب
الإدارة السياسية – دمشق – العدد /٧١٨/

ذهب كثيرون إلى الاعتقاد بأن العاصفة التي اجتاحت البلدان الاشتراكية وخلخلت بناها وقلبتها راساً على عقب، وادت في المحصلة إلى تفكك الاتحاد السوفياتي ذاته، قائد مجموعة هذه البلدان، كان التتويج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها صاحبة الجلالة الفعلية: لا كحامية لليبرالية فقط، ولا كقائدة للمنظومة الرأسمالية وحسب، بل امبراطورة العالم، وهذا ماشهدناه في تصريحات وأقوال كثير من القادة والمفكرين، ولاسيما الأمريكيين، ومن بلدان العالم الثالث.

وعلى هذا الأساس صرنا نسمع عن الانتقال من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، وإلى تفرد الهيمنة الأمريكية بزعامة أمريكا للعالم، وهلم جراً من هذه التعابير، ولعل الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) هو أكثر من كرر مثل هذه الأقوال؛ فمنها: «إننا زعماء العالم المحترمون الذين لاينازعون»[1]، وكذلك: «لقد انتصرنا انتصاراً عالمياً، إن مبادئنا هي التي انتصرت...»[2]، ولكن الحقيقة في اعتقادنا خلاف ذلك تماماً، ذلك أن هذه الأحداث والتغيرات قد وضعت الولايات المتحدة على محك الواقع المؤلم لها، فكيف كان ذلك ولماذا؟

لقد افلتت دول أوروبا الشرقية من عقال الاشتراكية والشيوعية بطرق انفعالية

(١): من خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في الثالث عشر من شهر كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ في مدينة كنساس الأمريكية. انظر ذلك في صحيفة البعث – دمشق – العدد ٨٧١٠ تاريخ ١٦ / كانون الثاني / يناير / ١٩٩٢ص٢.

(٢): نقلاً عن: مقابلة مع الدكتور جمال الأتاسي – م

متباينة، تدرجت من السلمية إلى الدموية، وقد ارتبطت تباينات تمرد هذه البلدان بتباين بناها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى الكبت الذي كانت تعيشه شعوبها، والسبب الرئيس في ذلك حالات الترهل والتردي الاقتصادي الذي وصلت إليه، أما دول أوروبا الغربية فعلى العكس من ذلك تماماً، فكلها تقريباً على قدر كبير من التطور والكفاية الاقتصادية، ولكل منها وزنها وثقلها السياسي المتميز، ولذلك قررت أن يكون انفلاتها من نير الهيمنة الأمريكية على نحو مختلف ففي حين توجه الشرقيون إلى مزيد من التفكك والتشعب والعنف والضياع... اتجه الغربيون إلى لمّ الشمل ورأب الصدوع والتماسك والتعاضد، فكانت الوحدة الأوروبية بمثابة الضربة القاصمة للهيمنة الأمريكية، ولا ننسى هنا التحفز الياباني للتمرد على الهيمنة الأمريكية والبحث عن دور سياسي فعال... وكذلك بروز نمور آسيا على ميدان المنافسة الاقتصادية... كل ذلك ساهم في تصدع فكرة القطبية الواحدة والتفرد الأمريكي إلى حد ما، وربما تهميش الدور الأمريكي في المستقبل الذي إن لم يأت قريباً فلن يتأخر كثيراً.

والحق أن مشكلة الولايات المتحدة ليست حديثة العهد، فهي وإن كانت ترتبط - لأسباب كثيرة - بانهيار الاتحاد السوفياتي، فإنها قديمة وذات جذور متعددة، متفاوتة في بداياتها، وفي مثل هذا يقول (هانس شميدت): «إن بلادنا (أمريكا) تترنح الآن على حافة الاكتئاب، ومدخراتها بدأت بالنفاد، والملايين بدون مأوى، ومعدل الجريمة يعتبر أعلى معدل بين أمم الغرب، وعندما يتحدث السياسيون عن (المحافظة على طريقنا في الحياة) فالمرء يفترض أن هذا لاينطبق على الابتذال الثقافي أو ظروف الحياة في مدن أمريكا الداخلية، وتبقى الحقيقة وهي أن أمتنا قد جددت ثروتها ومركزها الأخلاقي في العالم من خلال تدخلها الدائم في شؤون بلدان أخرى، وبشكل خاص ألمانيا، ففي هذا المجال أطالت أمد الحروب، وأطاحت بحكومات شرعية ودمرت ثقافات قديمة وتركت الأمور أسوأ مما كانت عليه في السابق»[٣].

---

(٣) هانس شميدت: السيطرة الألمانية في البلقان: نظرة إلى المستقبل - ترجمة صبحي الجابي - مطبعة الإدارة السياسية - دمشق - ١٩٩٣ - ص١٦

وعلى العموم يمكننا أن نجمل هذه العوامل التي أدت إلى تراجع الدور الأمريكي وتراجع فعاليته ومكانته القيادية في ثلاثة جذور متداخلة، تلزم عن بعضها بعضاً، هي التقهقر أمام المنافسة الخارجية والعجز في الميزان التجاري والمديونية.

أولا : التقهقر أمام المنافسة الخارجية :

استطاعت اليابان ومعظم الدول الأوروبية أن تنهض من كبوتها في الحرب العالمية الثانية بقوة وتدخل السوق الاقتصادية العالمية كمنافس يحسب حسابه خلال سنوات قليلة، وشيئاً فشيئاً بدأت هذه الدول بفضل نمائها الاقتصادي والتقاني الهائل والمثير أن تبدأ بسحب البساط من تحت أقدام الأمريكيين بجودة بضائعهم التي تفوق البضائع الأمريكية جودة ورخصها بالمقارنة معها الأمر الذي أدى إلى فقدان المنتجات الأمريكية مكانتها، وتقهقر الطلب عليها في الأسواق العالمية، وهذا ماأدى في الآونة الأخيرة إلى انتشار بعض عبارات الهزء والسخرية من السلع الأمريكية، وهذه هي صحيفة (أساهي) اليابانية الشهيرة وذات النفوذ القوي تقول: «على (جورج بوش) أن يطلب من شركات السيارات الأمريكية أن تتعلم من الشركات الأوروبية كيف نجحت في بيع سياراتها في اليابان»[1]، ومما أوردته صحيفة أمريكية عن الأقوال التي تتردد في الشارع الياباني: «إن الصناعات الأمريكية غير قادرة على المنافسة ومديروها ليسوا سوى ثلة من الأطفال الذين لايجيدون إلا الصراخ»[2].

ثانياً : العجز في الميزان التجاري :

يأتي العجز في الميزان التجاري الأمريكي نتيجة منطقية لتراجع الطلب على السلع الأمريكية أمام منتجات الدول المنافسة، ولاسيما اليابان وألمانيا الغربية (قبل

(1): سمير كرم - الحرب الباردة الثانية : امريكا ضد اليابان - ضمن مجلة الكفاح العربي، بيروت العدد ٧٠١/ تاريخ ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ - ص ٢١ ، ٢٢

(2) نفس - ص ٢٢

الوحدة) وأوروبا الموحدة، وإفيف من دول شرقي آسيا المسماة بالنمور لتسارع وتائر النمو الاقتصادي والتقاني فيها بما يشبه الوثبة الفجائية.

لقد أدت هذه المنافسة من الناحية الأولى إلى تراجع ملحوظ في «نصيب الاقتصاد الأمريكي من إجمالي الناتج العالمي، فقد تدهور من ٢٧ بالمئة في عام ١٩٥٠ إلى ١٨ بالمئة في عام ١٩٨٤»[6]، ولم يكن هذا النصيب يتحسن حالاً في الأعوام التالية، ولا حتى في الفترة الراهنة التي تشهد مزيداً من التراجع، الأمر الذي فرض على (جورج بوش) أن يودع فترته الرئاسية بزيارة إلى اليابان بوصفه ممثلاً للشركات الصناعية والتجارية الأمريكية لابوصفه رئيساً، ليضغط على اليابانيين كي يفتحوا أسواقهم أمام البضائع الأمريكية من غير ما قيد ولا شرط، سيان كانت صالحة أم غير لائقة بالمستوى الذي وصلت إليه التقنية اليابانية وكذلك الأمر مع الرئيس الجديد (بل كلينتون) الذي وجد نفسه مضطراً إلى وضع قيود على الاستيراد كي يقي بوعوده في دفع الاقتصاد الأمريكي إلى الانتعاش مما قاد بلاده إلى الأزمة الشهيرة التي لم تنته حتى الآن مع أوروبا.

ومن الناحية الثانية فقد تضاعف حرج الموقف بالنسبة للصادرات الأمريكية بسبب «تزايد قيمة الدولار عالمياً بعد ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ابتداءً من النصف الثاني لعقد الثمانينات، وقد ترتب على ذلك كله تدهور نصيب الصادرات الأمريكية من ١٩ بالمئة من إجمالي الصادرات العالمية في عام ١٩٥٦ إلى حوالي ٩ بالمئة في عام ١٩٨٦»[7].

أما الناحية الثالثة، ولعلها الأهم والأخطر هنا، فهي «أن الاقتصاد الأمريكي ومنذ فترة طويلة، يسترد أكثر مما يصدر، محققاً في ذلك عجزاً في ميزانه التجاري،

6 - Barry P.Bosworth and Robert Z. Lawrence: "America in the World Economy" Economic Impact, No. 3.1989 - p.37.

7 - Mahbup Ul Haq: "Global Economic Management in the 1990' in: louis Emmerij, ed. one World or Several? Paris: OECD, 1989, p.51.

وهذا العجز لاتكفي تحويلات الاستثمارات الأمريكية في الخارج أن تموله، من هنا، يبرز عجزٌ مستمر في الحساب الجاري. وقد تنامى هذا العجز بشكل خيالي، إذ ارتفع من ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٧٠ مليار دولار في عام ١٩٨٧، وبما نسبته ٣ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي%[٨].

ثالثاً : المديونية :

تقف المديونية التي وقعت الولايات المتحدة في مطبها عاملاً ومؤشراً بأن معاً على تقهقر الاقتصاد الأمريكي وضعف مكانته وتراجع دوره القيادي كقوة اقتصادية عظمى.

لقد تحولت الولايات المتحدة من دولة دائنة إلى دولة مدينة منذ عام ١٩٨٥، ولأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى، وبدأت هذه المديونية تتنامى بشك مذهل وأرقام تكاد تكون خيالية، حتى ذهب رجل الاقتصاد الأمريكي (فرد برجستن) إلى أن «الوضع الدولي للاقتصاد الأمريكي يتطور منذ فترة على نحو مشابه للتطور الذي سارت فيه البلدان النامية خلال فترة ١٩٧٣ – ١٩٨٢ وأدى في النهاية إلى تفجير أزمة ديونها الخارجية في خريف ١٩٨٢»[٩] وتوقع هذا المفكر أن يشهد العالم أزمة ثانية في المديونية العالمية عندما تتجاوز ديون الولايات المتحدة ديون العالم الثالث قريباً.

لقد تدهور موقف المدفوعات الخارجية (عجز الحساب الجاري) للاقتصاد الأمريكي على نحو سريع وبشكل مذهل منذ بداية عقد الثمانينات. حتى وصل إلى ١٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٥، أو مانسبته ٣,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي...

---

(٨) رمزي زكي – دل انتهت قيادة امريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية – ضمن مجلة المستقبل العربي – العدد ١٣٨ – ١٩٩٠، ص ١٩

9 - Fred Bergsten: "The Second Debiterisis is Coming" Challenge. Vol. 28, No. 2.May - June 1985

ثم تقفز هذه المديونية في عام ١٩٨٦ إلى ٢٦٢,٦ مليار دولار، وإلى مايزيد عن ٥٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨م[١٠].

هذا يعني – وإن كان في الأمر مفارقة مضحكة – أن الاقتصاد الأمريكي مماثل في ذلك لاقتصادات بلدان العالم الثالث، حيث يستهلك الشعب أكثر مما ينتج.

قد يستغرب البعض هذا الكلام وقد يعترض بأن الولايات المتحدة هي الأقوى عسكرياً وسياسياً، فكيف توفق بين طرفي هذه المزدوجة. لقد أجاب (بول كينيدي) استاذ التاريخ في جامعة (ييل) بالولايات المتحدة عن هذا السؤال في لقاء أجرته معه مجلة (L'Express) وعرض تحليله على النحو التالي:[١١]

يقول: إن انتصار الولايات المتحدة في حرب الخليج انتصار واهم، أظهرها على أنها تتربع على عرش العالم هيمنة، بينما هي في حقيقة الأمر خلاف ذلك، ويشبه وضع الولايات المتحدة حالياً وضع امبراطوريتين منهارتين هما الامبراطورية البريطانية والامبراطورية الاسبانية، فبريطانيا العظمى بدأت تفقد موقعها على الصعيد الاقتصادي في الثمانينات من القرن التاسع عشر في حين أن بحريتها كانت لاتزال قوية جداً في عام ١٩١٤، وكذلك شأن اسبانيا التي بدأت بالانحطاط الاقتصادي عام ١٥٩٠ ولم يبدأ انحطاطها العسكري إلا في عام ١٦٤٠، أي أن ثمة مدة مهمة نسبياً بين انحطاط كل من القوانين الاقتصادية والعسكرية.

ويتابع قائلاً : إذا صدقنا المحللين، كان للحرب ضد العراق وضع حد لكل تساؤلات النخبة الأمريكية المكتئبة قليلاً، وبفضل هذا النصر السريع استطاعت الولايات المتحدة أن تستعيد عظمتها، هذا الاستدلال يذكر بأقوال واحد مثل الدوق (أوليفارس) الذي كان وزيراً مهماً لدى الملك (فيليب الرابع)، الذي يبرّر مغامرات اسبانيا الخارجية في السنوات ١٦٣٠ – ١٦٤٠ بعبارة العظمة، ففي عام ١٦٣٤ أسرعت

---

(١٠): رمزي زكي – م.س – ص ٩

(١١): هذا التحليل من لقاء مع بول كينيدي أجرته معه مجلة (L'Express) في العدد (٢٠٨٠) تاريخ ٢٨ ايار / مايو ١٩٩١، نقلاً من مجلة الكفاح العربي – العدد (٧٠٠) – ص ٢٨ – ٢٩ .

جيوش اسبانيا لمساعدة أبناء العم في (هامبسبورغ) في حرب الثلاثين عاماً. كان للانتشار (عرض القوى) القدر نفسه من التأثير بالنسبة إلى ذلك العصر، كما بالنسبة إلى الجنرال (شوارزكوف). والتبريرات هي عينها: اسبانيا التي كنا نقول انها كانت على طرف الانحطاط، لن تظل مقبولة كقوة عظمى إذا لم تتدخل.

عندما وصل نبأ الانتصار الكبير في نوورد ليتجن (في ألمانيا) إلى مدريد: انتصر (أوليفارس). هذا النصر هو الدليل على أن اسبانيا لاتزال قوة عظمى، ولكن في الوقت ذاته كانت الأوضاع الاقتصادية الاسبانية في تدهور مستمر ويجنوح إلى التبعية للصناعيين الأجانب. هذا إلى جانب انتشار البطالة والتسول وكثرة الديون على اسبانيا... الأمر الذي يشبه وضع الولايات المتحدة حالياً.

وطبقاً لهذا التحليل فإننا أمام فترة لابأس بها من الهيمنة العسكرية الأمريكية، أما الهيمنة الاقتصادية والمالية فقد ولت ادراجها منذ ردح من الزمن. ولذلك تسعى الولايات المتحدة الآن من خلال هيمنتها العسكرية إلى تعزيز اقتصادها ورفده بمختلف إمكانات القوة والهيمنة، ومن خلال فرض ذاتها على مختلف دول العالم بمعاهدات واتفاقيات تفتح الأسواق أمام البضائع الأمريكية، وتؤمن لها المواد الأولية... بأرخص الأسعار كيما تظل قادرة على الوقوف في ميدان المنافسة الاقتصادية بمختلف صعدها ومستوياتها، وتسعى إلى جانب ذلك، إلى السيطرة على مصادر الثروة والطاقة في مختلف بلدان العالم لتتمكن من الضغط على الدول المنافسة وإرغامها على مايحقق المصالح الأمريكية ويخدمها. ومن الشواهد الصارخة على ذلك حرب الخليج وأزمة (الوكبربي). وفي ذلك يقول (دبلوماسي) ألماني أثر الا يذكر اسمه:

«إن العودة الأمريكية المفاجئة إلى نغمة الهجوم على ليبيا التي اشتهرت بها إدارة (ريجان) السابقة، وجعلها تتخذ موقفاً مركزياً في السياسة الأمريكية، إنما تنبع من الحتميات نفسها التي أدت إلى حرب الخليج، حيث كان الجزء الرئيسي لها هو المحاولة الأمريكية لضمان سيطرة الولايات المتحدة على قدرة اليابان وأوروبا الغربية – خصوصاً ألمانيا – على الحصول على احتياجاتها من إمدادات النفط. إن هذه

السيطرة تكفل لواشنطن ورقة مساومة قوية في مفاوضاتها مع أوروبا واليابان بهدف إعادة تحديد شكل العلاقات الاقتصادية مع أمريكا في وقت ترتفع فيه حدة المنافسة في هذه العلاقات بصورة لم يسبق لها مثيل منذ زمن ماقبل الحرب العالمية الثانية.[١٢]

كتب هذا الفصل في أوائل عام ١٩٩٢ وأضيفت له الفقرة المأخوذة عن هانس شميدت عند جمعه في هذا الكتاب.

(١٢): سمير كرم – الصدام مع ليبيا، لكن الهدف أوروبا – ضمن مجلة الكفاح العربي – بيروت – العدد (٧٢٠) – تاريخ ١٨ أيار / مايو ١٩٩٢ – ص ٢٤

الفصل الثالث

اليابان على عتبة التمرد

نشر في مجلة جيش الشعب
الإدارة السياسية - دمشق العدد /١٧٢٠/

تقف اليابان في طليعة الدول ذات الميزان التجاري الرابح، فإذا كان تجمع أمريكا الشمالية والتجمع الأوربي يحتازان على أقل من ثلثي الفائض التجاري العالمي فإن اليابان وحدها تحقق أكثر من ثلث هذا الفائض، وهذا مؤشر أكيد على الكفاءات الاقتصادية العالية التي تمتلكها اليابان.

وليس يعنينا في هذه العجالة أن نعرض للتطورات التي طرأت على الاقتصاد الياباني وهياكله الانتاجية والثقافية والعلمية... حتى صار ينظر إلى الشعب الياباني على أنه الشعب المعجزة الذي استطاع أن ينهض من ركام رماد الحرب العالمية الثانية وهو مهزوم ومنهار ومحمل بأعباء انفجارين ذريين هما الوحيدان في التاريخ، ومكبل بدستور وقرائين فرضها عليه المنتصرون في الحرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي صاغت الدستور بما يعزز مصالحها ويضمن استمرار سيطرتها على اليابان.لقد صارت اليابان الآن - ولم يزل دستورها وقوانينها بصياغتها الأمريكية - صاحبة أعظم وأقوى اقتصاد في العالم، وتتعزز هذه السمة أكثر إذا ماقارنا بين اليابان والتجمعات الاقتصادية الكبرى كأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) والسوق الأوروبية المشتركة والاتحاد السوفياتي السابق والصين من حيث عدد السكان والناتج القومي، ففي حين تبدو اليابان سكانياً كقزم صغير أمام هذه التجمعات فإنها تقف كعملاق فذ في مقدمة الركب الاقتصادي والفائض في الميزان التجاري، ولذلك

لانستطيع إلا أن نقف امام هذا البلد بمزيد من الاحترام والإجلال، وأن نعده القدوة المثلى الحقيقية للأمم التي ترغب في النهوض والتقدم والازدهار.(1)

تنبع قوة الاقتصاد الياباني من عوامل متعددة، لعل اهمها التطور التقاني (التكنولوجي) الهائل الذي وصلت إليه حتى سبقت كل دول العالم تقريباً في كل مجالات العلم وتطبيقاته التقانية وبعشرات السنين، ولم يقف هذا التطور عند الحدود اليابانية بل أصبحت اليابان الآن مصدراً مهماً لايمكن الاستغناء عنه للمخابر والتقانات الغربية بل العالمية كلها، وأهم مافي الأمر من الناحية الانسانية أن اليابان رغم كل ماوصلت إليه من تطور تقاني هائل وإدخال الحواسيب والات التحكم الذاتي إلى مختلف القطاعات الإنتاجية فإنها - ولعلها الوحيدة في العالم - استطاعت أن تتحكم بالعمالة والقضاء على البطالة بشكل فعّالٍ ومجدٍ، وهذه نعمة تحسد اليابان عليها من مختلف الدول الرأسمالية.

إن بلداً هذا حاله يفترض فيه أن يكون صاحب القرار السياسي الأول في العالم ومالك المبادرة، ولكن الحال عكس ذلك تماماً، ولذلك فإن المشكلة الحقيقية التي يعاني منها اليابانيون هي قزميتهم السياسية والعسكرية على الرغم من أن العبء الأكبر من مشاريع الأمم المتحدة وعملياتها تقع على عاتقهم وعلى الرغم من أنهم يمتلكون كل الإمكانات والطاقات والقدرات التي تؤهلهم للوقوف في مقدمة الركب السياسي والعسكري في العالم.(2)

ولذلك ثمة تحفز ياباني كبير للتمرد على الإدارة والهيمنة الأمريكية خصوصاً، ولعل أبرز الآثار التي حفزت روح التمرد هذه هي الكتاب الذي صدر في اليابان منذ ثلاث سنوات (١٩٩٠) والذي عنوانه : اليابان تستطيع أن تقول لا.(3)

---

(١) : عزة السيد أحمد - كيف سيواجه أمريكا العالم؟ - مطبعة دار السلام - دمشق - ١٩٩٢ ص ٢٨ - ٢٩

(٢) : عزة السيد أحمد - الأمم المتحدة بين الاستقلال والإستقالة والترميم - مطبعة دار السلام - دمشق - ١٩٩٢

(٣) : اشتهر هذا الكتاب للكاتب الشهير (سينشارو إشيهارا)، والحق انه ليس وحده واضع الكتاب وإنما شاركه بتأليفه (اكيو موريتا) صاحب شركة سوني العالمية الشهيرة، ولكن بسبب ردة الفعل العنيفة التي اثارها هذا الكتاب في الغرب اضطر (موريتا) إلى سحب اسمه عن الطبعة الانجليزية كما اضطر (اشيهارا) إلى مراجعة هذه الطبعة وتنقيحها قبل صدورها.

ومن أهم ماجاء في مقدمة هذا الكتاب عرض عوامل القوة اليابانية والضعف الأمريكي في مقابلها فإذا كانت - مثلاً - الترسانة النووية الأمريكية هي الأخطر والأكبر في العالم فإن الفضل في ذلك يرجع إلى الرقائق الالكترونية التي تصنعها اليابان لهذا الغرض. ويستطرد المؤلفان قائلين: إن الأمريكيين على الرغم من ذلك يضغطون ويضعون الخطط لإضعاف الاقتصاد الياباني، ويفرضون عليهم عدداً من الإتفاقيات الظالمة ويتصرفون بعنصرية تجاه اليابانيين. ثم يعقب المؤلفان قائلين: إن اليابان تستطيع أن تقول لا. ولأن اليابان تستطيع أن تقول لا وتصمت رافضة للضغوط الأمريكية يشن المؤلفان حملة شديدة على الحكام اليابانيين الذين ارتضوا أن تكون اليابان قزماً سياسياً. ويطالبون بألا يشعر هؤلاء الحكام بالقزمية والدونية، ويدعوان إلى رفض الضغوط الأمريكية عند اللزوم رفضاً قاطعاً حتى في تصنيع وتطوير الأسلحة التي تراها اليابان مناسبة ولازمة.

ويشرئب اليابانيون من وراء ذلك إلى مجموعة من الطموحات والتطلعات يلخصها لنا المؤلفان: «فتبرز في الدرجة الأولى ضرورة وقف الاعتماد العسكري الياباني على الولايات المتحدة لأن اليابان قادرة على حماية نفسها وتصنيع الأسلحة اللازمة لهذا الغرض، وزيادة فاعلية الدور الياباني في النظام العالمي الجديد ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث الأولوية للاقتصاد، واليابان هي الأقدر اقتصادياً».(*)

لاشك في أن اليابانيين محقون في تطلعهم إلى الإنفلات من قيود الهيمنة الأمريكية، والتمرد عليها، فهم يدركون حقيقة قوة بلادهم ومكانتها العالمية وشدة نفوذها في أهم بقاع العالم، حتى في قلب الولايات المتحدة الأمريكية، حتى أن الأمريكيين أنفسهم يدركون هذه الحقيقة، ويدركون معها مدى التحكم الياباني بالاقتصاد الأمريكي، وهذا هو المستشار (لويد بنتسين) رئيس اللجنة المالية بمجلس

(*) : انظر مثل ذلك في كتابنا كيف ستواجه أمريكا العالم - ج٣ - ص ٣٨ - ٤٠

وكذلك في : غسان كنج - هل تستطيع اليابان أن تقول لا؟ ضمن مجلة الكفاح العربي - بيروت - العدد (٧٠٠) تاريخ ٢ شباط / فبراير - ١٩٩٢ - ص ٢١٠

الشيوخ يفتتح إحدى جلسات لجنته بنكتة فقال: أبلغت زوجتي أنني على وشك الاجتماع بمجموعة من أهم القيادات السياسية والاقتصادية التي تمسك بمستقبل أمريكا بين يديها، فقالت على الفور: أوه... إذن فأنت ذاهب إلى طوكيو؟!..»[٥]

«وعندما يأتي ذكر اليابان الآن في أي من المحافل الأمريكية يظهر على الفور تعبير اللوبي الياباني، والآن أصبح اللوبي الإسرائيلي يشير إلى قزم بالمقارنة مع اللوبي الياباني، فإذا كان اللوبي الإسرائيلي يمثل مصالح دولة تعيش على المساعدات الأمريكية فإن اللوبي الياباني يمثل مصالح عملاق يشتري الولايات المتحدة قطعة بعد قطعة ومؤسسة بعد مؤسسة».[٦]

وتتجلى هذه الحقيقة بصورة أوضح من خلال الحقائق والأرقام التالية: «تملك اليابان ماقيمته ٢٨٥ مليار دولار من الأصول الاقتصادية المباشرة (أي الممتلكات والعقارات) في الولايات المتحدة، وهذا الرقم يزيد عن الميزانية السنوية الهائلة للبنتاجون، وتسيطر اليابان على ماقيمته أكثر من ٣٢٩ مليار دولار من الأصول البنكية في الولايات المتحدة، وتبيع اليابان وتشتري يومياً نسبة ٢٥٪ من أسهم سوق الأوراق المالية الأمريكية في نيويورك، وتنتج أكثر من ٣٠٪ من السيارات التي يملكها الأمريكيون، وأكثر من نصف الآلات الصناعية التي تشتريها الولايات المتحدة من الخارج، والغالبية الساحقة من الأجهزة الالكترونية وعشرات من المنتجات الأخرى».[٧]

وبحلول عام ١٩٩٥ ستكون اليابان قد أصبحت أكبر مستثمر أجنبي في أمريكا، وبحلول ١٩٩٩ سيكون المستثمرون اليابانيون قد أحكموا قبضتهم على استثمارات أمريكية تفوق مابيد بريطانيا وهولندا وكندا - أكبر المستثمرين في أمريكا الآن - مجتمعين.

---

(٥) : سمير كرم - الحرب الباردة الثانية: أمريكا ضد اليابان - ضمن مجلة الكفاح العربي - بيروت العدد (٧٠١) - تاريخ ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ - ص ٢١ - ٢٢

(٦) : نفس - ذاته

(٧) : نفس - ذاته

وليس هذا فحسب، بل لقد وصل الأمر باليابانيين إلى حد التلاعب بالنظام السياسي والاقتصادي الأمريكي كما يؤكد ذلك الدكتور (باست شوات) في كتابه (وسطاء النفوذ : كيف يتلاعب اللوبي الياباني في الولايات المتحدة بالنظام السياسي والاقتصادي؟) فيقول: «إن اليابان وحدها من بين كل الأمم تفهم على أكمل وجه أن السلطة السياسية في أمريكا سلعة يمكن الحصول عليها لمن يدفع أكبر ثمن». ويقول في موضع آخر:[٨] «اليابان تدير حملة سياسية مستمرة في امريكا كما لو كانت حزباً ثالثاً، إنها تنفق مئة مليون دولار على الأقل كل سنة لاستئجار مئات من عملاء اللوبي في العاصمة واشنطن، من أبرز القادمين وكبار المسؤولين السابقين وخبراء العلاقات العامة والمستشارين السياسيين، وحتى رؤساء الجمهورية السابقين، إنها تنفق ٣٠٠ مليون دولار سنوياً لتشكيل الرأي العام الأمريكي من خلال شبكة سياسية محلية على نطاق الأمة».

فهل ستستطيع اليابان التمرد والنهوض بمشروعها السياسي والعسكري؟ على رغم كل هذه المعطيات – على أهميتها وخطورتها – نجد رئيس الوزراء الياباني السابق (ميازاوا) يقول: «لابد من أن تتنازل اليابان»[٩]، ويؤكد رئيس الوزراء الجديد (موريهيرو هوسوكاوا)[١٠] للرئيس الأمريكي (بل كلينتون) أن اليابان ستخفف الفائض في الميزان التجاري مع أمريكا.

كتب هذا الفصل في أوائل عام ١٩٩٢ وأضيف له بعض الفقرات الصغيرة عند جمعه في هذا الكتاب.

---

(٨) : م س – ذاته

(٩) : كان هذا القول إبان زيارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الأخيرة إلى اليابان.

(١٠) : كان هذا التأكيد في اتصال هاتفي جرى بينه وبين الرئيس كلينتون يوم الخميس ١٩ اب/اغسطس ١٩٩٣

الفصل الرابع

الصين من العزلة إلى الصدارة

نشر في مجلة جيش الشعب
الإدارة السياسية - دمشق العدد /١٧٣٢/

تشير معظم النبوءات السياسية المعاصرة إلى أن مركز الثقل العالمي السياسي والعسكري والاقتصادي سينتقل تدريجياً من أمريكا إلى شواطئ المحيط الهادي، والمرشح الأكبر لاحتلال موقع الصدارة في هذا النظام العالمي التصوري القادم هو الصين، هذا البلد الذي استطاع في غمرة انشغال قطبي العالم بالحرب الباردة إبان المرحلة المنصرمة، أن يكوّن قدرة نووية كبيرة إلى جانب الأسلحة التقليدية والقوات المسلحة التي تحتل من حيث العدد المرتبة الأولى في العالم، الأمر الذي يؤهل الصين لتلعب دوراً حاسماً وفعالاً في المستقبل القريب في قيادة دفة السياسة العالمية.

ولعلنا لانتعدو الحق إذا مابدأنا بما قاله الروائي الايطالي الشهير (البرتو مورافيا) عن سور الصين العظيم، الذي لم يحم الصين من الغزاة والمعتدين وحسب بل صانها «من الأفكار الجديدة التي تلي الثورات، لكي تدوم الصين وتستمر، حتى ولو أقعدها العجز أو الشيخوخة»[1]، وكأنه يعبر بذلك عن انغلاق الصين وعزلتها عن مختلف التيارات الأجنبية، ومحافظتها على نمطيتها التقليدية في العادات والتقاليد والمعتقدات والأخلاق، فهل الصينيون على هذا النحو فعلاً؟

---

(١) : ياسر الخطيب – الصين والنظام الدولي الجديد – ضمن صحيفة البيان (الملف السياسي – العدد ٨٠) – الجمعة ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢

قبل أن نجيب عن هذا السؤال لابد أن نجيب عن سؤال آخر سابق منطقياً على هذا السؤال، وهو: هل اتسام الأمة بالمحافظة على تراثها وتقاليدها ومعتقداتها مما يعيب الأمة أو ينتقص من قدرها وقيمتها؟

إذا نظرنا بالمنظار الغربي أو الأمريكي الذي يحاول فرض قيمه وأخلاقه ومبادئه كما عبر عن ذلك (جورج بوش) بقوله في إثر انهيار الاتحاد السوفياتي: «إن المبادئ الأمريكية هي التي انتصرت، واتجاهها في العالم هو الذي انتصر...»[1]، فنجد أن مقياس الرقي والتحضر مرتبط بارتداء الجينز وتناول الهمبرجر والشاورما والتواثب على أنغام الروك وضربات الجاز الصاخبة، وسيادة الفلسفة الذرائعية أو النفعية في العلاقات بين الناس.

ولكن الصينيين الذين أثاروا إعجاب (ريتشارد نيكسون) - عندما زار الصين - بالتفافهم بعض هذه السبل، مصرون على التمسك بمختلف قيمهم وعاداتهم وتقاليدهم المنبثقة من عقائدهم القديمة المتصلة بالكونفوشيوسية والتاوية... ومن ثم بالماركسية كما فهمها (ماوتسي تونج) المسماة بالماركسية الماوية، دون أن يبعدهم ذلك عن طرق أبواب العلم والتقانة (التكنولوجيا) ومحاولة ترسيخ أقدامهم في ميادين المنافسة العلمية والاقتصادية والاستفادة مما وصل إليه العالم، على نحو مشابه لمقولة فيلسوف الهند الكبير (طاغور): «سأفتح نوافذي الأربع لكل الرياح، ولكن لن أسمح لواحدة منها أن تقتلعني من جذوري»[2]، وهذا ما عبر عنه ملهم النهضة الصينية المعاصرة (دينج شياوبينج) بقوله: «لابد أن يدخل بعض الذباب عندما يضطر المرء إلى فتح نوافذ بيته لتنبير الهواء».

وإلى جانب هذه الروح المحافظة فقد مرت الصين منذ ثورتها الشعبية في عام

---

(١) : من مقابلة مع الدكتور جمال الأتاسي: حول التطورات في النظام الدولي الجديد - ضمن مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد ١٤٢/١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١ - ص ١٢٨

وكذلك من: المختار مطيع - محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد - ضمن مجلة الوحدة - العدد /٩٠/ آذار/مارس - ١٩٩٢ - ص ١٩

(٢) : قول سائر ومشهور عن طاغور.

١٩٤٩ بأزمات ومآزق حرجة فرضت عليها عزلة سياسية شديدة، بدءاً من المواجهات مع الولايات المتحدة: المباشرة، وغير المباشرة في فيتنام وتايوان وكوريا مروراً بالمجابهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي منذ عام ١٩٥٩، الأمر الذي أدى إلى تحول التحالف إلى عداوة ضارية اقترنت ببعض المواجهات العسكرية الحدودية، وصولاً إلى تأزم العلاقات مع اليابان والهند، وهذا مارضع الصينيين على محك التحدي وفرض عليهم لا الاعتماد على الذات لتحقيق الكفاية الحدية فقط، بل العمل بوتائر متسارعة للوقوف أمام هذه التحديات الخارجية الكبيرة التي فرضت عليهم حصاراً شبه كلي.

ويخطئ من يعتقد أن الانفتاح والانطلاقة الصينية قد بدأت فقط في إثر وفاة الزعيم (ماوتسي تونج) عام ١٩٧٦، حيث استطاعت الصين أن تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم بعد عامين من وفاته، فقد شهدت الصين وثبتين نوعيتين، الأولى ثقافية في النصف الأول من عقد الخمسينات، والثانية اقتصادية في الثلث الثاني من عقد السبعينات، حيث اتجهت السياسة الصينية الخارجية والداخلية إلى الاقتراب من الرأسمالية وترهين الروابط بالشيوعية.

ولقد تعزز هذا الاتجاه اكثر بافكار وجهود (دينج شياوبينج) ومشروعه الإصلاحي الكبير الذي سبق به التحول السوفياتي عبر مشروع إعادة البناء الذي قام به (ميخائيل جورباتشوف)، والوقوف على خطورة التعصب والإنغلاق العقائدي (الايديولوجي) وضرورة نسف الايديولوجيا كحاجز اقتصادي وتقاني، هذه السياسة التي عبر عنها (دينج) بمقولته الشهيرة: «ليس مهماً أن تكون الهرة بيضاء أم سوداء، المهم انها إن اصطادت الفار فهي جيدة» وكأنه يريد من ذلك أنه ليس المهم أن نكون اشتراكيين أم رأسماليين، المهم أن نتربع على عرش القوة.

ولتنطلق هذه الوثبة الثانية من جديد في الثمانينات بعدما كانت معباة لهذه الانطلاقة، بوتائر متسارعة وقفزات نوعية وكمية كبيرة، «ففي حين تشير الاحصائيات

---

(٤) : الدكتور تركي صقر – العملاق الصيني يستيقظ من جديد – ضمن صحيفة البعث – دمشق – العدد ٨٩٩٦ – في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢

إلى أن معدل الاقتصاد الحكومي في عام ١٩٧٨ كان حوالي ٦٥٪ من إجمالي الناتج القومي للبلاد فقد انخفض إلى ٤٠٪ في عام ١٩٩٢، ليفسح المجال أمام النشاط الجماعي الذي كان ٤٢٪ وأصبح ٥٠٪، وللفعاليات الأخرى التي كانت ٢٪ وارتفعت إلى ١٠٪ وارتفعت معها نسبة الدخل أكثر من ٨٪، وتحاول الحكومة حالياً أن تترك حوالي ٧٠٪ من الانتاج الكلي للسوق[٥] طرقاً لباب التعددية الاقتصادية، وإعطاء الفرصة لجميع الشرائح والطبقات في بناء الاقتصاد الصيني، مع الاتجاه إلى اللامركزية في القطاعات الاقتصادية، إنتاجاً وتسويقاً وتوزيعاً للأرباح، وفي الوقت ذاته تبني سوراً فولاذياً عظيماً من المبادئ - يشبه سور الصين العظيم - لمقاومة زحف الأفكار الغربية، كما ورد في أحد بيانات الحزب الصيني الحاكم.

ومما سيعزز الحضور الاقتصادي والتجاري للصين عودة هونج كونج إلى السيادة الصينية مع حلول عام ١٩٩٧، بأطرها الثقافية والمالية عالية المستوى والطراز والكفاءة، والتي يبلغ دخلها الإجمالي ٤٠ مليار دولار. ويزيد حجم تجارتها البالغ ٦٠ مليار دولار عن ثلث التجارة الصينية، فهل تستطيع الصين استيعاب وهضم هذه الدولة / المدينة؟[٦]

رغم منطقية الافتراض الذي يقتضي بأن الأصل هو الذي يستوعب الفرع ويهضمه فإن القوة الاقتصادية لهونج كونج ذهبت بالبعض إلى حد القول بأن هذه الأخيرة هي التي ستحمل الصين على أكتافها إلى السوق العالمية وتقودها إلى مركز الصدارة في هذه السوق، والحق أن العلاقات الاقتصادية بين الصين وهونج كونج علاقات جد وثيقة ستظل كفة الرجحان فيها للصين، إذ تفوق الاستثمارات الصينية في هونج كونج العشرة مليارات دولار، وتعتمد الأخيرة اعتماداً كبيراً في تجارتها الخارجية على الصين، كما أن القطاع الانتاجي الأعظم لشركاتها موجود في الأراضي

---

(٥) : أخذنا لمعطيات هذه الفقرة عن الدكتور تركي صقر - ر س

(٦) : عن ياسر الخطيب - ر س - وكذلك عن الدكتور إبراهيم عمر التني - الصينيون لا يدرون - ضمن صحيفة البيان - عدد الأربعاء ٥ آب / اغسطس ١٩٩٢

الصينية، ولذلك فإن عودتها إلى الأصل الذي سلخت عنه (بفضل) الاستعمار البريطاني، سيعزز الطرفين، اللذين سيغدوان كلاً واحداً، بأن معاً.

وعلى العموم، وإن كانت المشكلات قد بدأت تثار منذ الآن، إلا أن الصين لابد أن تكرس جهدها الكامل لاستيعاب موئج كونج وهضمها، وهذا ماستقوم به فعلاً، لأنها بأمس الحاجة إلى كل مايقربها من التقلات النوعية والوثبات الحضارية؛ إن الصينيين يشعرون الآن بأنهم على وشك اعتلاء عرش الحضارة، وقد آن الأوان لذلك بعد غياب جد طويل، ولتحقيق هذا الغرض، والاقتراب منه أكثر فأكثر، يصر (دينج شياوبينج) على ضرورة رفع وتائر الانتاج القومي بشكل مستمر ودائم خلال الأعوام القادمة.

فهل ستتصل الصين إلى ذلك فعلاً؟

إن الواقع هو الذي ينطق بذلك، وما النبوءات إلا بنات هذا الواقع. على الرغم من أن التحديات والصعاب والعراقيل ستكون كثيرة، ولكن، وإن ستصبح الصين عما قريب قطباً اقتصادياً مهماً، فإنها لن تنتصب بين يوم وليلة عملاقاً يفرض إرادته كما تفعل الولايات المتحدة، وإن بدأت تلوح في الأفق بوادر التحدي الصيني للهيمنة الأمريكية والوقوف أمامها بندية. والمشكلة هنا الآن: هل نقف مع (نابليون) في قوله: الصين عملاق نائم، وعندما يستيقظ فالويل للعالم[٧]. أم مع العجوز الألماني الذي قال في لقاء شخصي: الصينيون قادمون، وهم الأرحم؟!!

١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢

---

(٧) : الدكتور تركي صقر - رئيس

الفصل الخامس

الوحدة الأوربية من المخاض الصعب إلى انقلاب الموازين

الوحدة الأوربية وانقلاب الموازين(*)

لقد أعيد إحياء فكرة الوحدة الأوروبية من جديد إثر انهيار المنظومة الاشتراكية لأسباب متعددة ومتباينة، في طليعتها الرغبة الأوربية العارمة في كسر طوق السيادة والهيمنة الأمريكية التي أثقلت كاهل الأوربيين طيلة مرحلة الأعصاب الباردة، وللعب دور سياسي وعسكري واقتصادي أكبر في النظام العالمي الجديد يتناسب مع حجم الطاقات والإمكانات الأوربية. وكانت هذه الفترة هي أنسب الفترات لعقد هذه الصفقة، حيث كل الأطراف الأخرى منشغلة بمشاكلها وهمومها، ولا سيما القطبان الكبيران: الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، فالأول كان يحاول لئم جراحه ورأب صدوعه والبحث عن أي سبيل للخروج مما وقع فيه من مأزق، فيما كان الثاني يعيد حساباته ويرتب أولوياته ويرسم استراتيجياته من جديد وسط ارباكات شديدة أولدها تسارع وتائر الأحداث والتغيرات بصورة عاصفة.

ولأن مشروع الوحدة الأوربية على درجة من الخطورة تهدد أقطاب السياسة وأرباب الاقتصاد الآخرين فقد كان من الطبيعي أن تسعى الأطراف الأخرى إلى عرقلة الوحدة الأوربية بمختلف السبل الممكنة، وعلى الرغم من تأخير توقيع ميثاق هذه الوحدة أكثر من مرة، ورغم توقيع هذا الميثاق في مدينة ماستريخت الهولندية في

---

* نشر هذا القسم في مجلة جيش الشعب، العدد (٧٢٢)

منتصف شباط / فبراير ١٩٩٢، فإن العقبات والعراقيل مازالت قائمة تثور بين الفترة والأخرى وتهدد هذا المشروع بالفشل.

ولعلنا لانتعدو الحقيقة إذا قلنا إن خطورة هذا المشروع الوحدوي تنبع من النتائج التي ستلزم عنه وتقود إلى انقلابات كثيرة في موازين الاقتصاد العالمي بدءاً من إعادة توزيع مراكز الثقل العالمية: الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والانتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الاقتصاد ثلاثي الاقطاب في أقل تقدير والمتعدد الاقطاب كما يرجح الكثيرون، مروراً بآليات الصرف والحركة التجارية العالمية وتوازع الأسواق وتمركزات رؤوس الأموال وحركات الاستثمارات وهلم جراً. ولعل أهم هذه النتائج:

أولاً : اتجاه دول الوحدة الأوربية إلى تغطية مختلف احتياجها بذاتها عن طريق إغراق اسواقها بمنتجاتها بتأثير تلاشي الحدود وإلغاء القيود الجمركية فيما بينها وإغلاق الأسواق الأوربية أمام بضائع الدول الأخرى سواء كان ذلك بمزيد من الضرائب والقيود الجمركية التي ستفرضها ظروف الوحدة الأوربية على البضائع الأجنبية، وهذا ماهو قائم فعلاً في دول المجموعة الأوربية. الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش) ودفعه إلى مخاطبة دول المجموعة الأوربية بلهجة حادة واتهام قادتها بالتخفي وراء غطاء حديدي هو القيود الجمركية[1] هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن إغلاق الحدود سيكون بفعل المنافسة التي ستلقف مختلف الظروف والمعطيات في أثنائها في صالح الوحدة الأوربية.[2]

ثانياً : ومما لاينبغي نسيانه أن الاندماج الاقتصادي الأوربي في ظل هذه الوحدة سيقود بصورة أو بأخرى - وهذا ماهو مخطط له فعلاً - إلى توحيد النظم النقدية الأوربية وإدماجها في إطار نظام نقدي واحد جديد، هذا الذي سيكون أكبر منافس للدولار الأمريكي، إن لم يحل مكانه فعلاً. وحقيقة الأمر أن هذا النظام النقدي الموحد الذي يشرئب متبنوه إلى إحلاله محل الدولار الأمريكي إنما هو محاولة قديمة بدأت في أواخر عقد السبعينات من هذا القرن عندما بدأت الشكوك في مستقبل الدولار

---

(١) : من خطابه في مدينة كنساس - يس

(٢) : عزت السيد أحمد - كيف ستواجه امريكا العالم - يس - ص ٦٨

الأمريكي كعملة دولية[٣] وذلك عن طريق وحدات حقوق السحب الخاصة، ولكن هذه المحاولة سرعان ماأجهضت لتظهر من جديد بابتكار وحدة النقد الأوربي (ايكو - ECU) التي يتم التعامل بها الآن بشكل متزايد بين دول المجموعة الأوربية، وهذا يعني أن الدولار الأمريكي أخذ في الانهيار فعلاً، وبالتالي فإن الهيمنة الأمريكية على المنظومة الرأسمالية تتهددها الأخطار، التي ستقودها لا إلى حتفها، وإنما إلى كونها جزء من كل لا أكثر!! إذ المعلوم ان عنصراً أساسياً من عناصر الهيمنة الأمريكية هو اعتبار الدولار وحدة النقد الدولية، الأمر الذي يوفد الاقتصاد الأمريكي بمزيد من مقومات القوة والهيمنة.

ثالثاً : إن إتمام الوحدة الأوربية يعني أنها «ستصبح أكبر تجمع اقتصادي عالمي في العصر الحديث، يتحكم بأكثر من ٦٠٪ من حجم التبادلات التجارية الدولية، هذا إلى جانب انه يشكل تجمعاً بشرياً قوامه أكثر من ثلاثمئة مليون نسمة سيكون لها دور مؤثر على صعيد السياسة الدولية في الوقت الراهن»[٤] وبخاصة إثر زوال سياسة الاستقطاب العسكري التي وسمت فترة حرب الأعصاب الباردة بميسمها، الأمر الذي سيعطي هذا التجمع الاقتصادي الدولي أبعاداً إضافية من الأهمية ولذلك فإن الاحتمال الأرجح أن تكون على اعتاب هيمنة أوربية على السياسة والاقتصاد العالميين... وهذا مما سيثير الكثير الكثير من المسائل والمشكلات التي لن يكون من السهل ابداً حلها، ولعل نزوع الوحدة الأوربية إلى تعزيز الجانب العسكري، يمثل أحد أهم هذه المسائل، ذلك أن عجز الدول الأوربية عن تحقيق ماتصبو إليه فيما مضى يرتد في معظمه إلى عجز هذه الدول عن تحقيق نوع من التوازن أو التكافؤ في ميزان القوى العسكرية مع قطبي العالم السابقين.

والحق أن هذه النتائج جد طبيعية، بل تكاد تكون حتمية لأن الوحدة الأوربية لم تأت نتيجة لأهواء أو رغبات عرضية، وإنما شأنها الآن شأن نشوء القوميات تماماً.

---

(٣) : رمزي زكي - يورو - مي ٩

(٤) : ممدوح الأيوبي - تحرر دور أوربي أكثر فاعلية في السياسة الدولية - ضمن صحيفة البعث - دمشق - العدد ٨٧٧٣ تاريخ ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٢

فكما أن المصالح الاقتصادية ووحدة المصالح المشتركة أدت إلى نشوء القوميات وبلورها، فكذلك الأمر عينه الآن في دفع هذه القوميات الأوربية الآن إلى الاتحاد، وقد أدركت بعض الدول الأوربية أهمية مثل هذه الخطوة منذ زمن بعيد، الأمر الذي دفعها إلى تكوين السوق الأوربية المشتركة منذ عام ١٩٥٧، ولتأتي الوحدة الأوربية الحالية على مختلف الصعد: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدستورية... تتويجاً للقفزات الهائلة التي حققتها السوق الأوربية المشتركة على هذا الصعيد.

إن الوحدة الأوربية بتجاوزها الحدود والقوميات والصراعات الدموية، والحروب التي مرت بها القارة الأوربية منذ عشرات السنين، يعني أنها قائمة بقوة وزخم كبيرين وضعة نصب عينيها «الاستثمار بالمزيد من مراكز النفوذ في عالم اليوم الذي يشهد طغيان المصالح الاقتصادية، ومن ثم السياسية في العلاقات الدولية»(*)، وهذا الأمر بالذات هو الذي دعا رئيس الوزراء الهولندي (رود لوبرز) وهو يفتتح في مدينة (باستريخت) الهولندية احتفالات التوقيع على معاهدة الوحدة الأوربية إلى القول إن أوربا اجتازت النقطة التي لايمكن العودة إليها... وإن ماجرى في ماستريخت هو لحظة تاريخية بالنسبة لدول المجموعة الأوربية مليئة بالرضا والأمل.

٣ آذار / مارس ١٩٩٢

(*) : بوس – ذاته

الوحدة الأوربية قد تتأخر كثيراً

لقد كانت موافقة الفرنسيين على معاهدة الوحدة الأوربية الموقعة في ماستريخت – رغم ضآلة أرجحيتها – بمثابة الجرعة المنشطة لآمال العالم الأوربي، في أوربا موحدة، قوية، قادرة على الوقوف في وجه التحديات الخارجية والداخلية، الخارجية المتمثلة بالعملاقين: الأمريكي الآخذ بالاسترخاء، الوشك على الانهيار، والياباني القادم بقوة، الطامح بمكانة الصدارة على الصعيد العالمي، اقتصادياً وسياسياً على الأقل وعسكرياً إن أعطيت له الخيرة في أمره. والتحديات، بل الصعوبات الداخلية المتمثلة بتردي الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، وتتالي الأزمات المالية وتقلبات الأسواق التي غالباً ماتضع الحكومات الأوربية في مأزق حرجة، وتدخلها في دوامات ومتاهات تنعكس في الأغلب الأعم على الأوضاع الداخلية بآثار سلبية تتفاوت درجات خطورتها.

وهنا نتساءل: هل كانت الموافقة الفرنسية هي العقبة الوحيدة أو الأخيرة أمام الوحدة الأوربية؟

لاشك في أن هذه الموافقة التي جاءت مزيلة جداً بالمقارنة مع الدور والاهتمام الفرنسي بالوحدة قد أحيت آمال الأوربيين المتطلعين إلى هذه الوحدة، بدون تحققها وتلاشي عقدة وعقبة من أمامها، لما تضطلع به فرنسا من دور بارز في تنشيط وتفعيل

---

* نشر هذا القسم في صحيفة البيان (الملف السياسي) – دبي – العدد ١٤٩٦، يوم الجمعة ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢

مباحثات الوحدة وسعيها الحثيث فيما مضى والآن من أجل إتمام هذه الوحدة، التي تنبثق أصلاً من طموحات فرنسية قديمة يمكن ردها بصورة أو بأخرى إلى المشروع النابليوني الذي كان ذا مطمح واسع في توحيد أوربا تحت راية امبراطوريته، ومن ثم إلى الحلم الديغولي في أوربا موحدة، هذا الحلم الذي كلفه، من حيث المبدأ فقط، الاعتراف والإقرار بأن الجزائر ليست جزءاً من فرنسا.

وانطلاقاً من المنظور ذاته جاءت الموافقة الفرنسية لا لإحياء الآمال بالوحدة وحسب، بل لدفع بعض الدول إلى إعادة النظر في موازينها تجاه الوحدة، كالدانمارك التي قررت عشية انتهاء الاستفتاء الفرنسي، إعادة الاستفتاء على الانضمام إلى الوحدة الأوربية في منتصف عام ١٩٩٣، ووضعت - الموافقة - حكومة (جون ميجر) في إياكات سياسية واقتصادية. هذا يعني أن الدور الفرنسي في عملية الوحدة ليس هامشياً ولا ثانوياً بحال من الأحوال، ولكنه ليس يعني أبداً أن الموافقة الفرنسية على معاهدة الوحدة هي نهاية العقبات التي تقف أمام الوحدة، فما هي هذه العقبات؟

بغض النظر عن رفض الدانماركيين، وعن المعارضة البريطانية المنبثقة من صميم التحالف الأمريكي / البريطاني فإن العقبات والعراقيل التي تقف أمام الوحدة الأوربية متعددة ومتباينة، نستطيع أن نردها إلى الغاية التي يشرئب إليها الأوربيون من تحقيق هذه الوحدة، وكأن نقطة النهاية هي تماماً نقطة البداية، ولتحقيق هذه الوثبة الدائرية الطويلة كان على الكثير من الدول الأوربية ولا سيما الغنية والقوية منها، تقديم الكثير من التضحيات والتنازلات، مبدئياً على الأقل لأن ذلك سينعكس عليها لاحقاً بمزيد من مقومات القوة والرسوخ في ميداني المنافسة والصراع العالمين سياسياً واقتصادياً على الأقل.

وكيما يتسنى لنا الوقوف على ملامح العقبات التي تقف أمام الوحدة الأوربية، لابد من تبيان الغاية التي يصبو إليها الساسة الأوربيون من تحقيق هذه الوحدة، وليس بدعاً من الخيال أن نقول إن الغاية من الوحدة - وإن تشعبت - تتمحور حول استجلاب عوامل القوة والمنعة والمنفعة للأوربيين، وهذه الحقيقة لاينكرها مثقف ملم،

وقل من يجهلها، ويمكننا باكثر من اعتبار أن نجعل مايتطلع إليه صانعوا القرار السياسي الأوربي من هذه الوحدة في النقاط التالية:

اولاً : وقبل أن نعرض لأية غاية، من اية طبيعة، نجدنا أمام طموحين عريضين، بل حلمين عزيزين يداعبان أجفان الالمان والفرنسيين منذ زمن ليس بالقريب، فالمانيا كان يحدوها أمل كبير - بوصفها تمثل مكان القلب من اوربا الوسطى - أن تكون المحور الذي تنتظم حوله أوربا، والناظم والمحرك الفاعل للقارة الأوربية - على أقل تقدير - وإن كنا نعتبر الحرب العالمية الثانية نتيجة لهذا النزوع، الذي قادته النزوة الهتلرية أو النازية، فينبغي ألا ننسى الأرضية الفكرية والفلسفية التي مهدت لهذا النزوع، والتي نجدها عند أعلام الفكر الالماني أمثال (هيغل) و(شوبنهور) و(نيتشه) وغيرهم.

أما الفرنسيون الذين كانوا مركز القرار الديني الأوربي فترة طويلة من الزمن، فقد ظل الشعور التمركزي وتداعياته في أذهان الفرنسيين، الذين ماإن اتيحت لهم الفرصة لإقامة امبراطورية أوربية / فرنسية، حتى اندفعوا إلى ذلك بكل قوة بقيادة (نابليون) الذي انهار طموحه في خاتمة المطاف أمام عينيه، وليخلفه (شارل ديغول) الذي رحل ولم يترك إلا تصوراته الجميلة عن بيت أوربي موحد، وإن قدم بعض التضحيات من أجل هذا البيت.

ولهذين الاعتبارين كان الفرنسيون والالمان المحرك الناشط والفعّال والمضحّي الأكبر لتحقيق الوحدة الأوربية، ورغم إدراكهما للصعوبات والتضحيات التي تنتظرهما في الأفق القريب - ربما على أقل تقدير - فإنهما لاتتنكران عن بذل كل الامكانات المتاحة التي تتوالد من حين إلى حين، كما لاتقصّران في تحمل الكثير من تبعات وأعباء الوحدة.

ثانياً : أما الغايات التي ينشدها منظرو الفكر الأوربي، السياسي والاقتصادي خصوصاً، فلعل أهمها الخروج من ربقة الهيمنة الأمريكية التي كان لها مايبررها فيما قبل انتهاء حرب الاعصاب الباردة، والوقوف وقفة ندية أمام التحديات الخارجية الاقتصادية المتمثلة باستداد شبح الرعب الأصفر (اليابان) وتطاول يد هيمنته

الاقتصادية إلى قلب أوربا، كما تتمثل التحديات الخارجية أيضاً بالهيمنة الامريكية على القارة الأوربية، على مختلف الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية...

والحقيقة أن هذا الأمر لاينكشف لنا بوضوح إلا إذا وقفنا على أبعاد النظام العالمي الجديد، الذي بدأ إثر انهيار المعسكر الاشتراكي، وإن كنا أميل إلى الاعتقاد بأن هذا النظام العالمي الجديد لم يبدأ فعلاً، وإنما نحن أمام إرهاصاته ومهداته، أي أننا نعيش الآن المرحلة الانتقالية التي ستظهرنا على النظام العالمي الجديد بعد حين من الزمان، إن انهيار المعسكر الاشتراكي أدى إلى انكشاف العالم الثالث أكثر أمام مطامع صراع المصالح الاقتصادية الذي حل بصورة مباشرة أو غير مباشرة محل حرب الأعصاب الباردة.

على ضوء هذا الاعتبار وجدت أوربا نفسها أمام تحديات هائلة لن تستطيع مواجهتها على هذا النحو من المحافظة على الانتماءات القومية، والترهل الاقتصادي الذي قادها إلى التفكير بالاتحاد والإنطواء تحت راية سياسية واقتصادية واحدة - هذا بغض النظر عن عوامل أخرى مهمة كالانتماء العرقي وغيره - وليعقد العامل الاقتصادي العنصر الحاسم في تاريخ الحضارة الأوربية للمرة الثانية منذ العصر الحديث مع اختلاف إلى حدٍّ التقاطب بين الدورين، ففي المرة الأولى قاد إلى تكوين القوميات وتمايزها وتفاصلها، وفي المرة الثانية فرض على الأوربيين التفكير جدّياً في تجاوز الانتماءات القومية، والحروب الدامية التي قامت بين هذه القوميات حتى الحرب العالمية الثانية.

وكما كان للعامل الاقتصادي دوران متخالفان، فمن المرجّح أن يمارس على الصعيد الخارجي دورا واحداً، ففي ما مضى أولد الاستعمار، وفي المرحلة المعاصرة مع انكشاف العالم الثالث وازدياد حدة التوتر والصراع الاقتصادي ويبدو أن الاستعمار قد عاد بصورة أو بأخرى، وربما يتمظهر في المستقبل القريب بملامح جديدة، وهذا في حقيقة الأمر مادفع الأوربيين إلى السعي الحثيث في السنوات الأخيرة إلى تكليل تجربة السوق المشتركة بالوحدة.

ثالثاً : أما الغاية الثانية وهي مهمة أيضاً، فتتمثل بحل المشكلات الداخلية المتعددة والمتباينة، ولاسيما انتشار البطالة في كثير من الدول الأوربية واحتواء الأزمات الاقتصادية، وتجاوز السوق المشتركة إلى سوق موحدة، تهيء إمكانات جديدة، وتفتح أبواباً واسعة لخلق اقتصاد قوي - باعتبار - متماسك أكثر، ومتكامل على جميع الصعد والمستويات المالية والسياسية والاجتماعية والدستورية، قادر على تلبية متطلبات السوق الأوربية أولاً، وعلى المنافسة العالمية ثانياً، لتهيئة الاستقرار في القارة الأوربية من جهة، ومحاولة ضمان استمرار الريادة الأوربية على الصعيد العالمي لأن كل خطوة تراجعية سيكلف ثمنها غالياً جداً.

إلا أن هذا التصور على حلاوته وطلاوته، ليس باليسير، وتعترضه صعوبات جمة أهمها تباين المستويات الاقتصادية، وتفاوت قوتها وإمكاناتها من بلد إلى بلد، الأمر الذي يجعل الاندماج الاقتصادي ليس بالسهولة المتوقعة، رغم قابلية هذا الأمر للقياس والضبط من الناحية النظرية، بل ثمة صعوبات أشد هي التعددية القومية التي ستظل حاجزاً أساسياً أمام الاندماج الاجتماعي، وما يتفرع عنه من جوانب، فمهما يكن من أمر، إن تاريخ الشعوب مختلف عن تاريخ القيادات والطبقات المخالفة لانتماءاته وتطلعاته وميوله، فهل ستستطيع أوربا فعلاً تجاوز التعددية القومية رضوخاً للعامل الاقتصادي، لاشك في أن ذلك سيحتاج إلى زمن طويل لايقل عن زمن نشوء القوميات وتبلورها.

رابعاً : إن انقسام العالم إلى كتلتين؛ شرقية و غربية،وانطواء كل منهما تحت زعامة متفردة، الولايات المتحدة الأمريكية، (والاتحاد السوفياتي سابقاً) أدى إلى تهميش الدور الأوربي، السياسي خصوصاً، والاقتصادي والعسكري عموماً، تهميشاً يكاد يكون كلياً، ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وانتصار العقائدية (الايديولوجيا) الرأسمالية، انبعث الحلم الأوربي القديم، وتطلع الأوربيون إلى القيام بدور فعال على الصعيد العالمي، ولقد أدرك الأوربيون أن ذلك لن يتأتى لهم مالم يقفوا في صف واحد، بل في خندق واحد، ولا سيما أن القوى العالمية الأخرى وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية لايمكن مجابهتها بأوربا الحالية، وخير مايؤكد ذلك هو ظهور الولايات المتحدة

إثر انتهاء حرب الأعصاب الباردة بمظهر القائد السياسي والعسكري للعالم، وتصرفها على هذا الاساس.

وهكذا يبدو لنا أن الآمال المعقودة على الوحدة الأوربية هي تحديداً عوامل إعاقتها، فغير خاف أن تحقيق أي تقدم نحو اي من الغايات المرجوة سيكون بصورة أو بأخرى على حساب أحد أو كلا العملاقين الآخرين، اليابان وأمريكا، بغض النظر عن الأطراف الأخرى، الكامنة والمهمشة والناشئة. ولن ترضى امريكا ومن ثم اليابان بحال من الأحوال، التقهقر والتراجع لإرضاء البيت الأوربي، وإن بدا الطرفان، ظاهرياً، غير معارضين للوحدة الأوربية.

إن الولايات المتحدة واليابان لن تقفا متفرجتين أمام انهيار عرشيهما، بل ستبذلان مابوسعهما لإجهاض هذه الوحدة وهي في مهدها، ولسنا ندري ماتحركاته في الخفاء، وربما في العلن، من عقبات وعراقيل أمام هذه الوحدة، إن لم يكن لإجهاضها فلتأخيرها قدر المستطاع، ولذلك نقول إن غاية الوحدة الأوربية هي بذرة عراقيلها، بمعنى أنه كان على الأوربيين أن يحلوا الإشكالات التي أرجأوها لتكون نتيجة للوحدة قبل الوحدة.

١٣ ايلول / سبتمبر ١٩٩٢

الوحدة الأوربية أقرب إلى الفشل من النجاح(*)

لتمنح انفسنا مزيداً من الجرأة، ولنقتحم لجة التساؤل المخيف الذي يتهيب ويتهرب منه الساسة الأوربيون، العاقدون الآمال الكبيرة على الوحدة الأوربية، ولنقل: اليس من المحتمل أن تفشل أوربا في الوصول إلى الوحدة المرسومة والمخطط لها في معاهدة ماستريخت، وتذهب بالتالي كل الآمال والطموحات أدراج الرياح؟.

يدرك صانعوا القرار السياسي الأوربي أن الصعوبات والعراقيل التي تقف أمام الوحدة جد كبيرة، تفعل فعلها وفق آلية مزدوجة، داخلية وخارجية، ولا تقلُّ أي منهما خطورةً عن الأخرى، فالمعيقات الخارجية تتمثل أول ماتتمثل بالجانب الأمريكي الذي لن يقبل البتة أن تخرج أوربا، موحدة كانت أم غير موحدة، من ربقة هيمنتها وسيادتها، السياسية والعسكرية على أقل تقدير، لأن أي خروج من هذا النوع يعني لاكف اليد الأمريكية عن أوربا وحسب، بل الإيذان بانتهاء عصر سيادتها، وبمعنى آخر: يجب أن يظل القرار السياسي الأوربي مرتهناً ومنبثقاً من صلب القرار السياسي الأمريكي، كما يجب أن تظل أوربا تحت مظلة الحماية الأمريكية، ولن يسمح لها

---

* نشر هذا القسم في صحيفة صوت الكويت - الكويت - عدد الجمعة ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢

بالخروج على هذا الطوق، سواء عن طريق إيجاد نظام حماية خاص، أو بفضّ حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أو بإقامة تحالف عسكري مستقل عن الولايات المتحدة.

وليست الولايات المتحدة وحدها هي التي ستحاول عرقلة الوحدة الأوربية بتقويض دعائمها، إذ ثمة عملاق اقتصادي كبير يقف بالمرصاد أيضاً، وهو اليابان، التي لن تكون مستفيدةً أبداً - كما تدعي - من إتمام الوحدة الأوربية، بل إن الأضرار التي ستلحق بها من جراء هذه الوحدة ستكون جسيمة ومؤثرة بشكل فعال في السيرورة الاقتصادية اليابانية.

أما المعيقات والعراقيل الداخلية فلا تقل خطراً عن الخارجية، وتتمثل أكثر ماتتمثل بالتعددية القومية، وخشية الشعوب الأوربية وقلقها الكبير من ذوبان شخصياتها وانتماءاتها القومية في دوامة ومتاهات المصالح السياسية والاقتصادية، وهذا هو الجانب الأخطر الذي ستواجهه الوحدة الأوربية، حالياً وفي المستقبل إن تمت هذه الوحدة، ففي المرحلة الحالية جاء الرفض الدانمركي لمعاهدة ماستريخت - الذي كان بمثابة الطعنة النجلاء لمشروع الوحدة وهو في مهده - انبثاقاً من صلب هذه الحقيقة، والموافقة الفرنسية الهزيلة إنما كانت على هذا النحو لأن المعارضة كانت تضرب على الأوتار الحساسة، وهي مسألة الانتماء القومي وتمزيق الهوية الوطنية، وهذا (فيليب سيتوان) وزير العمل السابق الذي يقود حملة المعارضة يتخذ هذه المشكلة شعاراً له، طارحاً الكثير من الأسئلة حولها، فيقول: إن ماستريخت ستشيد أوربا عن طريق هدم فرنسا... إن فرنسا ستخسر هويتها، وسيتحكم (تكنوقراطيو)* بروكسل بمراطنيها عن بعد.

وإن تمت الوحدة فعلاً، تحقيقاً لرغبات السياسيين والاقتصاديين، فإن هذه المشكلة ستظل قائمة، وسيجد الأوربيون صعوبات جمة في عمليات الإندماج

* Technocracy : كلمة مركبة من جذرين لاتينيين، الأول (techner - تكنيك) وهو معرّب إلى تقنية، والثاني (cracy) الذي يرد في مصطلحات مثل: ديمقراطية، بيروقراطية... ويعني الحكم أو السلطة، وذلك، لعلنا لانبتعد عن الصواب إذا عربنا هذا المصطلح (Technocracy) إلى: سلطة الصناعيين، أو سلطة أرباب الصناعة، وإنما أضفيت بروكسل لأنها مقر مجلس المجموعة الأوربية.

الاجتماعي، الأمر الذي سيثير الكثير من المشكلات التي قد يصعب حلها.

إن الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها أعداء الوحدة والمتضررون منها جد كثيرة، إذا ماتركنا المعارضة البريطانية الشديدة النبثقة من تبنيها الحرفي للسياسة الأمريكية، ونحيتا رفض الدنماركيين الانضمام إلى هذه الوحدة، جانباً، نجد أمامنا الاعتداءات الصربية الهمجية على شعب البوسنة والهرسك، التي أبدى الأوربيون عجزهم عن الاتفاق حول سبل وكيفيات معالجتها، وإيقاف شلال الدماء النازف من هذا الشعب، حتى الآن، وهذا ماانعكس سلبياً على مشروع الوحدة من حيث غياب إمكان الاتفاق مبدئياً على حل نزاع دائر على الساحة الأوربية وضحاياه من الأوربيين – بغض النظر عن بعض الاعتبارات – وهذا يعني بصورة أو بأخرى إمكان العجز المستقبلي عن حل أي نزاع تكون بعض الدول الأوربية محوراً له.

ومن الثغرات التي تُوسّعُ شرخها أيد خفية – باعتبار – هي فوران المسألة القومية على شواطئ البلقان، التي تضم اليونان وتركيا وهنغاريا وبلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا (سابقاً)، هذه الدول المشحونة بالتوتر العرقي والقومي والديني، الممكن إثارته وإشعال فتيله بين الحين والحين، وما حدث في يوغسلافيا (سابقاً) خير نموذج ودليل على ذلك.

وفي حين تسعى ألمانيا وفرنسا خصوصاً إلى احتواء هذه الدول وتسوية أوضاعها انطلاقاً من كون تناقضاتها وصراعاتها العرقية والقومية والدينية ستؤثر تأثيراً حاسماً في مصير الوحدة الأوربية، نجد هناك من يؤكد أن إعادة ترسيم الحدود عرقياً وقومياً وربما دينياً، أمر سيظل قائماً حتى يحسم بحال من الأحوال، سواء كانت سلمية أم اتخذت طابع الصراع الدموي كما هو الحال في دول الاتحاد اليوغسلافي السابق (صربياً وكرواتياً والبوسنة والهرسك...) ولاسيما أن جميع المؤتمرات والمفاوضات التي عقدت بين هذه الدول لفض هذه المشكلة قد باءت بالفشل.

وأمام هذه الصورة الإلماحية، أو المختصرة والوجيزة عن حجم العراقيل والعقبات الماثلة أمام الوحدة الأوربية يمكننا بعد أن نلتقط أنفاسنا قليلاً، أن نقول

بجرأة قد يعتبرها الكثيرون في غير مكانها، إن الوحدة الأوربية أقرب إلى الفشل من النجاح.

صحيح أن هذا لايرضي صبوة الكثيرين من أرباب السياسة الأوربية، إلا أن هذا هو الواقع. يجب أن يدركوا أن أوربا القرن العشرين ليست أوربا القرون الوسطى، وأن صراع المصالح الاقتصادية الذي عمّق شَرْخَ وَصَدْعَ التفاصل بين القوميات الأوربية لن يستطيع رأبه بهذه السهولة، وإن تمت الوحدة الأوربية فلن تحقق كل مايشرئب إليه الأوربيون من آمال لأنها لن تدوم طويلاً.

في ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٩٢

إذا فشلت الوحدة الأوربية؟!

لاشك في أن الساعين حتى اللهاث وراء تحقيق الوحدة الأوربية قد وضعوا نصب أعينهم منذ بداية الطريق، أن مشروعهم جد صعب، وتعترضه عراقيل وعقبات متعددة الأنواع والأشكال، ولا شك أيضاً في أنهم قد شادوا بنيانهم التصوري على هذا الأساس، آخذين بعين الاعتبار كيفية تجاوز كل معضلة قد تعترضهم، ولكن هل توقعوا أن تؤول مطامحهم وآمالهم إلى الفشل ؟

ينبغي أن يكونوا قد وضعوا هذا الاحتمال في حساباتهم، وإلا لما تعدى المشروع برمته أن يكون طيشاً وعبثاً، أو أملقات أحلام، ذلك أن مثل هذا المشروع الكبير الذي إن تم، سيغير الكثير من الخرائط السياسية والاقتصادية والعسكرية وحتى الجغرافية، تغييراً جذرياً، كما سيقلب الكثير من الموازين، إن لم يأخذ كل الاحتمالات الممكنة بعين الإعتبار يحيله فعلاً إلى مجرد عبث، وهنا يحق لنا أن نتساءل: إذا لم يكتب لمشروع الوحدة الأوربية التحقق، فما الذي سيحدث ؟

بادئ ذي بدء لابد من الإشارة إلى أن مشروع الوحدة الأوربية قد تعرض في الآونة الأخيرة لهزات عنيفة، يمكن أن تكون قد أفقدت منظري هذا المشروع صوابهم، وفرضت عليهم إعادة النظر في حساباتهم وموازينهم، وطرح البدائل السريعة للخروج

من المآزق الكثيرة، والطرق شبه المسدودة التي دخلها مشروعهم، ولعل أخطر هذه المآزق هو حرب العملات التي دارت رحاها منذ أيام قريبة ادخلت البريطانيين خصوصاً، والإسبان والايطاليين، وغيرهم، في دوامة عنيفة الجأت بريطانيا وايطاليا إلى الانسحاب من النظام النقدي الأوربي، وربما تبعتها دول أخرى إذا ماانتصرت هذه الحرب التي بدأتها بريطانيا واستغلها الالمان خصوصاً لإثبات حصانة مواقعهم ومقدراتهم البارعة في التحكم بالسوق النقدية الأوربية.

فشنوا حملة واسعة لاغتيال الفرنك الفرنسي من تدهوره، وقد استطاعوا ذلك بجدارة، وساهموا بزيادة تدهور الجنيه الإسترليني والليرة الايطالي والبازتا الاسبانية. وليثبتوا بالتالي أن ألمانيا هي مركز الثقل الأوربي من غير منازع، وعلى أوربا أن تسير وراء ألمانيا من غير أن تقول (لا).

وبمعنى آخر، لقد أرادت ألمانيا أن تعلن تحدياً صارخاً لمعارضي اتفاقية ماستريخت، ولكن ذلك انعكس سلبياً على مشروع الوحدة الذي تسعى له ألمانيا وفرنسا سعياً حثيثاً. ومهما يكن من أمر فإن ألمانيا استطاعت أن تحقق ماتريده فعلاً، والمشكلة أن ماتريده لم يكن خفياً فيما مضى، وهذا في حقيقة الأمر دافع البريطانيين وغيرهم إلى رفض مشروع الوحدة الأوربية بصيغته المطروحة. إنهم لايريدون أن تصبح أوربا الموحدة ألمانية الطابع والسمات.

إن هذه المخاوف التي لها مايبررها فعلاً، تنقلنا مباشرة إلى صلب المشكلة الأشد تعقيداً، وهي مسألة الانتماء القومي، والتعددية القومية في أوربا، فهل ستستطيع أوربا تجاوز هذه المسألة؟ في حين نجد قوميات مجزأة، عاجزة عن تحقيق وحدتها، وربما الوصول إلى صيغة تضامنية، وفي حين نجد أيضاً فوران براكين الانتماءات القومية على الصعيد العالمي لا في منطقة واحدة، الأمر الذي أدى إلى تفكك امبراطورية عالمية عظمى في الاتحاد السوفياتي، وأثار حروباً دامية في أكثر من مكان؟ لاشك في أن أوربا ستجد صعوبةً جدّ بالغة في تجاوز هذه المسألة.

وهنا نعود إلى تساؤلنا السابق: إذا آل مشروع الوحدة الأوربية إلى الفشل، فما

غير خافٍ أنّ ألمانيا وفرنسا هما أشد المتحمسين للوحدة، ولا نريد أن نفصّل في الدوافع التي أوقدت فيهما جذوة هذا الحماس، وحسبنا أن نشير إلى أن هذه الوحدة ستنعكس عليهما بفوائد جلى على مختلف الصعد، ولاسيما الصعيد الاقتصادي الذي يقود بالتالي إلى تعزيز بقية المواقع الأخرى لهاتين الدولتين.

هذه الصيرورة الألمانية / الفرنسية المشتركة إلى الوحدة الأوربية، عارمة إلى درجة أنهما لحتاطتا بكل الوسائل الممكنة لتفادي أي إحباط يهدد أحلامهما في هذه الوحدة، ولعل أقصى هذه الاحتمالات هو إقامة اتحاد ألماني / فرنسي ولقد أوردت صحيفة (دي فيلت) أن (هيلموت كول) و(فرانسوا ميتران) قررا إقامة اتحاد أوربي مصغر بسبب المعارضة التي تلقاها ماستريخت، وبدأ هذا المشروع – كما أوردت مجلة (دير شبيجل) الألمانية – بوضع خطط طوارئ لإقامة مصرف موحد يرأسه فرنسي، ومقره فورت في ألمانيا، وقبل هذه الخطوة بفترة كان تشكيل فيلق فرنسي / ألماني مشترك، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة ودفعها إلى اعلان معارضتها واستنكارها لهذه الخطوة.

إن الألمان والفرنسيين مصرون كل الإصرار على إتمام هذه الوحدة حتى وإن كانت وحدة مصغرة لاتضم إلا فرنسا وألمانيا، مع تأكيداتهما الكثيرة على أن المترددين في إقرار معاهدة ماستريخت سيجدون أنفسهم في مؤخرة الركب، دون أن تغلق الأبواب أمام الدول الأوربية الراغبة في الإنضمام إلى هذه الوحدة ولو بعد حين، مع الإصرار على عدم تقديم أي تنازل من أي نوع في بنود معاهدة هذه الوحدة، وانتقاد الداعين إلى إعادة النظر فيها انتقاداً لاذعاً، ولا سيما البريطانيين والدانماركيين الذين يقولون: إنه ليس من الممكن بناء وحدة أوربية استناداً إلى معاهدة يرفضها نصف الأوربيين.

وليس هذا فحسب، بل إن ألمانيا عازمة على المضي بهذه الوحدة قدماً حتى ولو ظلت وحدها في هذا المضمار، ولأنها أدركت منذ زمن بعيد حرج الموقف وصعوبته،

بدأت بلملمة شتات انصارها وحلفائها الأوربين (بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا والنمسا وكرواتيا وسلوفينيا...) حتى ذهب البعض إلى أن ألمانيا ولاسيما بعد إتمام وحدتها لم تعد تهمها أوربا الموحدة بقدر مايهمها تكوين امبراطوريتها الخاصة التي تضم الشعوب الجرمانية خصوصاً.

وهذا يعني أن ألمانيا وفرنسا، ماضيتان في مشروعهما أياً كانت العقبات والعراقيل، وحتى لو بقيتا وحدهما في مضمار هذا المشروع، ومهما يكن من أمر هذه الوحدة التي تقف أمام واقع معقد وعراقيل شائكة، لاينبغي أن يلوم الأوربيون انفسهم إن لم يستطيعوا تحقيق وحدتهم، ويكفيهم شرف المحاولة التي ينبغي أن تكون درساً عنيفاً وصفعة مؤلمة للأمم التي عجزت عن رأب صدعها ولم شملها، رغم تاريخها المشترك ولغتها الواحدة ودينها الواحد، لعلهم يصحون من سباتهم العميق قبل فوات الأوان.

في ٢٠ ايلول / سبتمبر ١٩٩٢

الباب الثاني
التجليات المؤلمة

الفصل الأول

من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد

نشر في مجلة إلى الأمام – العدد ٢٢١٠

نعم، لقد انتهت حرب الأعصاب الباردة، ولكن بدأت حرب الأعصاب الفائرة، حرب الاقتصاد. لقد كان انهيار المنظومة الاشتراكية، بنظمها الاقتصادية المتعددة وإطارها النظري الواحد، بمثابة المحك الذي أخرج مارد الصراع الاقتصادي من قمقمه، وأثار حفيظة القوى الاقتصادية العظمى. وفرض عليها الظرو إلى ذاتها خلوة تأمل وتفكير طويلة، وإعادة الحسابات من جديد.

ففي البداية أعيد إحياء مشروع الوحدة الأوربية من جديد مع بداية ترهل الاتحاد السوفياتي ولوحان بوادر انهزاميته، وتقلقل مركزه القيادي في العالم، ولتتوج هذه الخطوة بتوقيع معاهدة الوحدة الأوربية في ماستريخت الهولندية في مطالع عام ١٩٩٢.

ووجدت بعض مراكز الثقل الاقتصادي نفسها «إثر التطورات الأخيرة وجهاً لوجه أمام صراع المصالح الاقتصادية، الذي لامكان فيه للضعفاء، ولا الذين لايمتلكون أوراقاً حاسمة، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن الوسائل أو البدائل الممكنة لتعزيز نفوذها ومكانتها الاقتصادية. فاليابان وألمانيا - خصوصاً - تحتازان مكاناً مرموقاً ومهماً من الحركة الاقتصادية العالمية، ولذلك تطلعتا إلى الإمساك بورقة الحسم السياسي التي تؤهلهما إلى لعب دور اساسي في قيادة دفة السياسة العالمية. لاسيما أن هذه الورقة هي التي تمكنهما من المحافظة على المكانة الاقتصادية، لأن بقاءهما خارج اللعبة السياسية يعني بعدهما عن التأثير في صنع القرارات الاقتصادية العالمية إلى حد ما»[1]

(١) : عزت السيد احمد : الأمم المتحدة - درس - ص ٢٠

وانطلاقاً من هذا الاطار راحت القوى الاقتصادية العظمى ترسم وتخطط وتحاول التنبؤ بما تحملة طيات المستقبل للتمكن من مواجهة كل الاحتمالات. فالألمان يقولون إن التطورات والظروف المعاصرة سوف تؤدي إلى سيطرة ألمانية كبيرة على اوربا، ليس لأن الشعب الألماني يرغب في ذلك، وليس لأن اخرين في أوربا يرغبون في ذلك، ولكن ببساطة لأنها النتيجة الحتمية للتطور (الجغراسي)* [1] ويبرر (هانس شميدت) – صاحب هذا القول – قوله بالقوة الاقتصادية الألمانية المتصاعدة، ومكانتها العالمية التي تؤهلها لخوض معمعة الصراع الاقتصادي والخروج منتصرة.

ولا تُعزّز هذه القوة الاقتصادية الالمانية بوحدة شطري – المانيا وحسب بل بالإمكانات المستلبة، المسلوخة عن المانيا إثر الحرب العالمية الثانية، والتي بدأ الالمان يرفعون أصواتهم مؤخراً في المطالبة بها. «إن المانيا موحدة – كما يقول (هانس شميدت) – يضاف إليها الأراضي التي كان يمتلكها الرايخ بشكل شرعي سوف تكون أقل اعتماداً على الواردات والصادرات، وهنا تصبح أقلّ عرضة للابتزاز السياسي»[2]

صحيح أن هذا الكلام ينم عن عدم الرغبة الالمانية في الولوج إلى ميدان المجابهة والصراع مع الآخرين، إلا انه يُلوح بتهديد خفيٍّ ومبطن للذين يحاولون ابتزاز المانيا، أو ممارسة أيّ ضرب من الضغوط عليها، والمقصود هذا الولايات المتحدة تحديداً. إن الالمان وبدافع المصالح الاقتصادية أولاً، ثم السياسة، مصرُّون على بسط هيمنتهم ونفوذهم – على أوربا في أقل تقدير – ولا مانع البتة من ركوب تيار الصراع مع الأطراف التي تحاول الوقوف أمام هذا الهدف، ولذلك لم يجد (شميدت) – وهو الأمريكي، الالماني الأصل – بُدّاً من التصريح بمثل هذا التهديد فيقول: «إن أوربا التي تسيطر عليها المانيا اقتصادياً ومن ثم سياسياً لن تكون قط مصدر تهديد لأمريكا مالم تشعر حكومة الولايات المتحدة بانها مجبرة ان تلعب دوراً لم تدع إليه، ولم يكن مقدراً

(١) : عزت السيد احمد : الامم المتحدة – م س – ص ٧٠

* : الجغراسيا مصطلح نحتناه من جغرافيا وسياسة أو مايعبر عنه البعض بالجغرافية السياسية. وهو يقابل المصطلح الاجنبي : Geopolitic انظر تفصيل ذلك في قائمة مصطلحات كتابنا: كيف ستواجه امريكا العالم.

(٢) : هانس شميدت : السيطرة الالمانية – م س – ص ١٥

(٣) : السيطرة الالمانية في اوربا – م س – ص ٤٩

عليها»[1]

أما اليابانيون فقد تفجروا بوق التغير لاقتحام لجّة الصراع الاقتصادي منذ ثلاث سنوات على الأقل عندما فجّر الكاتب الياباني الشهير (سينشارو إشيهارا) و(إكيو موريتا) صاحب شركة سوني العالمية الشهيرة، قنبلتهما المسماة: «اليابان تستطيع أن تقول لا» لا للخضوع للهيمنة الأمريكية، لا للخضوع للابتزاز السياسي والاقتصادي، لا لتهميش الدور الياباني...

لقد صحا اليابانيون فجأة ليجدوا أنفسهم في ميدان الصراع من أجل المصالح الاقتصادية بعدما كانت المعارك والمواجهات العقائدية (الايديولوجية) هي التي تقود وتحكم مختلف المواجهات، أما الآن فكل شيء مختلف، القوميات الأوربية المختلفة والمتباينة، والتجارية سابقاً، تتجه الآن نحو الوحدة لتعزيز جبهتها الاقتصادية بالدرجة الأولى، والولايات المتحدة تخوض حروباً دامية لتعزيز مكانتها ومواقعها الاقتصادية بالهيمنة على الثروات الباطنية ومصادر الطاقة، وترسيخ دائرة أسواق التصريف، والتجمعات الاقتصادية تنهض هنا وهناك... كل الدلائل تشير إلى تغير ميدان الصراع ومادته وسلاحه، ولذلك ارتفعت أصوات الاحتجاج اليابانية على امتداد النفوذ الأمريكي في اليابان، وطالبت بأن تكون العلاقات ندّية أكثر، تأخذ بعين الاعتبار المصالح اليابانية أولاً. ونظراً لجدية الطروحات فقد أثار هذا الكتاب ضجّة عالمية كبرى، ولاسيما في الأوساط الأمريكية، الأمر الذي دفع (موريتا) إلى التنصل من مسؤولية هذا الكتاب بسحب اسمه عنه في الطبعة الانجليزية الثانية.

ولكن ماموقف الأمريكيين من هذه التطورات؟

يعتقد كثيرون أن انتهاء حرب الأعصاب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي وانسحابه من ميدان المجابهة قد كان التتويج الحقيقي للولايات المتحدة امبراطورة للعالم، وهذا صحيح باعتبار ما، وقد تجلت نتائج ذلك واضحة في الأعوام القليلة

(1): م س – ص ١٦

المنصرمة، ولكن «الحق أن انهيار الاتحاد السوفياتي - القزّاعة الأمريكية - قد وضع الولايات المتحدة في مأزق حرج لاتحسد عليه، فإن كان ثمة مايسوغ، في الماضي، وضوخ الدول الرأسمالية للإرادة الأمريكية، فما الذي يسوغها الآن وقد انسحب الخصوم من الميدان؟!

هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن الولايات المتحدة لم تعد مركز الثقل والقوة الاقتصادية الأولى كما كانت، ولاسيما بعد ظهور اليابان وألمانيا كقوتين اقتصاديتين عظيمتين، لهما دورهما المؤثر والفعال في النظام الاقتصادي العالمي أكثر مما تستطيع فعله الولايات المتحدة بغير النفوذ السياسي والعسكري»[٥] وفي ذلك يقول (ستانفيلد تيرنر) رئيس الاستخبارات المركزية الأمريكية من ١٩٧٧ ولغاية ١٩٨١: «الأثر المحدد الواضح للنظام العالمي الجديد باستثناء الأسلحة النووية السوفياتية، هو الخطر الداهم الذي يتهدد الأمن القومي الأمريكي في المجال الاقتصادي، لقد تحولت الولايات المتحدة من كونها أكبر البلدان الدائنة إلى أكبر بلدٍ مدين في العالم، وهناك صناعات لاحصر لها لم تعد الشركات الأمريكية قادرة على المنافسة في مجالها»[٦].

ولذلك عكف أرباب السياسة والاقتصاد على التنظير ووضع الخطط الاستراتيجية والناورائية[٥] لتجاوز هذه العقبات، فكان الاقتصاد في طليعة الاهتمامات إلى الحد الذي يسوغ إحلال المخابرات الاقتصادية محل المخابرات السياسية والعسكرية، يقول (ستانفيلد): «وعلى ذلك فإن واجبنا أن نعيد تعريف (الأمن القومي) بأن نعطي للقوة الاقتصادية أهمية أكبر، ومعنى ذلك أننا سنكون بحاجة إلى مخابرات اقتصادية أفضل ولن يكون في صالح الولايات المتحدة أن تفاجأ بتطورات عالمية مثل حدوث فتوحات (تقانية - TECHNOLOGY) أو اتباع (سياسات) تجارية جديدة، أو حدوث أزمات مفاجئة في المواد الخام، أو اتباع بعض البلدان لممارسات اقتصادية غير

---

(٥) : مؤيد السيد احمد : كيف ستواجه امريكا العالم - ورس - ص ١٦

(٦) : ستانفيلد تيرنر : المخابرات في ظل نظام عالمي جديد - مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - سلسلة المقالات العربية ٥ - ص ٩

(٥) : المناورائية نسبة إلى المناورات: جمع مناورة.

منصفة أو غير شرعية تضر بالولايات المتحدة»(٧).

طبعاً لاحاجة لتبيان المقصود من الممارسات (غير المنصفة) إذ المعروف أن عدم الانصاف أو عدم الشرعية، في المفهوم الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً، إنما هو ماليس يتوافق مع مصالحهم وتطلعاتهم ومخططاتهم، وبهذا المعنى «فإن نوعية الأشخاص الذين يدخلون في مجال التجسس - كما يقول «ستانفيلد» - يجب أن تتغير تبعاً لتغير الأهداف، فسوف تحتاج - الولايات المتحدة - إلى ضباط على إطلاع واسع في الاقتصاد وفي الشؤون التقنية مثل الانتشار النووي أكثر من حاجتها إلى اختصاصيين في العلوم السياسية في جوانبها المتعددة ممن كانوا تقليدياً يمثلون العمود الفقري للإدارة السرية»(٨).

«وإذا كان هناك الآن اعتراف بأن القوة الاقتصادية عنصر أساسي في الأمن القومي، على قدم المساواة مع القوة العسكرية، وكان الهدف من - التجسس - جمع المعلومات الاقتصادية هو تعزيز القوة الاقتصادية القومية (الأمريكية)، فإن ذلك يتطلب أن تكون دوائر الأعمال (الأمريكية) أكثر قدرة على المنافسة في السوق العالمية»(٩) فكيف يمكن أن تحقق الولايات المتحدة ذلك بمعلومات تحصل عليها سراً من الدول المنافسة ودول الأسواق والثروات؟.

إن هذه العملية محفوفة بثلاثة ضروب من المخاطر أو المشكلات، ولكن أرباب السياسة والاقتصاد الأمريكيين لم يعجزوا عن الافتاء المناسب لحل كل مشكلة.

أولاً : «يقول البعض إنه عندما يتعلق الأمر ببيانات محددة مثل العطاءات التنافسية لايجوز للحكومة أن تكون شريكاً مع دوائر الأعمال لأن ذلك يخلُّ بنظام المشروعات الحرّة، ومع ذلك يقولون إنه ليس للولايات المتحدة أن تضجل من سرقة الأسرار العسكرية إن كان ذلك سيساعدها في إنتاج أسلحة أفضل»(١٠).

---

(٧) : م س - ذاته

(٨) : م س - ص ١٦

(٩) : م س - ص ١٠

(١٠) : م س - ذاته

ثانياً : إذا وفرت الحكومة المعلومات الاقتصادية لشركات أمريكية بعينها: فكيف ستحدد واشنطن الشركات المستفيدة؟ وماذا عن شركة تمارس نشاطها في الولايات المتحدة وتوفر فرص العمل للأمريكيين ولكنها مملوكة للأجانب؟ هذه مشكلة محيرة، ولكن البتّ فيها يجب أن يترك لوزارة التجارة لتفصل بشأنها في كل حالة على حدة، وهناك وسيلة يمكن اللجوء إليها إذا لم يوجد غيرها. وهي جعل المعلومات علنية وقد لايكون في ذلك مساعدة للشركات الأمريكية بالقدر الذي يرغب فيه البعض، ولكنه يمكن أيضاً أن يقلل الميزة التي تتاح لمؤسسات أجنبية على المؤسسات الأمريكية»(١١).

ثالثاً : «إذا كانت هناك أسئلة بشأن المدى الذي ينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تذهب إليه في توفير بيانات المخابرات لشركات أمريكية بعينها. فليس هناك شك في أن البلدان الأجنبية الصديقة تستخدم مخابراتها ضد دوائر الأعمال الأمريكية – فكيف ستحل هذه المشكلة؟ – لاشك في أن الجميع يتفقون على انه ينبغي لوكالات المخابرات الأمريكية أن تعمل في تعاون وثيق مع دوائر الأعمال الأمريكية لمنع وصول المعلومات الأساسية إلى أجهزة التجسس التي ترعاها الحكومات الأجنبية.

ومؤدى ذلك كله أنه في عصر الاهتمام المتزايد بالقوة الاقتصادية – والانتقال من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد – لابد أن تكون هناك علاقة تكامل أقوى بين عالمي المخابرات والأعمال»(١٢).

ولكن ماذا يعني هذا الكلام؟ وما النتائج التي ستترتب على هذه المخططات والاستراتيجيات؟ وبمعنى آخر كيف ستتجلى نتائج هذه النقلة في نوعية الصراع والمواجهة، من الصراع العقائدي وحرب الأعصاب الباردة إلى الصراع الاقتصادي وحرب الأعصاب الفائرة؟.

«الحق أن الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى، وخصوصاً مايسمى مجموعة الدول الصناعية السبع، وهي الولايات المتحدة والمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا

---

(١١) : مس – ذاته

(١٢) : مس – ذاته

وإيطاليا وكندا، قد أدركت ومنذ زمن أن الأمور قد تصير إلى ماصارت إليه من عودة الصراع على مصادر الطاقة والثروات والأسواق. ولذلك ماقتئت تخطط منذ زمن من أجل إحكام السيطرة والهيمنة على بلدان العالم الثالث، وتطويق طاقاتها وثرواتها[١٣].

وعلى هذا الأساس فإن الصراع أو التنافس بين الدول «لايتعدى كثيراً التنافس الحادث داخل الدولة الرأسمالية الواحدة بين الاحتكارات العملاقة. وذلك أمر طبيعي في المجتمعات الرأسمالية ولايصل أبداً إلى مستوى الصدام والعراك ومواجهة (الحياة أو الموت) التي تولدت بين الليبرالية والفاشية، وبين الليبرالية والشيوعية. فحقيقة الأمر أن الروابط والتعاون بين هذه الأقطاب المزعومة أكبر بكثير مما يفرق بينها، وهي تنظم تنافسها بأدوات متنوعة من خلال اللقاءات الثنائية والمشاورات المكثفة، والأهم من خلال المؤسسات مثل الاجتماعات السنوية لقمة الدول الصناعية السبع... وأخيراً فإن هذه الأقطاب تربطها جميعاً رابطة الليبرالية السياسية والرأسمالية الاقتصادية برباط (عقائدي – ideological) واحد، ويجعل لها رسالة عالمية موحدة في ضرورة سيادة النموذج الغربي على العالم»[١٤].

ولذلك نستطيع القول وبكل بساطة إن الصراع الاقتصادي القادم الذي شهدنا بوادره منذ ماقبل انهيار الاتحاد السوفياتي، إنما هو تسابق بين الدول الصناعية الكبرى، الرأسمالية، في ميادين العلم والتقانة... وصراع بين الشمال والجنوب، بين الغرب والشرق يتآلف ويتعاضد ويتسابق الغرب / الشمال على نهب ثروات وخيرات العالم الثالث، الجنوب / الشرق، ومنعه من تحقيق أي نجاح أو تقدم في أي مجال تقني أو اقتصادي أو علمي.

في ٢٨ آب / اغسطس ١٩٩٣

---

(١٣) : كيف ستواجه امريكا العالم – ص ٤٢

(١٤) : عبد الأمم سعيد – اللعب على الحبال الخمسة – صحيفة الحياة – العدد ١١٩٢١ – الاثنين ٢٦ تموز / يوليو ١٩٩٣.

الفصل الثاني

الجات الغربية والجات الشرقية

إن اتفاقية التجارة العالمية الحرة، الموسومة بـ (الجات) ليست حديثة الفكرة ولا العهد. وإنما هي مرتبطة بوثيق الصلات وأوشجها مع الجذر الفلسفي للمدرستين (التجارية) التي ظهرت مع بداية القرن الخامس عشر، التي اهتمت بكيفية رفع الفائض في الميزان التجاري. و(الطبيعية) التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، التي أكدت على ترك النشاط الاقتصادي حراً من كل قيد وتدخل، لتصبح من ثم جزءاً صميمياً من أغراض السياسات الاقتصادية للأنظمة الآخذة بالنموذج الليبرالي، ولكن حتى الآن لم تصل هذه الاتفاقية إلى حيز التطبيق الكلي، فما السبب في ذلك؟

الحق أن هذه الاتفاقية نوعية، لاتتوافق مع مختلف بلدان العالم، وأفضل أرضية يمكن أن ترسو عليها الأرضية المتجانسة، أعني بين الدول المتكافئة والمتقاربة المستويات الاقتصادية والتقانية والعلمية، بحيث تكون المنافسة مجدية، وتأخذ كل الدول فرصاً متكافئة ومتوازية من التبادلات التجارية والفوائض والعجوز في الميزان التجاري، ولذلك فإن هذه الاتفاقية تكون، لا في الأغلب الأعم بل دائماً، ظالمة ومجحفة إن كانت بين دول قوية وأخرى متخلفة أو نامية، ذلك أنها ستعمل على تكريس التخلف وتجذيره، وتحجيم التنمية في دول النمط الثاني، وتسهم في تعزيز مكانة الدول القوية، وتوجيه اقتصادات الدول الأخرى لتخدم مصالحها، وفق أساليب وأنماط متعددة ومتباينة، تدرج جميعها تحت إطار علاقات التبعية.

ورغم ذلك فإن اتفاقيات تحرير التبادل التجاري قائمة على قدم وساق بين بلدان من مختلف المستويات الاقتصادية، فلما اتخذت فيها وضعاً تكافؤياً، والذي يعنينا هنا مسألة ملحقة لم ينته حل إشكالاتها على الصورة النهائية بعد. تلكم المسألة هي محاولة الولايات المتحدة الأمريكية رفع قيود الحماية الجمركية الأوربية عن البضائع الأمريكية في إطار اتفاقية (الجات)، وما وصلت إليه من إشكالات، فكيف كان ذلك ولماذا؟

لما كان تطبيق نظام التجارة الحرة لايؤتي أوكله للقوي، على افضل مايكون، إلا إذا كان الطرف الآخر ضعيفاً، فقد سعت الدول العظمى إلى اجتذاب واستجرار الدول الغنية والضعيفة للعمل بهذه السياسة التجارية من أجل تحقيق أعلى فائض في الميزان التجاري، ولما كانت أوربا رازحة تحت الهيمنة الأمريكية طوال فترة الاستقطاب السياسي وحرب الأعصاب الباردة – بما يبرر ذلك فيما مضى ولم يعد مايبرره الآن – فقد سعت أوربا منذ عشرة إلى تحقيق وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية ودستورية... بدافع المصالح الاقتصادية تحديداً، لتتمكن من الوقوف بندية أمام المد الأمريكي بمختلف صعده، وأمام التطاول الاقتصادي الياباني على العالم. الأمر الذي يفرض على أوربا الموحدة حتى تصل إلى ماتصبو إليه من امتصاص العجز والبطالة والتضخم... أن تفرض قيوداً شديدة من الحماية الجمركية، قد تكون قاسية لدعم منتجاتها وبضائعها: الزراعية والصناعية، وهذا ما أثار حفيظة الرئيس الأمريكي – المودع (جورج بوش) ودفعه في كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ إلى مهاجمة دول المجموعة الأوربية – نواة الوحدة – بلهجة حادة، واتهام قادتها بالتخفي وراء غطاء حديد هو القيود الجمركية.

ثم يعقب في الخطاب ذاته قائلاً : لقد ربحنا الحرب الباردة، وسنربح الحرب التنافسية إن عاجلاً أو آجلاً. إننا زعماء العالم المحترمون الذين لايتازعون. وكأنه يوحي بذلك إلى أنه سيبذل كل مابوسعه لإلغاء كل قيد على البضائع الأمريكية، سيان كان بالإكراه أم بالتراضي. وبالفعل لم تمض شهور قليلة حتى بدأت جولة جدية من مباحثات (الجات) الأمريكية الأوربية. ونظراً لتصلب الفريقين، كلٌ حرصاً على مصالحه

فقد وصلت الأمور إلى درجة من التأزم. لم تنتهي حتى الآن، اضطرت الولايات المتحدة معها، لتحقيق مآربها – كونها الطرف الأقوى إلى الآن، ولكثير من الاعتبارات – إلى ممارسة بعض الضغوط التي كانت بمثابة الصدمة للأوربيين، والمتمثلة بفرض رسوم جمركية على بعض البضائع الأوربية تصل إلى /٢٠٠٪/، وهذا ما أثار بدوره أرباب السياسة والاقتصاد الأوربيين، ولا سيما الفرنسيين أولاً، ثم الانجليز. وجعلهم يقومون ولا يقعدون، ويخصصون الأرض بتعالهم، ويهددون ويتوعدون، وكاد يصل الأمر إلى حد انشقاق الصف الأوربي، وربما انفراط عقد الوحدة الأوربية، الذي كلف الكثير الكثير من الجهود والتضحيات.

إن هذه المشكلة التي وصلت إلى تبادل التهديدات والانذارات، وكادت تفجر حرباً اقتصادية عالمية، هذه الحرب التي وإن كان ميدانها القارتين: الأوربية والأمريكية، فإن شظاياها وتأثيراتها السلبية لن تنعكس إلا على دول العالم الثالث على وجه الخصوص... إن هذه المشكلة تثير لدينا بعض التداعيات المحزنة، إذ أنها تذكرنا بقيود الحماية الجمركية القاسية التي فرضتها دول السوق الأوربية المشتركة على منتجات مجلس التعاون الخليجي (البتروكيماوية) منذ فترة ليست بالبعيدة، وتكرر هذا الإجراء بما سمي ضريبة الكربون منذ فترة وجيزة، دون تحريك ساكن من الطرف العربي.

ففي حين كان الرد الأمريكي على إجراءات الحماية الجمركية الأوربية – على رقته وتأدبه – ضربة جد مؤلمة وقاسية، استطاعت من خلالها أن توجد شرخاً في الصف الأوربي – إلى حد ما – وتمهد بقوة لرفع هذه القيود، فإن الرد من دول العالم الثالث ولاسيما الدول العربية ولاسيما منها الخليجية، قد ظل حبيس جدران الصمت أو قاعات المفاوضات، ولتظل إجراءات الحماية أو القيود الجمركية الأوربية سارية التطبيق والمفعول. ولتظل في الوقت ذاته أبواب الأسواق العربية مشرعة على مصراعيها أمام البضائع والمنتجات الأوربية، وكأن شيئاً لم يكن.

كتب هذا الفصل في أواخر عام ١٩٩٢

الفصل الثالث

جذور الصراع على النفط العربي

هذا الفصل اعد لمجلة الوحدة التي تصدر في المغرب وهو مقرر للنشر فيها منذ اكثر من عام

بداءةً لابد أن نبين ماذا نعني بجذور الصراع على النفط العربي، والحق أن ذلك ضرورة ملحة ولا سيما أن هذا التعبير قد ينحو أكثر من منحى دلالي: ففي المستوى الأول نجدنا أمام الاستعراض التاريخي منذ بدايات الصراع وإلى الآن؛ وفي المستوى الثاني تعترضنا مسألة المادة النفطية بحد ذاتها كتعصر حيوي لافنى عنه لكل صناعة وتقنية على إختلاف وتباين مستوياتها، حتى قيل إن النفط عصب الحياة المعاصرة؛ وفي المستوى الثالث نلتقي البعد والأهمية الاستراتيجية للنفط على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية... حتى قال أحد السياسيين منذ مايزيد عن النصف قرن: من يمتلك النفط يمتلك العالم؛ وفي المستوى الرابع نجدنا أمام الأبعاد الخاصة للنفط العربي كسلاح استراتيجي يمثل أحد أهم عوامل الانتصار لقضايانا، إلى جانب التقدم والازدهار؛ وفي المستوى الخامس نلتقي خصوصيات النفط..

هذه بعض المستويات، لا كلها، التي تعترضنا عندما نفكر في الحديث عن جذور الصراع على النفط العربي. ويبدو جلياً أنها كلها عناصر رئيسة ومهمة لايمكن إغفالها البتة، وإن نحن قسمناها إلى عدة مستويات، فإنها متداخلة ومتشابكة، إن سهل الحديث عنها على هذا النحو من التقسيم النظري، فإنه يصعب - باعتبار - الفصل بينها واقعياً، ذلك أن الصراع على النفط العربي ليس ذا بعد واحد، ولا لسبب دون آخر، وإنما هي العوامل السالفة الذكر كلها، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نجمل الحديث عن جذور الصراع في النقاط التالية، مؤكدين ثانية تلازمها ووثيق الترابط بينها:

أولاً خصوصية النفط العربي :

غير خاف أن الوطن العربي يحوم على بحر نفطي يتوق عن ثلثي الاحتياطي العالمي، ففي حين بلغ الاحتياطي النفطي العالمي حتى الآن، في آخر المعطيات، /٨٤٠/ مليار برميل، تطلعنا الاحصاءات العربية على أرقام متباينة من الاحتياطي، يتراوح مجموعها بين /٤٤٠/ مليار برميل، و/٧٩٣/ مليار برميل من النفط. نبينها في الجدول التالي:(١)

الدولة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الفـــرق
السعودية	١٦٤ مليار برميل	٢٥٥ مليار برميل	٩١ مليار برميل
العراق	٤٠ مليار برميل	١٤٠ مليار برميل	١٠٠ مليار برميل
الكويت	٤٠ مليار برميل	٢٠٠ مليار برميل	١٦٠ مليار برميل
الإمارات	١٥٠ مليار برميل	١٥٠ مليار برميل	٣٥١ مليار برميل
ليبيا	٤٠ مليار برميل	٤٠ مليار برميل	–
الجزائر	٨ مليار برميل	٨ مليار برميل	–
عُمان	٣ مليار برميل	٣ مليار برميل	–
قطر	٣ مليار برميل	٣ مليار برميل	–
مصر	٢ مليار برميل	٢ مليار برميل	–
سوريا	١ مليار برميل	١ مليار برميل	–
اليمن	١ مليار برميل	١ مليار برميل	–
المجموع	٤٥٢ مليار برميل	٨٠٣ مليار برميل	٣٥١ مليار برميل

احتياطي النفط في الوطن العربي حسب تقديرات عام ١٩٩٠

(١) : أخذنا أرقام الجدول التالي عن:

جريدة السفير – بيروت – عدد ١٩٩٠/٥/٢٩ / مجلة الكفاح العربي – بيروت – عدد ١٩٩٠/٦/٢٢

ومهما يكن من أمر اختلاف هذه الأرقام فإنها تؤكد، في حديها الأدنى والأعلى، حقيقة جد مهمة. وهي احتكام العرب على نصف الثروة النفطية العالمية على أقل تقدير. ولعل هذه الميزة من أهم مزايا النفط العربي إذ تعني بصورة أو بأخرى أن العالم سيظل شاء أم أبى بحاجة إلى هذا النفط ردحاً طويلاً من الزمن بعد نضوب آبار النفط غير العربية، على رغم لجوء البعض إلى الخزانات الاحتياطية، بتخصيص جزء من النفط المستورد للتخزين، لأن هذه الخزانات معدة للحالات الطارئة، التي لاتدوم طويلاً، والذي دفع الغرب إلى ابتداع هذه الخطوة هو استخدام النفط كسلاح إبان حرب تشرين أول / اكتوبر ١٩٧٣. ومهما يكن من أمر هذه الخزانات الاحتياطية فإنها لاتعد ذات أهمية إذا ماقورنت بالاحتياطي الهائل للنفط العربي.

ومما تتسم به آبار النفط العربي من سمات تجعلها تُفَضَّلُ الآبار الأخرى، سهولة الاستخراج لقرب النفط العربي من السطح أكثر، ووقوع الآبار البحرية في المياه الضحلة، يضاف إلى ذلك قرب معظم الآبار من موانئ التصدير والطرق التجارية، ووقوعها في تجمعات متقاربة، وكل ذلك يؤدي إلى قلة تكلفة الانتاج ولاسيما إذا ما أضفنا إليها رخص الأيدي العاملة العربية بأضعاف كثيرة إذا ماقورنت أجرة العامل العربي بأجرة العامل الغربي.

ويضاف إلى ذلك أمرين آخرين على غاية الأهمية، هما غزارة الانتاج وضخامته بالقياس إلى الانتاج العالمي، ففي حين يبلغ وسطي انتاج البئر الواحد – كما تشير بعض الاحصائيات – في الولايات المتحدة الأمريكية /١٢/ برميلاً، وفي الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، /٤٧/ برميلاً، فإنها تبلغ في آبار الخليج العربي /٤٤٠٠/ برميلاً، وهذا فارق شاسع له مكانته وأهميته الخاصتين على أكثر من صعيد ومستوى، وهذه الميزة مع ارتباطها بالخصائص الأخرى تؤدي إلى نتيجة جديدة تضاف إلى خصائص النفط العربي المهمة، وهي ضخامة الانتاج النفطي العربي، بالمقارنة مع الانتاج العالمي، ومن الاحصائيات المتأخرة نسبياً نجد أن «الانتاج العربي للدول الأعضاء في منظمة (الأوبك – OPC) يشكل ٤٦٪ من انتاج دول المنظمة كلها، منها ٢٥٪ حصة السعودية. وإذا ماأضيف إلى هذا الرقم انتاج الدول العربية الأخرى – غير المنضمة

إلى (الأوبك – OPC) – يصبح الانتاج العربي بحدود ٧٠٪ من انتاج أوبك البالغ حتى نهاية شهر آذار ١٩٩٠ بحدود ٢٤ مليون برميل نفط يومياً»(٢).

وتتجلى أهمية هذه الأرقام إذا ماعلمنا مدى احتياجات الدول الصناعية، خصوصاً، لهذا النفط. فبالنسبة للولايات المتحدة – وهي الأقل اعتماداً على استيراد النفط – تؤكد دراسة أعدها مكتب الموازنة في الكونجرس «أن نسبة النفط المستورد ستشكل في عام ١٩٩٠ حوالي ٥٧٪ من احتياجات الولايات المتحدة النفطية»(٣).

أما دول أوربا الغربية فسيرتفع استيرادها إلى ٩٠٠٪، وكذلك اليابان، حسبما تشير معظم الدراسات، وهذا بغض النظر عن توسع الاستيراد في دول أوربا الشرقية والعالم الثالث.

إن هذه العوامل، متفرقة ومجتمعة، كما بدا لنا على غاية من الأهمية – ولا سيما إذا ماربطناها مع العوامل الأخرى – ولذلك لايمكننا إلا أن نعدها جذراً أساسياً من جذور الصراع على النفط العربي.

ثانياً : لمحة تاريخية عن الصراع :

منذ اكتشف النفط، وحفر أول بئر نفطي في (تيتوسفيل ببنسلفانيا) في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٥٩ – وإن كانت تشير بعض الدراسات إلى أن الفراعنة قد استخدموا النفط في عمليات التحنيط – وأدرك التقانيون أهمية هذه المادة التي سميت لبالغ أهميتها بالذهب الأسود، بدأ البحث عن مصادر هذه الثروة بوتائر متسارعة وصلت إلى حد الصراع الفعلي في الحصول على الامتيازات، ولا ندري، إن كان من حسن أم سوء طالع العرب أن تم اكتشاف النفط في الوطن العربي، ولاسيما في منطقة الخليج، في أوائل القرن العشرين، ليضاف إلى أهمية الوطن العربي الاستراتيجية على أكثر من صعيد، أهمية استراتيجية جديدة تكاد تعدل المجالات الحيوية الاستراتيجية السابقة كلها – والعرب على ماهم عليه من ضعف ووهن –

(٢): جريدة السفير – بيروت – عدد ٢/٤/١٩٩٠

(٣): د. زهير شكر: السياسة الأمريكية في الخليج العربي – معهد الإنماء العربي، بيروت – ١٩٨٢ – ص ٤٥

ولتتداخل بذلك وتتضافر عوامل الصراع من أجل السيطرة على الوطن العربي، بين الرأسماليات الغربية، واحتكاراتها النفطية، هذا الصراع الذي استقرت موازينه إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية لصالح الهيمنة الأمريكية التي وصلت إلى ماوصلت إليه في المرحلة المعاصرة، حيث نشطت في الشرق العربي شركات نفطية أمريكية ناشئة «قادرة على أن تناطح المصالح الغربية الأخرى بقوة وعنف، وأن تضطر بريطانيا وفرنسا إلى الرضوخ لمطالبها»[٤] تحقيقاً ورفداً للمصالح الأمريكية.

ومهما يكن من أمر نستطيع القول: إن «التسابق على الثروات العربية بدأ قبل الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء من جهة، وبين ألمانيا والامبراطورية العثمانية من جهة أخرى، وذلك بعدما تبين كلا الطرفين أن (النفط) مادة استراتيجية ذات حيوية في تسيير عجلة الحرب وفي كافة ميادين النشاط الاقتصادي»[٥]

والحق أنه ليس يعنينا كثيراً في هذه العجالة أن نخوض غمار تفاصيل هذه الصراعات وتطوراتها التاريخية، وحسبنا أن نشير إلى أن اكتشاف النفط بقدر ماكان نعمة لبعض العرب فقد كان نقمة على وحدة الصف العربي بأكثر من اعتبار، إذ زاد من تفتح عيون الغرب على الوطن العربي للحيلولة بكل الوسائل والأساليب الممكنة دون أية خطوة وحدوية أو تقارب عربي يقود إلى إحكام سيطرة العرب على نفطهم، ولا بد أن نبين ونحن في هذا السياق جملة من الحقائق الأساسية والمهمة، التي تعنيها الامتيازات النفطية، ولاسيما أن النسبة العظمى من حقول النفط العربي خاضعة لهذه الامتيازات بصورة أو بأخرى[٦]:

١ – إن الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية الأعضاء في الكارتل[٥] النفطي العالمي

---

(٤) : مازن البنك : قصة النفط – دار القدس – ط ١ – ١٩٧٤ – ص ٥٨

(٥) : نقولا سركيس : البترول عامل وحدة وإنماء الوطن العربي – وزارة الثقافة – دمشق – ١٩٦٤

٦ – انظر في مثل ذلك، ولا سيما النقاط الثلاث الأولى، في : توفيق الديلي :

النفط العربي واضطرابه من قضايا التحرر والوحدة العربية – مجلة الوحدة – المجلس القومي للثقافة العربية – العدد ٤٢ – ١٩٨٨ – ص ٢٩

منحت بموجب معاهدات واتفاقيات أبرمت بين الدول الامبريالية والحكام العرب الاقطاعيين المستبدين، حيث لم يكن هؤلاء على درجة من الوعي والثقافة والاستنارة الوطنية لتقدير خطورة هذه الامتيازات الممنوحة، علاوة على أنها تدخل في السياق الدولي وتتنكر للسيادة القومية على النفط العربي وتنتقص من حق الأمة العربية في التصرف بمواردها الطبيعية وتسيير شؤونها الاقتصادية، لأن طبيعة العلاقات بين الشركات الاحتكارية والحكام المحليين قد «ساعدت في تشديد الرأسمال الأجنبي على صناعة النفط واستغلال الثروات الطبيعية (للبلدان العربية) وشعوبها»[٧]

٢ – إن شروط اتفاقيات الامتيازات النفطية كانت في جوهرها لمصلحة الرأسمال الاحتكاري الأجنبي الذي كان يقضي على أية منافسة له من خارج الكارتل النفطي تريد الوصول إلى النفط (العربي)، سواء كانت من شركات أوربية أو أمريكية مستقلة، أو من جانب رأسمال وطني، وحتى حجم المدفوعات التي تدفع للحاكم بموجب هذه الامتيازات كانت جد زهيدة ومجحفة، وإن كان هذا الاجحاف حتى الآن قائماً إلا انه تجلى في المراحل الأولى بصورة فاضحة وبشعة.

٣ – إن النفط في النظام الامبريالي هو وسيلة الرأسمال المالي للسيطرة، والرأسمال الاحتكاري النفطي هو أقوى فئات الرأسمال المالي من حيث قدرته على الصراع والتطاحن، ومن حيث طابعه العدواني وتحقيق السيطرة الاستعمارية في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة، ذلك «أن الجمع بين الخصائص الاحتكارية والخصائص الاستعمارية لبنية نظام استثمار النفط في (الخليج العربي) خلق الآلية المناسبة لإعادة انتاج هذا النظام ذاتياً وبصورة مستمرة»[٨] وقد نجم عن هذا

(*): الكارتل : احد اشكال الاحتكارات التي تمارسها الشركات الرأسمالية، وفيه يتفق اصحاب الشركات الاعضاء في الكارتل، الذين يصبحون منذ بداية الشركة، على اقتسام وتوازع الأسواق فيما بينهم، مع المحافظة على استقلالية كل شركة استقلالية كاملة، خلاف الاشكال الاحتكارية الاخرى التي تفقد فيها الشركات استقلاليتها إما كلياً كما في (التروست) او جزئياً كما في (الكونسرن).

٧ – الكسندر بوبماكوف : نفط الشرق الاوسط والاحتكارات الدولية – ترجمة بسام خليل – دار الفارابي للطباعة والنشر والتوزيع – ط ١ – ١٩٨٤ – ص ٢٢

التقسيم الأمبريالي للعمل، فمن ناحية هناك الشركات النفطية المهيمنة على كافة عمليات التنقيب واستخراج النفط في الأراضي العربية، ومن ناحية أخرى هناك تمركز للصناعة النفطية المتطورة، من التكرير والتصريف والاستهلاك في الدول الرأسمالية، وهكذا ظلت البلدان المنتجة للنفط تابعة ومسلوبة الحقوق، في حين حافظت الشركات على سيطرتها الاحتكارية والمالية على القطاع الصناعي النفطي الذي يحتل قمة التطور الاقتصادي في الدول الأمبريالية في مرحلة مابعد الحرب.

٤ – ومما يزيد في هدر حقوق الشعب العربي ويوسع الهوة بينه وبين سيادته على أرضه وثرواته اتساع مساحة الامتيازات الممنوحة للشركات النفطية الأجنبية، وطول مدتها، الأمر الذي يكرس بقاء هذه الشركات على أرض الوطن العربي زمناً طويلاً، مكرسةً كامل جهدها لاستغلال واستنزاف الثروات العربية، وتضييق امكانات الشعب العربي بتضييع الفرص عليه في البحث عن موارد جديدة للنفط سواء كان في المناطق الأخرى المحدودة، أو في مناطق الامتيازات بعد استنزافها.

٥ – لاتدفع الشركات الأجنبية إلا القزر اليسير من القيمة الفعلية لهذا النفط، قد لاتصل إلى الربع، إذ تبقى أثمان النفط في واقع الأمر ثروة قومية للمستثمرين الأمريكيين والأوربيين على أشكال مختلفة مثل الأسهم والودائع والاستثمارات وعلى شكل ثمن للواردات، وفي هذا الصدد يذكر لنا (حسنين هيكل) «أن مبيعات النفط العربي خلال عشرين سنة خلت، بلغت ثلاثة تريليون دولار، المبلغ الذي لم يتجمع لدى أية أمبراطورية – في العالم – حتى الآن»[٨] ويفرق مارصد لمشروع (مارشال) باضعاف مضاعفة، فأين ذهب هذا المبلغ الأسطوري، وماذا استفاد العرب منه؟!

الحق أنه لم يكن من العسير على المستثمرين الغربيين تبديد هذا المبلغ وتضييعه بوسائل متعددة ومتباينة، فهناك «الخسائر الناتجة عن غبن الشركات وسيطرة الدول الصناعية، تلك الخسائر التي تحققت ضمن ألف باب وباب: فمنها على سبيل المثال مايتعلق بانهيار الأسعار، وقد فقدت منظمة الأوبك – كما يقول (نقولا سركيس) مدير

(٨) – م . س – ص ٢٥

(٩) : الوطن الكويتية – عدد ١٩٩٠/٢/١

عام المركز العربي للدراسات النفطية – جراء انهيار اسعار النفط بين أعوام ١٩٨٦ – ١٩٨٩، أكثر من ٢٠٠ مليار دولار»[١٠] هذا بالإضافة إلى فقدان الأوبك «لنصف القوة الشرائية للدولار، جراء انهيار اسعار صرفه، بين أعوام ١٩٨٥ – ١٩٨٩، ونصف القوة الشرائية لما تبقى من إيراداتها عام ١٩٨٢، نتيجة ارتفاع صادرات الدول الصناعية»[١١] وإلى ماهنالك من وسائل تبديد الأموال النفطية.

ثالثاً : البعد الإستراتيجي للنفط العربي :

أما الجذر الثالث للصراع على النفط العربي فيستمد مقوماته من الأهمية الاستراتيجية للنفط بحد ذاته كمادة فرضت ذاتها عنصراً أساسياً لاغنى عنه في حياتنا المعاصرة، وللنفط العربي على وجه الخصوص، لما يتسم به من سمات أتينا على أهمها، وعلى هذا النحو نستطيع أن نتحدث عن الأمرين التاليين :

١ – أهمية النفط :

إن وصف النفط بأنه عصب الحياة المعاصرة قد يثير حفيظة السياسي أو الراسمالي الذي خبر، عن تجربة مؤكدة، اهمية النفط، ولذلك حري بنا أن نقرن كل قطرة نفط بنقطة دم، وبهذا الاعتبار قال (جورج كليمنصو) إبان الحرب العالمية الأولى: «إن النفط ضروري كالدم»[١٢] وفي الحرب العالمية الثانية أطلق أحد زعماء الدول الغربية تصريحاً جاء فيه: «إن قطرة واحدة من النفط تساوي نقطة من الدم»[١٣]

إن هذه الأهمية الاستثنائية للنفط تنبثق لا من ضرورته وحسب، بل مما يقدمه للأمم التي تمتلكه، وبهذا المعنى كتب (كولدرج) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٦٤، عند افتتاح اللجنة الفيدرالية للنفط :

«إن تفوق الأمم يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته»[١٤] وفي الفترة ذاتها

١٠ – جريدة البعث – دمشق – عدد ١٩٩٠/٣/٢

١١ – جريدة القبس – الكويت – عدد ١٩٩٠/١/٢٢

١٢ – توفيق المديني – م . س – ص ٥٢

١٣ – عيسى درويش : البترول وأهميته في معركة التسليح والتصدي – مجلة النضال – العدد ١١٧ – كانون الثاني / يناير – ١٩٧٩ – ص ٨٢

قال أحد مفوضي تامين النفط لإحدى الدول الغربية: «من يمتلك النفط يمتلك العالم، لأنه بفضل الغاز يسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات يسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات يسيطر على البر، بل أكثر من ذلك، إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من النفط يتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة»(١٥) وبالفعل فقد استطاعت «الولايات المتحدة الأمريكية – بعد الحرب العالمية الثانية – أن تلعب دوراً أكثر اهمية في القيادة السياسية لنشاط المستعمرين الجدد عن طريق النفط»(١٦)

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مختلف بلدان العالم، المصدرة والمستوردة للنفط(١٧) وفي هذا السياق يقول الدكتور (سمير امين): «أظن أن القرار القاضي بشن الحرب في الخليج قد تم اتخاذه بكيفية متعمدة من طرف واشنطن، باعتباره إحدى الوسائل الكفيلة في حال استعمالها، بالحيلولة دون قيام (الكتلة الأوربية): بإضعاف أوربا (عن طريق مراقبة النفط الذي تؤمنه الولايات المتحدة وحدها، من الآن فصاعداً»(١٨)

وبهذا المعنى ذاته يقول (دبلوماسي) ألماني، آثر الا يذكر اسمه :

«إن العودة الأمريكية الفاجئة إلى نغمة الهجوم على ليبيا، التي اشتهرت بها إدارة (ريجان) السابقة، وجعلها تتخذ موقفاً مركزياً في السياسة الأمريكية، إنما تنبع من الحتميات نفسها التي أدت إلى حرب الخليج، حيث كان الجزء (الرئيس) هو المحاولة الأمريكية لضمان سيطرة الولايات المتحدة على قدرة اليابان واوربا الغربية – خصوصاً ألمانيا – من الحصول على احتياجاتها من امدادات النفط... إن هذه السيطرة تكفل لواشنطن ورقة مساومة قوية في مفاوضاتها مع أوربا واليابان بهدف إعادة تحديد

---

١٤ – توفيق المديني – م . س – ذاته

١٥ – مارفي اوكاونر : امبراطورية النفط – موسكو – ١٩٧٨ – ص ٣٦٦

١٦ – بيريس راتشكوف : النفط والسياسة الدولية – ترجمة خضر زكريا – دار الفارابي – بيروت – ص ٢٣

١٧ – انظر ذلك في كتابنا : كيف ستواجه امريكا العالم – دمشق – ١٩٩٢

١٨ – سمير امين : النزعة العسكرية الامريكية في النظام الدولي الجديد – مجلة الوحدة – العدد ٩٠ – اذار / مارس – ١٩٩٢ – ص ٤٩

شكل العلاقات الاقتصادية مع أمريكا في وقت ترتفع فيه حدة المنافسة في هذه العلاقات بصورة لم يسبق لها مثيل منذ زمن ماقبل الحرب العالمية الثانية»(١٩)

والمشكلة هنا في النظرة الازدواجية الفصامية، والاعتقاد الذي ينطلق منه الغرب في التعامل مع الشرق، وكأننا مساحة جرداء، خالية من الإنسانية، ففي حين أن هيمنة الولايات المتحدة علينا وعلى ثرواتنا أمر مسوغ، فإن هيمنتنا على ثرواتنا خطر على العالم، وفي حين أن استغلال الولايات المتحدة نفطنا لخنق الاقتصاد العالمي والتحكم بالدول الصناعية أمر مشروع، فإن استغلالنا لنفطنا من أجل تحقيق مصالحنا، أو على أي نحو يهمنا، يعد تهديداً للأمن والسلم العالميين، وهذا هو الرئيس الأمريكي (جورج بوش) يقول في خطاب القاه في الخامس عشر من آب / اغسطس - ١٩٩٠، «إن أعمالنا وطريقة حياتنا وحرية الدول الصديقة حول العالم، كل ذلك سيعرض للمعاناة إذا اصبحت السيطرة على احتياطي البطن الكبير من النفط في يد هذا الرجل الواحد، (صدام حسين)»(٢٠)

ويتبعه وزير خارجيته بتصريحات مشابهة، ففي الثالث عشر من تشرين الثاني / نوفمبر - ١٩٩٠ صرح قائلاً: «إذا أردت تلخيص الهدف بكلمة واحدة فهو يعني الأعمال، لأن ظهور ركود اقتصادي عالمي بسبب سيطرة أمة واحدة أو دكتاتور واحد على الشريان الاقتصادي للغرب سيؤدي إلى خسارة المواطنين الأمريكيين أعمالهم...»(٢١)

ومهما يكن من أمر، فإن أحداً لايستطيع أن ينكر أهمية النفط الخطيرة، والخطيرة جداً، إلى الحد الذي يجعل من يمتلكها قادراً على التحكم بمصائر الدول الصناعية والحركة الاقتصادية العالمية، وإن كان البعض يعتقد أن ذلك لايتعدى المستوى النظري المحض، فإننا لن نعارض في ذلك كثيراً، إلا اننا لن نستطيع أن نتجاهل أبداً أن

---

١٩ - سمير كرم: الصدام مع ليبيا، لكن الهدف... اوبيا - مجلة الكفاح العربي - بيروت - العدد ٧٢٠ - تاريخ ١٨ ايار / مايو - ١٩٩٣ - ص ٢٤

٢٠ - Newyork Times, 9 August - 1990

٢١ - Washington Post, 15, November, 1990

النفط سيظل إلى أن يستغني عنه كلياً، الورقة الأشد حسماً، والسلاح الأمضى لمن يمتلكه.

٢ – النفط العربي في الاستراتيجيا الأمريكية :

يقول الدكتور (هلموت مايشر): «من المعروف أن نفط الجزيرة العربية، نظراً لقيمته الهائلة، قد أصبح الشغل الشاغل (الرئيس) للسياسة الأمريكية في (الخليج العربي) مع تنامي تلك السياسة خلال الحرب العالمية الثانية، وفي أعقابها إلا أن المحاولات المتعددة التي لجأت إليها حكومة واشنطن، من أجل التدخل في أعمال النفط لاتزال خافية»[٢٢] ونحن لانريد استقصاء هذه الخفايا، لأنها بعيدة عن متناولنا من جهة، ولأن التصريحات العلنية تكفينا وحدها لنقف أمام ضمائرنا وقفة حق وصدق، ونعيد كامل حساباتنا، ونعد للآلاف لا للعشرة قبل أن نقدم على أي خطوة تمس النفط، وإن كان مثل ذلك لم يحدث البتة.

إن الذي دفع (ايزنهاور) إلى إعلان مبدئه الشهير «ملء الفراغ في المشرق العربي من قبل الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا» لم يكن نزوة عابرة، وإنما كان يستند إلى إدراكه العميق والوثيق لأهمية هذه المنطقة، فهو ذاته الذي قال في العام ذاته أيضاً: «من الأمور التي تزكي أهمية (المشرق العربي) القصوى هي احتواءه على ثلثي مصادر النفط المعروفة في العالم، وإن هذه المصادر لاتقل أهمية عن حلف شمال الأطلسي، بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقدنا مصالحنا (النفطية) في (المشرق العربي)»[٢٣]

---

٢٢ – الدكتور هلموت مايشر : خط انابيب عبر الجزيرة العربية – تابلاين TAP – ترجمة د. خيرية قاسمية – مجلة الكاتب الفلسطيني – العدد ٢٣ – ١٩٩١ – ص ٢٤

٢٣ – مجلة الأسبوع العربي – بيروت – ١٩٨٤/٦/٢٢

٢٤ – جيمس فيز : العيسان الداكنة : امن الخليج وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية – ترجمة غسان إدريس – مكتب الثقافة والإعداد الحزبي – دمشق – ١٩٧٩ – ص ٦٩

٢٥ – عيسى دوبيش – م . س – ص ٢-١

ولذلك لم يكن من قبيل الاتفاق أو المصادفة أن يصرح (روزفلت) في عام ١٩٤٣ قائلاً: «إن الدفاع عن السعودية شأن حيوي لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية»[٢٤] ثم يبدد (هنري كسينجر) بعد زمن «باحتلال منابع النفط إذا دعت الحاجة، وأن يؤكد بأن الولايات المتحدة تشكل قوة ضاربة للتدخل خارج الولايات المتحدة، وفي (الشرق العربي) على وجه الخصوص»[٢٥]

ورغم كل التطورات التي طرأت وتطرأ على السياسة الأمريكية، فإن النظر والتعامل مع النفط العربي واحد من الثوابت التي لاتقبل اي تغيير أو تعديل، إلا بما يعزز السيطرة الأمريكية على هذه المنطقة المهمة من العالم، وتتبع سياسات وتصريحات المسؤولين الأمريكيين تؤكد ذلك خير تأكيد. هذه التصريحات التي لاتكاد تجد أدنى تباين فيها من حيث المبدأ. وهذا هو (هارولد ساندرز) مساعد وزير الخارجية الأمريكي يعلن في تقريره أمام الكونجرس عام ١٩٧٨ أن منطقة (الخليج العربي) هي أهم منطقة في العالم بالنسبة للمصالح الأمريكية الحيوية والمتشعبة؛ ويعلنها الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) منطقة مصالح حيوية قائلاً في ٢٣ كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٩: «إن اية محاولة لأية قوة خارجية لفرض هيمنتها على منطقة الخليج سينظر إليها على أنها تطاول على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسيرد على هذا التطاول باستخدام سائر الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية»[٢٦]

ولما كان المقصود بهذا التهديد، الاتحاد السوفياتي المنهار، فقد أصبح المقصود بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اي تدخل آخر مهما كانت صفته وموقعه، وهذا ماحدث فعلاً إبان إدارة (جورج بوش)، الأمر الذي يؤكد الأهمية الاستثنائية للنفط العربي وينفي المزاعم التي راجت منذ زمن حول فقدان النفط اهميته كسلاح فعال.

وأخيراً :

هل فقد النفط دوره كسلاح :

رغم كل المحاولات لاستجرار النفط بعيداً عن أي مواجهة، ومحاولة إيهامنا

---

٢٤ - زخاروف – انيومين : كاسب يفيد سياسة مصيرها الفشل – ص ١١١

باستحالة استخدام النفط كسلاح لضمان مصالحنا والدفاع عنها، فقد ظل النفط هو السلاح الأكثر فعالية وحسماً في أية مواجهة، ولقد أدرك أرباب السياسة والاقتصاد الغربيين هذه الحقيقة منذ البدايات. ففي التاسع من شباط / فبراير ١٩٤٢ كما يشير (مايشر) «كانت هناك اسباب تدعو إلى إدخال الكونجرس في المسألة النفطية، وأحد هذه الأسباب هو قرار الكونجرس الأخير بشأن فلسطين، والذي أثار قدراً كبيراً من الاهتمام بين رجال النفط داخل الحكومة وخارجها بسبب توجهه الموالي للصهيونية. إذ كان هناك تخوف عام، إن مثل هذا الاتجاه في السياسة الأمريكية في (الشرق العربي) قد يثير عداء العرب تجاه مصالح النفط الأمريكية المتزايدة في المنطقة العربية»[٢٧] وهذا يعني أن التخوف من تحكم العرب بالمصالح الغربية عن طريق المسألة النفطية أمر ماثل في أذهان وأعيان أرباب السياسة الغربية، وله جذوره التاريخية.

ولأن حكام النفط العرب لم يهتز لهم جفن، بسبب الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية، ولم يحركوا ساكناً، ولم يسكتوا متحركاً، فقد استغل الغرب هذه الفرصة ليشن حرباً إعلامية نفسية، ففي حزيران ١٩٤٨ أوردت (مجلة الأخبار الأمريكية / يو - س نيوز اندر لديبورت) قولها: «إن الحكام العرب الذين يحصلون على ٢٣ سنتاً للبرميل الواحد، يمنعهم اهتمامهم الشديد بعائداتهم النفطية من إيقاف الانتاج في الآبار انتقاماً من دعم الولايات المتحدة لاسرائيل»[٢٨] وتكرر هذا الكلام ذاته قبل وبعد عدوان ١٩٦٧ للحيلولة دون لجوء العرب إلى استخدام النفط كسلاح، عن طريق تفريغه من محتواه النضالي وقوته الاستراتيجية.

ولكن ماحدث إبان حرب تشرين أول / اكتوبر عام ١٩٧٣ ضرب كل هذه المحاولات عرض الحائط، وفرض على الولايات المتحدة الاعتراف على لسان (كسينجر) بأن «كل أزمة في (الشرق العربي) تحمل إلى الولايات المتحدة والدول الصناعية اختيارات مؤلمة... وتزيد من حدّة التوتر والمخاطر... إن خطر النفط العربي الذي رافقه ارتفاع في

---

٢٧ - هلموت مايشر - م . س - ص ٢٠

٢٨ - عيسى درويش - م . س - ص ٩٦

٢٩ - من كلمة القاها هنري كسينجر امام الغرفة الصناعية في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٦

اسعار النفط كلف الولايات المتحدة وحدها نصف مليون فرصة عمل، وأدى إلى خسارة في الدخل القومي تزيد على عشرة مليارات دولار، وإلى زيادة في معدل التضخم المالي بنسبة خمسة بالمئة، ووفر الظروف الملائمة للدخول في حالة الانكماش الاقتصادي التي تعانيها الدول الصناعية اليوم...»[٢٩]

«وأعلن المسؤولون الأمريكيون فوراً، بسبب استخدام النفط كسلاح في هذه المعركة، إيمانهم بأن الوضع في (المشرق العربي) حساس وخطير للغاية، ودفع أرباب السياسة الأمريكية إلى التأكيد بأن الولايات المتحدة مستعدة للاستجابة للظروف الموضوعية التي تطرحها قضية (الأمة العربية)، وأن البيت الأبيض بدأ فعلاً يسعى لإعادة صياغة الظروف الجديدة بالشكل الذي تخدم فيه مصالح الولايات المتحدة وحلفائها واسرائيل، **وأن الخارجية الأمريكية تهيأت فعلاً للاستجابة للموقف العربي، ولكن فقط عندما يثبت العرب إجماعهم على موقف سياسي واحد لابديل عنه إلا الحرب وحظر النفط**»[٣٠]

وكاد حظر النفط العربي أن يحرج الولايات المتحدة بوضعها أمام إرباكات وظروف صعبة تؤدي إلى زعزعة مكانتها القيادية للمنظومة الرأسمالية وعزلها عن حلفائها الأوربيين ولاسيما فرنسا، وأيضاً اليابان، اللتين اتبعتا سياسة نفطية أساسها التفاهم وتبادل المصالح مع العرب، بعيداً عن التناقض والتحدي، وكذلك اضطرت كثير من الدول الأفريقية إلى قطع صلاتها مع اسرائيل التزاماً بقرارات حظر النفط، ولكن الاختراقات التي حدثت من قبل بعض الأنظمة العربية أفقدت هذه الخطوة أهميتها وفعاليتها ومحتواها.

ومهما يكن من أمر، ورغم قيام «وكالة الطاقة الدولية والدول الصناعية» خصيصاً لإحباط مخططات أوبك والحيلولة دون استخدام النفط كسلاح والتي «أعلنت في قمة

---

٣٠ - Skeptic Magaine of the U.S.A 12 November, 1976, p.9

٣١ - مجلة الكفاح العربي - بيروت - ١٩٨٠/٦/٢٩

٣٢ - سمير امين - م . س - ذاته

٣٣ - Washington Post, 15 November - 1990

طوكير – إحدى قممها الشهيرة – أن أسعار النفط تحدده مصالح هذه الدول تحديداً، وليس العرض والطلب – كما يتحدث الذين يعجبهم الحديث عن تقلبات السوق –»[٣١] فقد ظل النفط من الأسلحة الاستراتيجية المهمة، وخير مايؤكد ذلك هي الحرب التي قادتها الولايات المتحدة دفاعاً عن النفط واسرائيل كما يقول الدكتور (سمير امين)[٣٢] وهذا هو وزير الخارجية الأمريكي (جيمس بيكر) يقول أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأمريكي في ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ – إن «ماهو على المحك اقتصادياً هو اعتماد العالم على امكانية الحصول على موارد الطاقة من الخليج... المشكلة لاتتعلق تماماً بالموضوع الضيق حول تدفق النفط من الكويت والعراق، ولكنها تتعلق بدكتاتور يمكنه لوحده إذا لم يجد تحدياً أن يخنق النظام الاقتصادي العالمي بحيث يحدد بقرار منه ما إذا كنا سنعاني من ركود اقتصادي أو حتى ندخل في نفق الكساد المظلم»[٣٣]

فهل سنترك هذه الثروة تضيع منا هباءً دون أن نحسن استخدامها وتسخيرها لخدمة مصالحنا وأهدافنا؟

لقد دفع الملك (فيصل بن عبد العزيز) حياته ثمناً لقوله: «سنحرق آبار النفط ونرجع إلى الخيام، ولا نبالغ إذا قلنا إن علاج أدوائنا، وتحقيقنا لذاتنا التي اغتربت منذ زمن ليس بالقريب، بحاجة إلى مثل هذه الجراة والحسم، الأمرين اللذين ينبغي أن يكونا مواجهة شاملة متكاملة، لامجرد وعوعات أو اندفاعات فجة هنا أو هناك، يسهل قمعها والالتفاف عليها، وهذا حق لنا، وواجب علينا، لاصدقة يمن بها الأجنبي علينا، وفي هذا يقول (نقولا سركيس): «لاتختلف الدول العربية عن دول العالم الأخرى، فمن حقها، بل من واجبها أن تستعمل مداخيلها من أجل حماية وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، وهي بفضل ثروتها النفطية أمام فرصة وحيدة يمكن استخدامها، فإذا لم تبادر إلى استغلالها فإن التاريخ لن يرحمها»[٣٤]

---

٣١ – Nicolas Sarkis, Le Pétrole a L'heurearabe,ed. Stock, Paris, 1975, p. 140

٣٢ – من كلمة القاها في مدينة واشنطن بتاريخ : ١٩٧٠/١/١٠

إننا، إذا لم ندرك ذاتنا وثرواتنا قبل أن يفوتنا قطار الزمن الذي لايلتفت إلى الوراء أبداً، فسنكون اهلاً للإطراء اللاذع الذي تفوه به (فولبرايت) - وهو رئيس سابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي - بقوله:

«إن المصلحة الرئيسية للولايات المتحدة ترتبط بالنفط العربي... إن مصلحة الولايات المتحدة الرئيسية بالنفط العربي مسألة ضرورة اقتصادية حيوية مهمة وملحة... إنها أكثر إلحاحاً بالفعل مما يستطيع تصوره أي خبير من خبراء الطاقة اليوم... إن المرء لاينبغي أن يكون مفرقاً في إدراكه الاستراتيجي السياسي - إن كل مايحتاج إليه قليل من الإحساس العام المشترك - ليدرك أنه لايمكن أن يسمح لنفسه بالاعتماد اقتصادياً على مصدر أجنبي وفي الوقت ذاته ينهج سياسات تؤكد معارضته ذلك المصدر، ممكن أننا قد نعارض التهديد بحظر النفط العربي على اعتبار انه سياسة ابتزاز، ولكنه من الجدير بنا أن نلاحظ بعمق انه إذا لم يستخدم العرب قوتهم الاقتصادية لتحقيق مصالحهم القومية فسيكونون، في هذه الحال، الأمة الوحيدة في العالم، ولربما الأمة الوحيدة في التاريخ، التي تهاونت في فعل ذلك»[٣٥]

فهل نضيف إلى مآثرنا المعاصرة التي يندى لها الجبين، مأثرة لاسابقة لها في التاريخ، ثم نعض على اصابعنا ندماً، حيث لاينفع الندم.

في ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢

الفصل الرابع

العالم الثالث تحت مظلة التبعية

نشر هذا الفصل في مجلة المعرفة – وزارة الثقافة – بمشق – العدد ٣٦١ تشرين أول / اكتوبر ١٩٩٣

لعل التبعية واحد من المصطلحات او المفاهيم الاقل احتواءً على مسائل خلافية تُرهِقُ الباحثين عندها كثيراً، وليس هذا فحسب، بل إن معظم المسائل الخاصة بمشكلة التبعية مسائل إتفاقية اكثر منها خلافية، وإن كان من تباين في الآراء حول معظم هذه المسائل، فإن التباين ليس جوهرياً بحيث يسوغ لنا إدراجه ضمن المسائل الخلافية، وإنما هو من باب الإغناء والتنويع في زوايا الرؤية والمعالجة، وإيلاء بعض الجوانب اهمية على الجوانب الاخرى – هذا بغض النظر عن بعض الاتجاهات الإيهامية لمنظري الرأسمالية، ومسوغي التبعية – وهذا أمر جد طبيعي لأنه مرتبط بذاتية الباحث إلى حد ما، وإلى تجربة التبعية التي لعبت الدور الاكبر في صياغة وبلورة افكاره إلى حد بعيد، ولا سيما أن تجارب التبعية متباينة، ومتفاوتة المستويات والدرجات والكيفيات.

إن تبعية الدولة الزراعية غير تبعية الدول النفطية، وتبعية الدول النفطية خلاف تبعية الدول الغنية بالثروات المعدنية، وهلم جرا... وإن كانت تنتظم جميعها حول محور واحد. هذا إلى جانب التفاوت في درجات التبعية بين الدول ذات النمط التبعي الواحد[1] تبعاً لمقاييس متعددة تلعب الدور الحاسم فيها مجموعة من المؤشرات التالية:

---

(١) يجب ان نميز بوضوح بين انماط التبعية واشكالها، وإن كان من تداخل شديد بينهما بسبب الآليات المستخدمة في تكريس التبعية، بحيث تدمج هذين المفهومين في بوتقة واحدة، وهذا غير دقيق. فالاشكال التبعية هي الصور التي تليسها التبعية وتبدو من خلالها، وهي متشابهة جداً، وإلى حد بعيد بين مختلف التوابع على تباعدها وتباينها، اما الانماط فهي المحاور الرئيسة التي تنتظم حولها علاقات ترابط التبعية بين التابع والمتبوع.

١- الإنكشاف الاقتصادي .

٢ - أهمية الصادرات .

٣ - التركيز السلعي للصادرات .

٤ - تصدير السلعة الرئيسية بشكلها الخام .

٥ - تنوع الصادرات وتركيزها .

٦ - التركيز الجغرافي للصادرات .

٧ - التركيز الجغرافي للواردات»[٢].

وسوى ذلك من المؤشرات التي تجعلنا نتردد ونتروى عند كل محاولة لتعميم مانصل إليه من نتائج في هذا الصدد.

ولكن المشكلة تكمن في حقيقة الأمر حول مسألتين هما الأهم على ماأعتقد، وهما علاقة التبعية بالتخلف، والبدائل المقترحة للخلاص من التبعية، وجدوى هذه البدائل، وقدرتها على تحقيق الغايات المعقودة عليها، والصعوبات التي تعترضها، وهذا مانتمنى أن تتاح لنا العودة إلى معالجته بصورة أوفى في دراسة لاحقة.

والآن : ماهي التبعية ؟

لايبتعد المعنى الاصطلاحي كثيراً عن الدلالة اللغوية التي تشير إلى اقتفاء أثر الغير اقتداءً وتقليداً لا ابتداعاً وتجديداً. فالتبعية بالمعنى الاصطلاحي هي جملة الترابطات متباينة الأنواع والمستويات بين بلدين تُقيِّد أحدهما - التابع - بمجموعة من القيود تجعله تحت رحمة البلد المتبوع، وتعمل على تسخير إمكاناته وطاقاته لتعزيز مصالح البلد المتبوع، على أن هذه القيود قد تكون بصورة مباشرة عن طريق المعاهدات والاتفاقيات والامتيازات... أو بصورة غير مباشرة عن طريق آلية الهيكلية الاقتصادية المهمشة في البلدان التابعة، التي فرضتها البلدان المتبوعة لتحقيق الأغراض التي

---

(٢) انظر ذلك مفصلاً في : د. محمد أزهر سعيد السماك : قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبليتيكية المحتملة - مجلة المستقبل العربي - بيروت - العدد ٩/٨١ - ١٩٨٦ - ص (٦١ - ٨١).

تشرئب إليها في ومن هذه البلدان، كما أنه ليس بالضرورة ان تكون تبعية التابع محصورة بمتبوع واحد، فقد تكون جملة الترابطات المؤدية إلى التقيد، مع أكثر من بلد واحد، وهذا ماهو واقع فعلاً، مع التفاوت في درجات التبعية لكل واحد منها.

وبهذا المعنى يسوق لنا (دوس سانتوس – Dos Santos) تعريفاً للتبعية يقول فيه : «إن التبعية (دينامية – الية) داخلية وخارجية تتكيف بمقتضاها الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات التابعة وفقاً لحاجات المراكز الرأسمالية المتقدمة ويقود هذا التكيف المتواصل»[3] أي إعادة انتاج وتوليد التبعية من داخل المجتمعات التابعة بحد ذاتها، وفق اليات مختلفة تلتي وفاقاً لمصالح البلدان المتبوعة تماماً كما لو انها هي التي تصوغ القرارات السياسية والاقتصادية.

ولكن (سانتوس) لايلبث أن يقدم لنا تعريفاً اخر أشد إفصاحاً عن حقيقة التبعية، فيقول: «هي حالة ما تكشف عن أن اقتصاد بعض الدول يرتبط بتوسع ونمو اقتصاد دولة أو دول أخرى، وتتخذ علاقة التشابك (التداخل) بين اقتصاد دولتين أو أكثر، وبينهما والتجارة الدولية شكل التبعية عندما تستطيع بعض الدول المهيمنة (أو المسيطرة) أن تتسع وتنمو ذاتياً، في الوقت الذي لاتستطيع الدول الأخرى التابعة أن تفعل ذلك إلا كإنعكاس لتوسع ونمو الاقتصاد المهيمن»[4]

أسباب التبعية :

وإن كان ليس يعنينا كثيراً هنا أن نخوض غمار تفاصيل النشأة التاريخية للتبعية، فمن الضرورة بمكان أن نبين زسبابها التي تمثل في حقيقة الأمر محور الارتكاز في استمراريتها .

لقد بدأ البحث عن المستعمرات والسيطرة الاستعمارية لنهب ثروات وخيرات

3 - Dos. Santos: The Structure of Dependence American Economic Review. Vol. IX - No. 2-1976, p. 226 .

4 - Ibid : p. 231 - 236 .

الشعوب، مع تصاعد وتائر نمو الرأسمالية الأوربية، والتنافس، بل والصراع فيما بين الرأسماليات المختلفة في سبيل البقاء[٥]

ولأن البقاء للأقوى، والأقوى هو الذي يستمر في ميدان المنافسة، والاستمرار في المنافسة يعني انتاجاً بضائعياً سريع النفاد في الأسواق، وهذا ما لايتم إلا برخص البضائع المنتجة إلى جانب جودتها القياسية... وهذا هو الأمر عينه - إلى جانب عوامل فرعية أخرى - الذي دفع الرأسماليات المختلفة إلى البحث عن ارخص المواد الخام والأولية، فكان الاستعمار أنسب الحلول وأفضلها، لتغدو المستعمرات بهذا المعنى نسغ حياة الرأسمالية الذي غذاها وأنماها، رغماً عنها لا بإرادتها.

وللغرض ذاته عملت الدول الإستعمارية على تكييف وتكريس الأنماط والهياكل الإقتصادية في المستعمرات على نحو يخدم ويعزز مصالحها حتى بعد خروجها من هذه المستعمرات، وهو الأمر الذي كانت تدركه تماماً، وفي ظل ذلك أيضاً نشأت الترابطات التبعية التي يمكن أن نسميها بانها ترابطات تاريخية لجملة من الظروف والعمليات الموجهة والمتراكمة، اي أنها «نشأت نتيجة السيطرة والتفاعل والترابط والصراع بين دول رأسمالية في المركز، ودول محددة في الأطراف[٦] تختلف في أوضاعها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والطبقية... وقد تغيرت علاقات التبعية وتحددت بصفة دائمة نتيجة للتطورات في النظام الرأسمالي في المركز، وكذلك نتيجة للتطورات في دول الأطراف»[٧].

(٥) وإن كان يتفق تفسيرنا هذا إلى حد بعيد مع التفسير اللينيني لنشأة الاستعمار إلا انه لابد لنا ان نأخذ بعين الاعتبار عوامل اخرى لعبت دورها في ذلك، منها آراء منظري المدرسة التجارية التي قالت بأن الثروة هي الذهب وغنى الدولة وقوتها مرتهنتان بمقدار مايحتفظ من هذه الثروة، ورأوا ان تكوين هذه الثروة إنما يكون بإدخال الذهب إلى الدولة ومنع إخراجه، وبالتصدير ومنع الاستيراد... ولما كان ذلك صعباً مع الجيران لانها دول منافسة، كان البحث عن المستعمرات التي تقوم بهذه الوظيفة.

(٦) يرجع الفضل في ابتداع هذين المفهومين (المركز - Center - والأطراف Peripherg) إلى الاقتصادي الارجنتيني (راؤول بريبش - Raul Prebisch)، ثم الاقتصادي الامريكي (اندريه جوندر فرانك - Andre Gunder Frank) متخذاً لذلك الفاظ اخرى (المراكز الرأسمالية - Metropole - والأطراف - التوابع - Satellites). على أن اقتصادينا الكبير سمير أمين هو الذي اشاع هذين الاصطلاحين واناض في معالجتهما.

(٧) د. إبراهيم سعد الدين عبد الله : (النظام الدولي والبنات التبعية في إطار الرأسمالية التابعة البنيويات) - المستقبل العربي - بيروت - العدد ٨/٩٠ - ١٩٨٦ - ص ٨٥

قد يعتقد البعض من خلال ماترمي به لفظة التبعية أن الدول التابعة تعيش عالة على الدول المتبوعة باعتمادها عليها وتحميلها أعباء فوق أعبائها، وهذا ماكانت تروج له الصلات الإستعمارية، من أن غاية الدول المستَعْمِرَة (بكسر الميم) إنما هي انتشال شعوب الدول المستَعْمَرَة (بفتح الميم) من براثن الجهل والتخلف، وهذا ماهو مخالف للواقع تماماً، لأنه يغيب عن أذهاننا اللفظة المقابلة للتبعية، وهي التطفلية، وهنا ينكشف أمامنا زيف المقابلة التي درجنا والكثيرون على استخدامها، تابع ومتبوع، وتظل التبعية مصدراً لامقابل له.

إن المقابلة الحقيقية المتجسدة واقعياً، هي تبعية وتطفلية، وتابع ومتطفل، لأن الذي يعيش عالة على الآخر هو الدولة المتبوعة، بل المتطفلة، لا الدول التي هي في حقيقة الأمر رحم ابتلي بالحبل بأجنة الآخرين، يغذيها وينميها ويتحمل الام مخاضها، ليقدمها للغير بعدما أدمته جاهزة فاجزة.

يتجلى تطفل دول المراكز الرأسمالية باعتمادها، شبه الكلي على دول الأطراف في بناء ذاتها ونموها وتكاملها واستلاكها عناصر القوة، وذلك عن طريق نهب ثرواتها وخيراتها لتعيش هي في حالة نعيم وترف، وتعيش دول الأطراف حالة الشظف والتقشف والفقر والعوز، أو الغنى الزائف الكرس لتوطيد مصالح دول المراكز، والوسائل المتبعة في ذلك متعددة ومتنوعة، منها الإستثمارات وحقوق التصنيع وخدمة الديون وفوائد الأموال المودعة في مصارف دول المركز... وغلم جراً مما يستتر وراء أمثال هذه السجف، وفي دياجي الكواليس.

وهنا يجدر التنويه إلى حقيقة جد أساسية ومهمة، وهي «أن نمو البلدان الاستعمارية وتخلف التوابع ليسا بعمليتين منفصلتين، وإنما هما وجهان لعملة واحدة، وأنه كلما زادت قوة العلاقات فيما بينهما، قلت فرص نمو التوابع، وعلى العكس من ذلك فإن الفترات التي ضعفت فيها الصلات بين المراكز والتوابع كنتيجة للصراعات الدولية، شهدت التوابع فيها أعلى درجات التصنيع والتطور»[٨]

(٨) د. إبراهيم سعد الدين عبد الله : حول نظرية التبعية والتنمية الاقتصادية – مجلة المستقبل العربي – بيروت – العدد ٨/٧٧ – ١٩٨٠ – ص ٩

وبهذا المعنى الذي ذهب إليه (آندريه فرانك) يقول الدكتور (سمير أمين): «ففي حين أن التطور في المركز نمو، أي أن له فعلاً دمجياً تكاملياً، نجد أن التعاظم في الأطراف ليس نمواً، لأنه يضعضع البنية الاقتصادية عوضاً عن دعمها، لأن تعاظم الأطراف المبني على الإندماج في السوق العالمية هو بالمعنى الحقيقي نمو التخلف»(٩)

ولذلك فإننا نتفق تماماً مع الدكتور (إبراهيم سعد الدين) فيما ذهب إليه من أن «استمرار التبعية في المرحلة الراهنة، وتجددها يستند بصفة أساسية إلى اعتماد الدول المتخلفة المتزايد على التجارة الخارجية، وزيادة اندماجها في السوق الرأسمالية العالمية وسيطرة الدول الرأسمالية سيطرة كاملة على تلك الأسواق، وباستثناءات محدودة، فإن الدول المتخلفة في مجموعها لم تزل ترتبط بنيوياً بالسوق الرأسمالية العالمية، في إطار تقسيم العمل الدولي السائد، ويعني هذا أنها تخضع لقوانين وأجهزة السوق الرأسمالية الدولية التي هي جزء لايتجزأ منها.

ويعتمد رأس المال الدولي في المرحلة المعاصرة على آليات تلك السوق، وعلى الأجهزة الأخرى المعاونة في تأكيد سيطرتها على الدول الأقل تقدماً، واستمرارها»(١٠)

إننا في واقع الأمر أمام مشكلة كبيرة، إذ البدهي من خلال ماسبق أن دولاً هذا حالها من الإعتياد على نهب ثروات وخيرات الشعوب بأبخس الأثمان وأيسر السبل، والإمعان على امتصاص واستنزاف دماء الشعوب لتغذية وإرواء شرايينها، لن تتخلى عن هذا الدور بهذه السهولة، وبالتالي فإنها لن تتقبل أبداً أن تتكيف مع ماتضعه وتقرره هذه الشعوب من خطط وبرامج تمكنها من وضع يدها على ممتلكاتها وثرواتها لتوجهها بما يخدم مصالحها، وتستفيد منها استفادة المالك الحقيقي، بل إنها تلجأ إلى السلوك المخالف تماماً، إنها تطالب دائماً الدول التابعة أو دول العالم الثالث بالتكيف مع المخططات والبرامج التي ترسمها هي، بل إنها تفرض عليها هذا التكيف بمختلف الصور والأشكال الممكنة، ويتجلى ذلك بصورة بينة من خلال أشكال التبعية.

---

(٩) د. سمير امين : التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف – ترجمة حسن قبيسي – ط ٣ – بيروت – ١٩٨١ – ص ٤٤

(١٠) النظام الدولي وآليات التبعية... – م س – ذاته

في أشكال التبعية :

إن الحديث عن أشكال التبعية جزء أساسي ومهم من الحديث عن التبعية، لأنها التجسد الواقعي لها، فهي المظاهر أو الصور التي تتبين لنا من خلالها معاني التبعية وأبعادها الحقيقية، ورغم ذلك فإننا لن نسترسل في الحديث عن هذا الاشكال، ولاسيما أنها تنطوي على حقائق وأرقام إن خفيت دقائقها عن الاذهان فإن معالمها العريضة ماثلة امام الأعيان والاذهان، على أن عدداً غير قليل من عامة الناس قد تفوته اهمية هذه الحقائق وأبعادها الخطيرة.

إن مانود الإشارة إليه الآن هو جملة من النقاط المهمة والأساسية للحديث عن أشكال التبعية، وتبيان أبعادها الحقيقية مترخين إنابتها عن أشكال التبعية بحد رسومها، والتي يمكن الرجوع والإطلاع عليها في كثير من الكتب والمصادر التي أناطت هذا الموضوع بعنايتها، وهذه النقاط هي:

أولاً : إن النقطة الأولى، ولعلها الأهم تتجلى في عدم الانفصال بين التبعية وأشكالها، لتغدو الأشكال مجرد أثواب تتمظهر التبعية بها، ذلك أن الترابطات والعلاقات التي تعبر عن ماهية التبعية إنما هي الإطار النظري لها، والأشكال هي التجسدات أو الإطار الواقعي والفعلي لها، وبذلك لابد أن نضيف إلى تعريف التبعية الذي اسلفناه قولنا: «والتي تبدو بأشكال متعددة ومختلفة».

ثانياً : إن التقسيمات التي يوردها الباحثون ويطنبون في الحديث عنها هي من قبيل التقسيم النظري، لا أكثر، ذلك أننا لانجد في الواقع تبعية تجارية محضة، ولا تبعية مالية خالصة، ولا إلى ما هنالك من أشكال التبعية، لأن كل هذه الأشكال متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض بصورة معقدة، إلى الحد الذي يفرض علينا عند تناول أي شكل من هذه الأشكال أن نعرج على بعض الأشكال المتبقية بصورة أو بأخرى، وكثيراً مانجدنا مضطرين لتدعيم آرائنا وأقوالنا في أثناء الحديث عن أحد الأشكال إلى الاسترشاد والاستعانة بمعطيات أشكال التبعية الأخرى.

وليس هذا فحسب بل كثيراً مايحدث الخلط بين المعطيات عند بعض الباحثين، فنجد مثالاً ما قد استخدم مرة في التبعية التجارية وأخرى في التبعية المالية وثالثة في التبعية الاستثمارية... أو نجد مثالاً يستخدم بأن واحد في التبعية الثقافية والتبعية الإعلامية والتبعية السياسية...

وسواء كان هذا الخلط مبرراً أم غير مبرر فإنه دليل على التشابك والتداخل بين أشكال ومظاهر التبعية المختلفة والمتعددة. على ألا يفهم من ذلك أن الحديث عن أشكال ومظاهر للتبعية أمر غير مسوغ، أو لايستند إلى أرضية واقعية، بل العكس تماماً، هو مهم وضروري، ولكل شكل أرضيته الواقعية.

ثالثاً : إذا كان الحديث عن أشكال للتبعية أمراً ضرورياً فليس يعني ذلك ضرورة التدقيق والإتفاق على تأطير هذه الأشكال وتصنيفها وفق نموذج موحد لاخلاف عليه، وبالتالي فإن مانجده من خلافات وتغايرات في التصانيف والتقسيمات التي يوردها الباحثون ليست جوهرية تستحق الوقوف عندها كثيراً، بل ولا يوجد مايبرر اعتبار مثل هذه الخلافات جوهرية، ولا سيما أنها في الأغلب الأعم لاتكون إحصائية، بل ترمي إلى الإيضاح والتبيان كنماذج دلالية مؤكدة، ومن ثم فإننا لانميل أيضاً إلى اعتبار التباين في التسميات الذي نجده أحياناً، تبايناً جوهرياً يستحق الوقوف عنده كثيراً، اللهم مالم ينطوي على تناقضات جلية كانت أم خفية.

رابعاً : إن تداخل الأشكال وتشابكها لايعني بالضرورة أنها تظهر في الدولة التابعة على الوتيرة ذاتها، أو على درجة واحدة أو متكافئة، كما لايعني أيضاً أنها تتخذ في كل الدول التابعة مظاهر واحدة أو متماثلة تماماً، فقد يطغى شكل على آخر ويبدو أشد تفاقماً من بقية الأشكال.

خامساً : إن الشكل الأكثر ظهوراً والأشد طغياً على الأشكال الأخرى مرتبط بمؤهلات البلد التابع ووضعيته الاقتصادية الشخصة من جهة، وبمدى أهميته الاستراتيجية لدول المراكز الرأسمالية من جهة ثانية، ونعني بذلك مدى غنى

البلد والثروات المتوفرة فيه، والبنية الهيكلية للنشاط الاقتصادي فيه، وما يمكن أن يؤديه لدول المراكز الرأسمالية من خدمات على مختلف الصعد.

سادساً : كلما تفاقمت التبعية في شكل من الأشكال وتعمقت ادى ذلك إلى جر البلد إلى خلق وتكريس الأشكال التبعية الأخرى وتعميقها شيئاً فشيئاً، وبالتالي فإنه من القليل النادر أن نجد بلداً تجذرت فيه مثلاً التبعية التجارية وتفاقمت دون أن يكون على نصيب وافر من التبعية المالية والتقانية وسوى ذلك... ومثل هذا ينطبق أيضاً على بقية الأشكال الأخرى.

سابعاً : وأخيراً، كلما تجذرت هذه الأشكال وتأصلت في بنى الدول التابعة، كان دورها وتأثيرها أشد خطورة في مختلف بنى الدولة: السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية... وكانت الدولة أشد خضوعاً وخنوعاً، وكان بالتالي الخروج من ربقة هذا الإستبداد والقهر المعلن بغير اسمه، أمراً أشد صعوبة، لأن الدولة التي يتفق لها ذلك، إذ ذاك لاتمتلك بنية داخلية متماسكة تمكنها من الانتصاب دون الإستناد إلى الغير، حتى الثورة التي يعتبرها الكثيرون أنجع الحلول للتخلص من التبعية، لن يكتب لها الدوام والإستمرار مالم تتضافر لها عوامل وجهود خارجية لاتكون غايتها التطفل، تملء فجوة الإتكالية وتسد ثغرات النقص والترهل والهشاشة في الهيكل الاقتصادي على الأقل، حتى تستطيع الوقوف وحدها.

في آثار التبعية :

إن الآثار الناجمة عن التبعية والمترتبة عليها لاتنحصر في جانب أو قطاع واحد، وإنما تمتد لتشمل مختلف جوانب الحياة، بتباين صعدها ومستوياتها وأجزائها، كالداء العضال الذي ما إن يتمكن من عضو في الجسد حتى يستشري في كل أوصاله، وإنه لمن أفدح الأخطار وأعظمها أن نعتقد أن ثمة أثراً واحداً ينطوي على شيء من الخير أو الفائدة، اللهم إلا إطلاعنا على مدى القهر والذل والتخلف الذي نعيشه رغم أنوفنا، وكأننا لاحول لنا ولا قوة، «لقد سحقت التبعية إنسانيتنا – نحن العرب –

بما فيه الكفاية، وبقدر ماتستمر عملية السحق هذه تطول أزمنة التخلف وتزداد صعوبات التحرر، فلا يجوز إنتظار حل من الغرب الذي يصر على علاقات التبعية، إن التبعية ليست مجرد سلب الموارد والأرض والممتلكات، إنها قبل كل شيء سلب لإنسانيتنا وهويتنا بالذات، ولطاقاتنا على النمو والإبداع والتفتح على العالم، نحن في نظر الغرب ساحة لا إنسانية سطحية، ومجرد مورد وسوق، هذا هو كل إهتمامه بنا»[١١]

إن آثار التبعية كلها خطيرة ومدمّرة، وكلها تتجه لتكرّس وتجذّر التخلف والضعف في مختلف صعد الحياة الإقتصادية والسياسية والعلمية والتقانية والإجتماعية والنفسية والاخلاقية... وتحول دون تجاوز هذا التخلف، بل استطاعت البلدان المتطفلة إيصال البلدان التابعة إلى اقصى حالات الضياع والتشتت، إذ قادتها إلى أن تنتج هي ذاتها تبعيتها وتُنَمّيها، ذلك انه «وعلى الرغم من تغيير اشكال الاستنزاف مع الزمن، فإن الاساسيات الهيكلية للتنمية الاقتصادية والتخلف، تبقى على ماهي عليه ما استمر النظام الرأسمالي في الوجود أو التوسع، وطالما بقيت الصلة بين البلدان الاستعمارية والبلدان التوابع قائمة على هذه الصورة الأساسية، وبكلام اخر، فإن أي نمو في هذه الظروف، طالما استمر استنزاف الفائض، ليس سوى توسيع لأبعاد التخلف، أو هو مجرد تنمية للتخلف»[١٢]

ولذلك من المغالطة والعار بأن معاً ان ننتظر المساعدة للقضاء على تخلفنا وضعفنا ممن يمتص دماءنا ويستنزف خيراتنا لأسباب كثيرة ذكرنا معظمها، ولأن «رأس المال الاحتكاري بشكل عام لايمكن أن يرضى عن تصنيع البلدان المتخلفة لأن هذا سيحرم المحتكرين من أرباح ضخمة كانوا سيحصلون عليها من بيع البضائع إلى هذه البلدان المتخلفة بأسعار احتكارية»[١٣] بل الأدق أن نقول إن الرأسمال الأجنبي «يعجز عن إجراء التنمية وبخاصة التصنيع، فهو لايستثمر إلا بوصفه رأسمال

(١١) حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٨٢ – ص ١٤٨

(١٢) حول مقولة التبعية والتنمية... – م.س – ص ٩ – ١٠

(١٣) فارغا – رأسمالية القرن العشرين – مطبعة طربين – دمشق – د.ت – ص ١٤٢

احتكاري، يحقق أرباحاً مرتفعة وسريعة، تصدر إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها محلياً، وهو لايستثمر إلا في صناعات لاتنافس منتجات وطنه الأصلي.

وعندئذ فهو يفضل مجالات من التصنيع تضمن تبعية الإقتصاد المتخلف فيه، وبالتالي فإنه لايمكن اجتذاب رأس المال الأجنبي إلا بشرط تجدد تبعية وتخلف البلدان المتخلفة»[١٤]

وكذلك الأمر مع القيادات الرجعية والفئات والطبقات المستفيدة من التبعية، فإن انتظار الإصلاحات منها أمل لن يتحقق، وحلم سرعان مايتحطم على صخرة الواقع، ذلك أن الفئات المرتبطة مع مراكز السياسة الامبريالية، والأسواق الرأسمالية العالمية، والمستفيدة من هذه الصلات، المشبوهة أو غير المشبوهة، هذه الإستفادة التي تستمد نسغها من التبعية، لن تتحفز أبداً، ولا بصورة من الصور للقضاء على التخلف والتبعية، لأن ذلك يعني ضرب مصالحها والإضرار بها، وهذا هو السبب ذاته الذي أدى فيما مضى إلى عجز البرجوازية العربية عن النهوض بواقع الأمة العربية المتردي.

أما القيادات العميلة والرجعية واللاامبالية، فإن كلاً منها ينحصر همه في التربع على عرش السلطة ومحاباتها بالفاظ العظمة والأبهة والجلالة إلى جانب الإستغراق في متع وملذات الحياة، بغض النظر عن أية اعتبارات أخرى، وعلى سبيل المثال في حين بلغت الديون الخارجية المترتبة على دولة زائير خمسة مليارات دولار، قدرت ثروة (موبوتو) الشخصية (رئيس زائير في الفترة ذاتها - ١٩٨٣) بأكثر من أربعة مليارات دولار معظمها أودعت في المصارف السويسرية، وهذه الظاهرة ليست فريدة ولا غريبة، لأنها تنتشر بين معظم البلدان التابعة، أو بلدان العالم الثالث.

ولذلك فإن القضاء على التبعية كخطوة اساسية ولازمة للنهوض من واقع التخلف والضعف وعثراتهما، يتطلب بالضرورة وقبل أي عمل «دراسة محددة (واضحة ومخلصة وصريحة - الإضافة من عزت) لأوضاع التبعية في المجتمعات المتخلفة، والتعرف على وسائل النضال وطرقه المحددة ضدها، ومعرفة أي من الطبقات

---

[١٤] د. فؤاد مرسي : التخلف والتنمية، دراسة في التطور الاقتصادي - بيروت - ١٩٨٢ - ص ١٩٧

الاجتماعية هي المستفيدة من علاقات التبعية القائمة، وأيها هي التي يلحق بها الضرر من استمرار تلك العلاقات، وأي من الفئات الإجتماعية هي التي يمكن تحييدها؟

وإذا كانت التبعية هي نتاج عملية تاريخية طويلة، فإن الخلاص منها لايكون كذلك إلا نتيجة لعملية تاريخية مضادة لها في الإتجاه»[٧٥] «ولذلك ليست عملية التحرر من التبعية مهمة سهلة، ولا تتحقق في وقت قصير، نجد أنها يجب أن تصبح في صلب تخطيطنا، وأن نحاسب أنفسنا باستمرار مع الخطوات التي نخطوها بهذا الإتجاه»[٧٦].

خطر التبعية على التكامل الإقتصادي العربي:

إن أفضل البدائل المقترحة للخلاص من التبعية وتبعاتها، هو ماسمي «بالتنمية المستقلة» والتي تعني فيما تعنيه التحكم الوطني بمؤهلات البلد وثرواته وطاقاته، وإدماجها في مخططات وبرامج موضوعة وموجهة لتخدم المصلحة الوطنية بالدرجة الأولى والأخيرة.

غير أن هذه الإستقلالية في التنمية أمر محفوف بالصعوبات والعراقيل، وربما المخاطر أيضاً، ولا سيما أن ثمة تساؤلات كثيرة لاتزال باحثة عن إجابة شافية أو نهائية.

- مامدى كفاية الموارد والثروات الداخلية ؟
- مامدى كفاية الخبرات والمؤهلات العلمية الوطنية ؟
- هل يجوز الإعتماد على الخبرات الأجنبية أو الغربية ؟
- مامدى هذا الاعتماد إن كان وارداً أو ممكناً ؟
- ثم هل يمكن استخدام التقانة الغربية ؟

هذه التساؤلات وغيرها الكثير، وإن بدا بعضها تافهاً، فإنها لم تحسم حتى الآن، ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار والإهتمام، وتناقش بصورة واعية وموضوعية، وهي

---

(٧٥) النظام الدولي وآليات التبعية... - م.س - ص ١١٦

(٧٦) المجتمع العربي المعاصر... - م.س - ص ٤٠٨

على العموم بسيطة وعرضية إذا ماقورنت بالتساؤل الأهم والأخطر :

هل ستسمح دول المراكز الرأسمالية بانفلات الأطراف منها ؟

أعني هل ستسمح الدول الرأسمالية لتوابعها بالتمرد عليها ؟ لأن هذه الإستقلالية لاتمثل بالنسبة للغرب غير تمرد على إرادة السيد الآمر الناهي، وهنا في الحقيقة يكمن جوهر المشكلة.

سنبتعد الآن قليلاً عن التعميم لندخل إطار التخصيص، وإن كان الكلام هنا ينطوي بطبيعة الحال على إمكانية التعميم والشمول، ولنتناول الواقع العربي في ظل التبعية، وإمكانية الخروج من ربقتها.

إذا كانت التنمية المستقلة حلاً امثلياً لمعظم الأمم والشعوب، فإن تطبيقها على الواقع العربي المعاصر سيصطدم بكثير من العقبات الكأداء، ولا شك، فهي إن طبقت في ظل هذه التجزئة المقيتة التي نعيشها ضمن برامج ونظرات مستقلة فإنها ستساهم إلى حد ما في تكريس التجزئة[١٧] وتكون عاملاً إضافياً من عوامل الإنفصالية.

أما إذا طبقت في إطار الوطن العربي ككل فإنها تفترض مسبقاً وحدة هذا الوطن، وإن لم يكن ذلك، فالحدود الدنيا المطلوبة هي التخطيط والتنسيق على أساس تكاملي، يأخذ بعين الإعتبار المعطيات المتوافرة والمتاحة في الوطن العربي ككل، وفي كل إقليم، وسوى ذلك من الشروط اللازمة والضرورية لتأمين انتقال العمالة والمواد الخام والأولية، والبضائع، وإقامة التجمعات الإقتصادية... وهذا ما لايتم إلا بوحدة الصف السياسي العربي أولاً، والقضاء على الخلافات الإقليمية، وسيادة روح الإنسجام والتعاون الأخوي.

---

(١٧) ينبغي الا يفهم من ذلك اننا نطالب الاقطار العربية بعدم القيام باي خطوة او عمل تنموي ريثما تتم الوحدة، لأن خطورة هذا الأمر اشد من الأول بكثير، حتى في مسألة التجاوز، فإن تجاوز الصعوبات التي تنشأ - امام المسألة القومية - عن التنمية القطرية المستقلة ليسر بكثير من تجاوز الصعوبات والأخطار التي تنشأ عن استمرار التخلف وعدم محاولة النهوض منه.

تجاه هذه المنطقة، وهذا (ايزنهاور) لايؤكد اهمية (الشرق الاوسط) – والخليج العربي ضمناً – وحسب، بل يبين أن حلف شمال الاطلسي الذي تتزعمه الولايات المتحدة لامعنى له إذا فقدت الولايات المتحدة سيطرتها على هذه المنطقة، فيقول: «إن الامور التي تؤكد اهمية الشرق الاوسط القصوى هي احتواءه على ثلثي مصادر النفط المعروفة في العالم، وإن هذه المصادر لاتقل أهمية عن حلف شمال الاطلسي، بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقدنا مصالحنا (النفطية) في الشرق الاوسط»[٢١].

ولذلك اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الخليج حرماً مقدساً لايحق لغيرهم التعبد فيه بل العبث به والنهب منه، وقد أعلن الرئيس الامريكي الاسبق (جيمي كارتر) هذا الإعتبار صراحة في ٢٣ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ فقال: «إن أية محاولة لاية قوة خارجية لفرض هيمنتها على منطقة الخليج العربي سينظر إليها على انها تطاول على المصالح الحيوية المهمة للولايات المتحدة، وسيرد على هذا التطاول باستخدام سائر الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية»[٢٢].

ولما كان المقصود بهذا التحديد – هو الاتحاد السوفياتي سابقاً – قد اصبح عاجزاً عن القيام بأية محاولة من هذا النوع، فقد اصبح المقصود بالتهديد الآن أيّ دولة تفكر بمثل هذه المحاولة، وحرب الخليج خير دليل يؤكد ذلك، هذه الحرب التي اكدت السطوة الأمريكية وعزّزت سيطرتها وهيمنتها على الخليج العربي.

إن التبعية العربية ليست للولايات المتحدة الامريكية وحدها وإنما للدول الرأسمالية الصناعية كلها، ويكفي أن نشير للتدليل على ذلك إلى ان «وكالة الطاقة الدولية والدول الصناعية قد أعلنت في قمة طوكيو – العاصمة اليابانية – أن اسعار النفط تحدده مصالح هذه الدول، وليس العرض والطلب كما يتحدث الذين يعجبهم الحديث عن تقلبات السوق»[٢٣] أي أن كل مايدور من خلافات وسجالات بين هذه الدول إنما هو في جوهر حقيقته حول كيفية التكالب على دول العالم الثالث، وحصص كل

(٢١) مجلة الاسبوع العربي : العدد الصادر في ٢٢ كانون الثاني / يناير – ١٩٨٩

(٢٢) ايومين زخاروف : كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل – ص ١١

(٢٣) مجلة الكفاح العربي – بيروت – العدد الصادر في ٢٩ كانون الثاني / يناير – ١٩٩٠

وهذا مايتعارض في حقيقة الأمر مع مخططات ومطامع الراسمالية العالمية، فبالإضافة إلى العداء التاريخي المتأصل من الغرب للشرق، جاءت المصالح الاقتصادية، وعلى رأسها بحور النفط العربي، وكون الوطن العربي سوقاً رائعة للبضائع الغربية مادام رازحاً في تخلفه، وللتناقض معاً كأخطر التحديات، لا أمام الوحدة العربية والتكامل العربي وحسب، بل أمام المصير العربي، وأفضل مايضمن لهم استرسال مصالحهم هو بقاء الوطن العربي مجزءاً مشتتاً، راسفاً في تخلفه، والسياسة الاستعمارية التي أمعنت في تقسيم الوطن العربي وتقليب الأنظمة العربية على بعضها البعض خير دليل على ذلك، وتصريحات القادة الغربيين العلنية تؤكد ذلك أيضاً، قديماً وحديثاً، فهذا (هرتزل) مدير القسم السياسي في وزارة شؤون الهند يقول في حينه :

«إن ما يلزمنا ليس الجزيرة العربية الموحدة، وإنما الجزيرة الضعيفة المشتتة، والمنقسمة إلى عديد من الإمارات الصغيرة والواقعة تحت سيادتنا، والمحرومة من إمكان الإتحاد ضدنا»[18]

تنطلق هذه المقولة من إدراك واضح وصحيح لأهمية الخليج العربي، الأمر الذي دعا اللورد (كرزون) إلى إطلاق مقولته الشهيرة في ٢٠ ايلول / سبتمبر عام ١٨٩٩، وهي: «وجوب إبقاء الخليج بحيرة بريطانية»[19] ولكن بريطانيا لم تستطع الحفاظ على مضمون هذه المقولة، فقادت نفسها إلى حيث لاتحب ولا ترغب، إلى فقدان امبراطوريتها كلها بفقدان سيطرتها على الخليج، وهذا ماتنبأ به «الأدميرال الإنكليزي (ماهان) عام ١٩٠٢ في صدد تشديده على أهمية الخليج حيث قال: عندما تفقد بريطانيا سيطرتها على الخليج تزول امبراطوريتها»[20].

وكأن ذلك يعني أن من يسيطر على الخليج العربي فإنه يمتلك إمكانية السيطرة على العالم، أي أن يكون امبراطور العالم، وهذا بالتحديد مايوجه السياسة الأمريكية

(١٨) بوذرايفسكي : الخليج العربي بين الاستراتيجية والطامعين في الزعامة - ترفستي - موسكو - ١٩٨١ - ص ٧٢

(١٩) م.س - ص ١٠

(٢٠) م.س - ص ٩٨

دولة منها من الأسواق ونهب الثروات والخيرات، ومهما حدث من خلاف بين هذه الدول فإنها تظل مجمعة على عدائها لنا.

ولذلك فإن ماأعلنه (جورج بوش) منذ شهور قليلة قائلاً: «لقد ربحنا الحرب الباردة وسوف نربح الحرب الثقافية، وإننا زعماء العالم المحترمون الذين لايتنازعون»[٢١] إنما يعني مزيداً من الهيمنة وفرض الإرادة الأمريكية على بلدان العالم الثالث ولاسيما الغنية منها، لأنها تؤمّن الطاقة والموارد والأسواق بأن معاً.

كما أن أي حل للمشكلات والخلافات الناشبة بين هذه الدول سيكون بالأرجحية العظمى على حساب بلدان العالم الثالث ولاسيما الوطن العربي، ولأسباب كثيرة معروفة.

فماذا يفعل العرب في ظل هذا التكالب الإستعماري وهيمنته المهينة لكرامتنا، هل سنضع أيدينا على خدودنا ونتأمل مايحدث تأمل المذهول جاحظ العينين، بادي اللسان، وكأننا لاصلة لنا بكل مايحدث، أو كالخائف من اللص الذي يسرق بيته على مرأى منه دون أن يحرك ساكناً، بحجة انتشار الجيوش الأمريكية في كل مكان ولاسيما في المنطقة العربية من أجل «التدخل السريع - كما أراد (كارتر) - للوقوف في وجه الرياح ذات القوة الإعصارية، ولمنع خنق العالم الصناعي»[٢٠] أي لمنعنا من التحكم بمقدراتنا وثرواتنا، وتوجيهها وفق مقتضيات مصلحتنا القومية؟

ونغدو بذلك على درجة... لاأجد تسمية مؤدبة لها، فأستعير التعبير المؤدب جداً الذي أطلقه الشيخ الأمريكي (فولبرايت) عندما قال: «قد نعارض التهديد بحظر النفط العربي على اعتبار أنه سياسة ابتزاز، ولكنه من الجدير بنا أن نلاحظ بعمق أنه إذا لم يستخدم العرب قوتهم الإقتصادية لتحقيق مصالحهم القومية فسيكونون في هذه الحال، الأمة الوحيدة في العالم وبالتأكيد، وربما الأمة الوحيدة في التاريخ، التي

---

(٢١) من خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في مدينة كنساس بتاريخ ١٣ كانون الثاني / يناير - ١٩٩٢

(٢٠) ريتسلاف بوريسوف : الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأوسط في السبعينات - ترجمة كامل عدنان وأنيس الشيخ - دمشق - ١٩٨٤ - ص ١٤٧٦

تهاونت في ذلك»[٢٦] فنضيف بذلك إلى إنجازاتنا الكبيرة في المرحلة المعاصرة مأثرة جديدة فريدة من نوعها في التاريخ.

صحيح أن العقبات والصعوبات التي تقف أمام أي شكل من أشكال وحدة الصف العربي، كثيرة وليست بالسهلة، ولكن ينبغي ألا تحول دون دأبنا على إثبات ذاتنا وانعتاقنا من وصاية الآخرين الذين لم ينظروا البتة إلينا على أننا مساوون لهم في الإنسانية، ويكفي أن نعلم حقيقة هذه العقبات الماثلة أمامنا حتى نفكر بهدوء ووعي وإخلاص لاتخاذ التدابير اللازمة لفك ارتباطاتنا غير المتكافئة وإعادة بناء مختلف قطاعاتنا المترهلة والمتخلفة والمتهلهلة. فقد بات من الواضح الأكيد «أن النضال في سبيل التطوير والنمو يمر في هذه المرحلة عبر إعادة بناء هيكل الإقتصاد، والنضال ضد التخلع سواء أكان اجتماعياً أم اقتصادياً، وتحويل السيطرات إلى مجرد تبعيات متبادلة.

إن المعضلة هي معرفة كيف يمكن ربط مختلف القطاعات الإقتصادية فيما بينها، وفي أي جهة يمكن توظيف هذا الرأسمال أو ذاك، وكيف نعطي للتنمية (دينامية - آلية) داخلية، كيف يمكن إثارة حمية شاملة في الشعب، وكيف تدخل جميع مناطق البلد في مجهود واحد للتنمية عبر تولي قيادة الإقتصاد والسكان»[٢٧].

وأخيراً: إن ماقدمناه من بدائل ومقترحات لحلول أمثلية لكسر طوق التبعية والتخلف إنما تفتقر إلى اللمسات التخصصية الدقيقة على كل صعيد من الصعد، وثمة دراسات كثيرة حول ذلك، ولكن الغائب الفعلي هو الجرأة في إتخاذ القرار والشروع في تنفيذه، وهذا ما لايتم قبل حل التناقضات

---

(٢٦) من كلمة القاها فرايرايت (رئيس سابق للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي) بتاريخ ٤ تشرين أول / أكتوبر عام ١٩٧٥ في مدينة واشنطن.

(٢٧) ج.م. البرقيني : التخلف والتنمية في العالم الثالث - بيروت - ط ٢ - ١٩٨٠ - ص ٥٦

الداخلية ولاسيما التمسك بالكراسي والتشبث بها، وجعل هذا التعلق بها حدوداً سياسية وإقتصادية وإعلامية وثقافية وإجتماعية تفتح مزيداً من الثغرات في روابطنا القومية وتزيد من كثافة ضبابية مصيرنا ومستقبلنا.

في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢

المسارد

- مسرد الأعلام
- ثبت المصادر
- المشتمل

مسرد الأعلام

العلم	الصفحة
- ابراهيم سعد الدين عبد الله	١١٠-١١١-١١٢
- إبراهيم عمر التني	٤٦
- أليومين زخاروف	١٠٠-١٢١
- أكبر موريتا	٣٦-٧٥
- ألبرتو مورافيا	٤٣
- الكسندر بريماكوف	٩٤
- أندريه جوندر فرانك	١١٠-١١٢
- أنيس المتنبي	١٢٢
- أوليفارس (دوق)	٣٠-٣١
- ايزنهاور	٩٩-١٢١
- باست شوات	٣٩
- بسام خليل	٩٤
- بيل كلينتون	١٥-١٧-١٨-٢٨-٣٩
- بوريس راتشكوف	٩٧
- بول كينيدي	٣٠
- بوندرايفسكي	١٢٠
- تركي صقر	٤٥-٤٦
- توفيق المديني	٩٢-٩٧
- جمال الأتاسي	٢٥-٤٤

- جورج بوش ١٨-٢٥-٢٧-٢٨-٤٤-٥٢-٨٤-٩٨-١٠٠-١٢٢
- جورج كليمنصو ٩٦
- جون ماينردكينز ١٥-١٦
- جون ميجر ٥٦
- جيمس بيكر ١٠٣
- جيمس نويز ٩٩
- جيمي كارتر ١٠٠-١٢١-١٢٢
- حسن القيسي ١١٢
- حسنين هيكل ٩٥
- حليم بركات ١١٦
- خضر زكريا ٩٧
- خيرية قاسمية ٩٩
- دوس سانتوس ١٠٩
- دينج شياوبينج ٤٤-٤٥-٤٧
- راؤول بريبتش ١١٠
- رستسلاف بوريسوف ١٢٢
- رمزي زكي ٢٩-٣٠
- رود لوبز ٥٤
- روزفلت ١٠٠
- رونالد ريجان ٣١-٩٧
- ريتشارد نيكسون ٤٤
- زهير شكر ٩٢
- ستانفيلد تيريز ٧٦-٧٧
- سمير أمين ٩٧-١٠٢-١٠٣-١١٢

- سمير كرم ٢٧-٣١-٣٨-٩٨
- سينثيا روا ايشيارا ٣٦-٧٥
- شارل ديجول ٥٧
- شوينهور ٥٧
- شوارزكوف ٣١
- صدام حسين ٩٨
- طاغور ٤٤
- عبد المنعم سعيد ٧٩
- عزت السيد أحمد ٣٦-٣٧-٥٢-٧٢-٧٤-٧٦-٧٩-٩٧
- عيسى درويش ٩٦-٩٩
- غسان ادريس ٩٩
- غسان كنج ٣٧
- فارغا ١١٦
- فرانسوا ميتران ٦٧
- فرد برجستون ٥٩
- فؤاد مرسي ١١٧
- فولبرايت ١٠٤-١٢٢-١٢٣
- فيصل بن عبد العزيز «الملك» ١٠٣
- فيليب الرابع ٣٠
- فيليب سيتوان ٦٢
- كارل ماركس ١٣
- كامل غانم ١٢٢
- كرزون ١٢٠
- كولدرج ٩٦

- لويد بنتسين ٣٧
- مازن البندك ٩٣
- ماهان ١٢٠
- ماوتسي تونج ٤٤-٤٥
- محمد أزهر سعيد السماك ١٠٨
- المختار مطيع ٤٤
- ممدوح الأرس ٥٣
- موبوتو ١١٧
- موريهيروهوسوكاوا ٣٩
- ميازاوا ٣٩
- ميخائيل جورباتشوف ١٣-٤٥
- نابليون بونابرت ٢١-٤٧-٥٧
- نقولا سركيس ٩٣-٩٥-١٠٣
- نيتشه ٥٧
- هارفي اكتور ٩٧
- هارولد ساندرز ١٠٠
- هانس شميدت ٢٦-٣١-٧٤
- هرتزل ١٢٠
- هلموت كول ٦٧-١٠١
- هلموت مايشر ٩٩-١٠٠
- هنري كيسنجر ١٠٠-١٠١
- هيجل ٥٧
- ياسر الخطيب ٤٣-٤٦

ثبت المصادر

أولاً : العربيـــة :

١ – د. إبراهيم سعد الدين عبد الله : حول مقولة التبعية والتنمية الإقتصادية – ضمن مجلة المستقبل العربي – بيروت – العدد ٨/٧ – ١٩٨٠ .

٢ – د. إبراهيم سعد الدين عبد الله : النظام الدولي وآليات التبعيـة في إطار الرأسمالية المتعدية الجنسيات – ضمن مجلة المستقبل العربي – بيروت – العدد ٨/٩٠ – ١٩٨٦ .

٣ – د. إبراهيم عمر التني : الصينيون قادمون ! – ضمن صحيفة البيان – دبي – الأربعاء ٥ آب / اغسطس ١٩٩٢ .

٤ – أفيومين زخاروف : كامب ديفيد سياسة مصيرها الفشل .

٥ – البرتيني ، ج ، م : التخلف والتنمية في العالم الثالث – بيروت – ط ٣ – ١٩٨٠ .

٦ – الكسندر بريساكوف : نفط الشرق الأوسط والإحتكارات الدولية – ترجمة بسام خليل – دار الف باء للطباعة والنشر والتوزيع – ط ١ – ١٩٨٤ .

٧ – بوريس راتشكوف : النفط والسياسة الدولية – ترجمة د. خضر زكريا – دار الفارابي – بيروت .

٨ – بوندرايفسكي : الخليج العربي بين الإمبريالية والطامعين في الزعامة – نوفستي – موسكو – ١٩٨١ .

٩ – د. تركي صقر : العملاق الصيني يستيقظ من جديد – ضمن صحيفة البعث –

دمشق – العدد ٨٩٩٦ – ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ .

١٠ – توفيق المديني : النفط العربي وإقترابه عن قضايا التحرر والوحدة العربية – ضمن مجلة الوحدة – المجلس القومي للثقافة العربية – العدد ٤٣ – ١٩٨٨ .

١١ – جمال الأتاسي : حول التطورات في النظام العالمي الجديد – ضمن مجلة المستقبل العربي – العدد ١٥٣/١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١ .

١٢ – جيمس نويز : العدسات الداكنة: أمن الخليج وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية – ترجمة غسان إدريس – مكتب الثقافة والإعداد الحزبي – دمشق – ١٩٧٩

١٣ – حليم بركات : المجتمع العربي المعاصر : بحث إستطلاعي إجتماعي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ١٩٨٢ .

١٤ – رستسلاف بوريسوف : الولايات المتحدة وسياستها في الشرق الأوسط في السبعينات – ترجمة كامل غانم وأنيس المتني – دمشق – ١٩٨٤.

١٥ – د. رمزي زكي : هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية؟ ضمن مجلة المستقبل العربي – العدد ٨/١٣٨ آب / اغسطس ١٩٩٠ .

١٦ – د. زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي – معهد الإنماء العربي – بيروت – ١٩٨٢ .

١٧ – ستانسفليد تيريز : المخابرات في ظل نظام عالمي جديد – مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق – سلسلة المقالات المعربة .

١٨ – د. سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي : نقد نظرية التخلف – ترجمة حسن قيسي – بيروت – ط ٢ – ١٩٨١ .

١٩ – د. سمير أمين : النزعة العسكرية في النظام العالمي الجديد – ضمن مجلة الوحدة – العدد ٩٠ آذار / مارس – ١٩٩٢ .

٢٠ – سمير كرم : الحرب الباردة الثانية : أمريكا ضد اليابان – ضمن مجلة الكفاح العربي – بيروت – العدد ٧٠١ – ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢ .

٢١ – سمير كرم : الصدام مع ليبيا لكن الهدف أوربا – ضمن مجلة الكفاح العربي – بيروت – العدد ٧٢٠ – ١٨ أيار / مايو ١٩٩١ .

٢٢ – عبد المنعم سعيد : اللعب على الحبال الخمسة – ضمن صحيفة الحياة – لندن – العدد ١١١٢١ – الاثنين ٢٦ تموز / يوليو ١٩٩٣ .

٢٣ – عزت السيد أحمد : الأمم المتحدة بين الإستقلال والإستقالة والترميم – دار الفتح – دمشق – ١٩٩٣ .

٢٤ – عزت السيد أحمد : كيف ستواجه أمريكا العالم؟ – مطبعة دار السلام – دمشق – ١٩٩٢ .

٢٥ – عيسى درويش : البترول وأهميته في معركة الصمود والتصدي – ضمن مجلة المناضل – العدد ١١٧ – كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

٢٦ – غسان كنج : هل تستطيع اليابان أن تقول لا؟ ضمن مجلة الكفاح العربي – بيروت – العدد ٧٠٥ – ٣ شباط / فبراير ١٩٩٢ .

٢٧ – فارغا : رأسمالية القرن العشرين – مطبعة طربين – دمشق .

٢٨ – د. فؤاد مرسي : التخلف والتنمية : دراسة في التطور الإقتصادي – بيروت – ١٩٨٢ .

٢٩ – مازن البندك : قصة النفط – دار القدس – ط ١ – ١٩٧٤ .

٣٠ – د. محمد أزهر سعيد السماك : قياس التبعية الإقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبوليتيكية المحتملة – ضمن مجلة المستقبل العربي – بيروت – العدد ٩/٩١ – ايلول / سبتمبر ١٩٨٦ .

٣١ – المختار مطيع : محاولة في تفسير طبيعة النظام الدولي الجديد – ضمن مجلة الوحدة – العدد ٩٠ آذار / مارس ١٩٩٢ .

٣٢ – ممدوح الأوس : نحو دور أوربي أكثر فاعلية في السياسة الدولية – ضمن صحيفة البعث – دمشق – العدد ٨٧٧٣ – ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٢ .

٣٣ – نقولا سركيس : البترول عامل وحدة وإنماء الوطن العربي – وزارة الثقافة – دمشق – ١٩٦٤ .

٣٤ – هانس شميدت : السيطرة الالمانية على أوربا : نظرة إلى المستقبل – ترجمة صبحي الجابي – الإدارة السياسية – دمشق ١٩٩٢ .

٣٥ – د. هلموت مايشر : خط أنابيب عبر الجزيرة العربية : تابلاين TAP – ترجمة د. خيرية قاسمية – مجلة الكاتب الفلسطيني – العدد ٣٣ – ١٩٩١ .

٣٦ – ياسر الخطيب : الصين والنظام الدولي الجديد – ضمن صحيفة البيان – (الملف السياسي – العدد ٨٠) – الجمعة ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢ .

ثانياً : الصحف والمجلات العربية :

– الأسبوع العربي – بيروت

١ – عدد ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ .

– البعث – دمشق

٢ – العدد ٢ آذار / مارس ١٩٩٠

٣ – العدد ٨٧٤٥ – ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢

٤ – العدد ٨٧٧٣ – ١٨ شباط / فبراير ١٩٩٢

٥ – العدد ٨٩٩٦ – ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢

– البيان – دبي

٦ – عدد الأربعاء ٥ آب / اغسطس ١٩٩٢

٧ – عدد الجمعة ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢

٨ – عدد الجمعة ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٢

٩ – عدد الخميس ١٩ اب / اغسطس ١٩٩٣

١٠ – عدد الأحد ٢٢ اب / اغسطس ١٩٩٣

– الحياة – لندن

١١ – العدد ١١١٢١ – الاثنين ٢٦ تموز / يوليو ١٩٩٣

– السفير – بيروت

١٢ – عدد ١ نيسان / ابريل ١٩٩٠

١٣ – عدد ٢٩ ايار / مايو ١٩٩٠

– صوت الكويت – الكويت

١٤ – عدد الجمعة ١٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٢

– القبس – الكويت

١٥ – عدد ٢٥ نيسان / ابريل ١٩٩٠

– الكاتب الفلسطيني – دمشق

١٦ – العدد ٢٣ – ١٩٩١

– الكفاح العربي – بيروت

١٧ – العدد – ٢٩ كانون الثاني / يناير ١٩٩٠

١٨ – العدد – ٢٢ نيسان / ابريل ١٩٩٠

١٩ – العدد ٦٧٠ – ٣ حزيران / يونيو ١٩٩١

٢٠ – العدد ٧٠١ – ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٩٢

٢١ – العدد ٧٠٥ – ٣ شباط / فبراير ١٩٩٢

٢٢ – العدد ٧٢٠ – ١٨ أيار / مايو ١٩٩٢

- المستقبل العربي - بيروت

٢٣ - العدد ٨/٧ آب / اغسطس ١٩٨٠

٢٤ - العدد ٨/٩٠ آب / اغسطس ١٩٨٦

٢٥ - العدد ٩/٩١ ايلول / سبتمبر ١٩٨٦

٢٦ - العدد ٨/١٣٨ آب / اغسطس ١٩٩٠

٢٧ - العدد ١١/١٥٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩١

- المعرفة - دمشق

٢٨ - العدد ٣٦١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩٣

- المناضل - دمشق

٢٩ - العدد ١١٧ - كانون الثاني / يناير ١٩٧٩

- الوحدة - الدار البيضاء

٢٠ - العدد ٤٣ نيسان / ابريل ١٩٨٨

٢١ - العدد ٩٠ اذار / مارس ١٩٩٢

- الوطن - الكويت

٢٢ - عدد ١ شباط / فبراير ١٩٩٠

ثالثاً : المصادر الأجنبية :

1 - Bergsten, Fred : "The Second Debit Crisis is Coming", Challenge. Vol. 28, No. 2 .

2 - Bosworth, Barry and Lawrence, Robert : "America in The World Economy" Economic Impact, No. 3. 1989 .

3 - Santos, Dos : The Structure of Dependence. American Economic Review, Vol, IX. No. 2. 1979 .

4 - Sarkis, Nicolas : Le Pétrole a L'heurearabe, ed. Stock, Paris. 1975 .

5 - Skeptic Magaine of the U. S. A. 12 November 1976 .

6 - Mahbup Ul Hag : "Global Economic Management in the 1990" in Louis Emmerij, ed. one World or Several? Paris : OECD. 1989 .

7 - Newyork Times, 9 August 1990 .

8 - Washington Post. 15 November 1990 .

المشتمل

- الإهداء ٥
- **الباب الأول** : الابعاد والآفاق والاقطاب ٧
- الفصل الأول : النظام الاقتصادي الجديد ٩
- فشل دولنة الإقتصاد ١٣
- انهيار الاقتصاد الحر ١٥
- الوضع الراهن وآفاقه ١٧
- الفصل الثاني : الولايات المتحدة على شفير الهاوية ٢٣
أولاً : التقهقر امام المنافسة الخارجية ٢٧
ثانياً : العجز في الميزان التجاري ٢٧
ثالثاً : المديونية ٢٩
- الفصل الثالث : اليابان على عتبة التمرد ٣٣
- الفصل الرابع : الصين من العزلة إلى الصدارة ٤١
- الفصل الخامس : الوحدة الأوربية من المخاض الصعب إلى قلب الموازين ٤٩
- الوحدة الأوربية وانقلاب الموازين ٥١
- الوحدة الأوربية قد تتأخر كثيراً ٥٥
- الوحدة الأوربية أقرب إلى الفشل من النجاح ٦١
- إذا فشلت الوحدة الأوربية ٦٥
- **الباب الثاني** : التجليات المؤلمة ٦٩
- الفصل الأول : من حرب الأعصاب إلى حرب الاقتصاد ٧١
- الفصل الثاني : الجات الغربية والجات الشرقية ٨١

- الفصل الثالث : جذور الصراع على النفط العربي ٨٧
أولاً : خصوصية النفط العربي ٩٠
ثانياً : لمحة تاريخية عن الصراع ٩٢
ثالثاً : البعد الاستراتيجي للنفط العربي ٩٦
١ - أهمية النفط ٩٦
٢ - النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية ٩٩
هل فقد النفط دوره كسلاح ١٠٠
- الفصل الرابع : العالم الثالث تحت مظلة التبعية ١٠٥
ماهي التبعية ١٠٨
أسباب التبعية ١٠٩
في أشكال التبعية ١١٣
في آثار التبعية ١١٥
خطر التبعية على التكامل الإقتصادي العربي ١١٨
- مسرد الأعلام ١٢٣
- ثبت المصادر
المشتمل

كتب أخرى للمؤلف

١ – كيف ستواجه أمريكا العالم : الهيمنة الأمريكية والنظام العالمي الجديد – مطبعة دار السلام – دمشق – ١٩٩٢

٢ – الأمم المتحدة بين الاستقلال والإستقالة والترميم : مأزق الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد – دار الفتح – دمشق – ١٩٩٣

٣ – فلسفة الفن والجمال عند ابن خلدون – دار طلاس – دمشق – ١٩٩٣

٤ – الدخيل على المصلحة «مجموعة قصصية» – دار الفتح – دمشق – ١٩٩٣

٥ – دراسات فلسفية للدكتور بديع الكسم «جمع وتقديم» – وزارة الثقافة – دمشق – «تحت الطبع» .

٦ – دفاع عن الفلسفة : الفلسفة ثرثرة أم أم العلوم ؟ «تحت الطبع» .

٧ – القيم الجمالية عند التوحيدي «تحت الطبع» .

* الكتاب : النظام الاقتصادي العالمي الجديد

* المؤلف : عزت السيد أحمد

* الطبعة الأولى - ١٩٩٣

* توزيع : مكتبة دار الفتح

دمشق - الحجاز - مقابل البريد المركزي

* م٠ ٢٢٥٨٢ تاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٠

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف